تطور القطاع المصرفي الأردني

(٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

عمان – الأردن
٢٠٠٩

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

تطور القطاع المصرفي الأردني

(٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

جمعية البنوك في الأردن
عمان – وادي صقره – شارع موسى بن نصير – بناية ٦٢
ص. ب. ٩٢٦١٧٤ عمان ١١١٩٠ الأردن
هاتف : ٥٦٦٢٢٥٨ ، ٥٦٦٩٣٢٨
فاكس : ٥٦٨٧٠١١ ، ٥٦٨٤٣١٦
البريد الالكتروني:info@abj.org.jo
الموقع الالكتروني:www.abj.org.jo

المملكة الأردنية الهاشمـــية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/١/٢٨٨)

٣٣٢.١

جمعية البنوك – الاردن
تطور القطاع المصرفي الاردني(٢٠٠٠ـ ٢٠٠٩) / جمعية البنوك.-
عمان : الجمعية ، ٢٠١٠

(١٤٢) ص .
ر. إ. : ٢٠١٠/١/٢٨٨.
الواصفات : البوك التجارية//البنوك /

▪ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

رؤيتنا

المحافظة على دورنا الريادي بكوننا من أكفأ جمعيات البنوك في المنطقة من حيث تقديم الخدمات للبنوك الأعضاء لدعم قدراتها وتمكينها من تعظيم مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة .

رسالتنا

نسعى إلى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به ،وذلك من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء، وتحقيق أعلى درجات التنسيق فيما بينهم ومع الشركاء الآخرين، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية، وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه، واتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية .

قيمنا

- العمل المشترك: نعمل مع الأعضاء بروح الفريق الواحد بما فيه من خدمة للمجتمع والاقتصاد الوطني
- التطور والحداثة: نسعى لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية
- الابتكار والتميز: نعمل على تطوير الأفكار الخلاقة بما يخدم الأعضاء ويضفي على خدماتهم طابع الجودة والتميز
- النزاهة والشفافية: نقل المعرفة وتبادل المعلومات وفق أعلى درجات النزاهة والشفافية
- المهنية : نمارس عملنا باحترافية عالية وتغطية شاملة وإحاطة تامة لكل ما يحدث في البيئة المصرفية الأردنية والعربية والعالمية
- المصداقية: نتبع نهج الدقة والموثوقية ونتحرى عن مصادر معلوماتنا بدقة عالية
- الاستمرارية في التعلم والتدريب: نعمل على الارتقاء بالمستوى العلمي و العملي ومواكبة كل ما هو جديد في المجالات المصرفية والمالية

المحتويات

	الصفحة
كلمة رئيس مجلس لإدارة	١
كلمة المدير العام	٣
أولاً: البنك المركزي الأردني والسياسة النقدية	٧
– أدوات السياسة النقدية	٨
– اتجاهات السياسة النقدية من عام ٢٠٠٠ إلى أيلول ٢٠٠٩	١٠
– أهم التعليمات التي أصدرها البنك المركزي خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى أيلول ٢٠٠٩	١٢
– أدوات الرقابة المصرفية التي يستخدمها البنك المركزي الأردني	١٢
– تطبيق بازل II في الأردن	١٣
ثانياً: واقع الجهاز المصرفي	١٧
– هيكل الجهاز المصرفي الأردني	١٧
– عدد البنوك المرخصة	١٨
– التفرع المصرفي	١٩
ثالثاً: تطور الجهاز المصرفي	٢٩
– تطور الموجودات	٢٩
– تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	٣٠
– تطور التسهيلات الائتمانية	٣٢
– تطور الودائع	٣٨
– مؤشرات المتانة المالية للجهاز المصرفي الأردني	٤١
رابعاً: البنوك الإسلامية العاملة في الأردن	٤٩
– حصة البنوك الإسلامية من الموجودات	٤٩
– حصة البنوك الإسلامية من الودائع	٥٠
– حصة البنوك الإسلامية من التسهيلات	٥٢
خامساً: البنوك الأجنبية العاملة في الأردن	٥٧
– حصة البنوك غير الأردنية (الأجنبية) من الموجودات	٥٧
– حصة البنوك غير الأردنية (الأجنبية) من الودائع	٥٨
– حصة البنوك غير الأردنية (الأجنبية) من التسهيلات	٥٩
سادساً: التركز المصرفي	٦٣
– تركز الموجودات	٦٣
– تركز الودائع	٦٣
– تركز التسهيلات	٦٣
سابعاً: ترتيب البنوك وفقاً لبعض المؤشرات المالية لعام ٢٠٠٨	٦٧
– ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات	٦٩

- ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات ٧٠
- ترتيب البنوك حسب إجمالي الودائع ٧١
- ترتيب البنوك حسب إجمالي التسهيلات ٧٢
- ترتيب البنوك حسب حقوق الملكية ٧٣
- ترتيب البنوك حسب معدل العائد على حقوق الملكية ٧٤
- ترتيب البنوك حسب رأس المال ٧٥
- ترتيب البنوك حسب الربح قبل الضريبة ٧٦
- ترتيب البنوك حسب الربح بعد الضريبة ٧٧
- ترتيب البنوك حسب عدد العاملين ٧٨
- ترتيب البنوك حسب معدل الموجودات لكل موظف ٧٩
- ترتيب البنوك حسب صافي الربح قبل الضريبة لكل موظف ٨٠

ثامناً: تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان ٨٣
- الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة ٨٣
- حجم التداول لأسهم البنوك المدرجة في البورصة ٨٤
- مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في البورصة ٨٥

تاسعاً: تطور هيكل أسعار الفوائد في السوق المصرفي الأردني ٨٩
- تطور أسعار الفوائد على الودائع ٨٩
- تطور أسعار الفوائد على التسهيلات ٩٠
- هامش سعر الفائدة ٩١
- سعر الفائدة لأفضل العملاء ٩٢
- تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ٩٣
- تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) ٩٥
- تطور سعر فائدة الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك لاستحقاق ليلة واحدة (السعر الفعلي والمعلن) ٩٧

عاشراً: تقاص الشيكات ١٠٣

حادي عاشر: تطور الخدمات المصرفية ١١٠
- الخدمات المصرفية الجديدة ١١٠

ثاني عشر: الجهاز المصرفي الأردني في ظل الأزمة المالية العالمية ١١٤
- الأزمة المالية في سطور ١١٤
- الاقتصاد الأردني وارتباطه بالاقتصاد العالمي ١١٥
- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني ١١٨
- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على ميزانية البنك المركزي الأردني ١٢٠
- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على البنوك المرخصة ١٢٥

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
١	البنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن كما في أيلول ٢٠٠٩	١٧
٢	البنوك الإسلامية الأردنية العاملة في الأردن كما في أيلول٢٠٠٩	١٨
٣	البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن كما في أيلول ٢٠٠٩	١٨
٤	عدد البنوك الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	١٩
٥	تطور مؤشر الكثافة المصرفية (٢٠٠٠- ٢٠٠٨)	٢٠
٦	عدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	٢٠
٧	موجودات البنوك العاملة في الأردن بالمليون دينار ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٠ – أيلول ٢٠٠٩)	٢٩
٨	تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات (٢٠٠٠ – أيلول ٢٠٠٩)	٣١
٩	إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى GDP (٢٠٠٠- أيلول٢٠٠٩)	٣٤
١٠	تطور أصناف التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة (٢٠٠٠- أيلول ٢٠٠٩)	٣٥
١١	توزيع التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة على القطاعات الاقتصادية (٢٠٠٠- أيلول ٢٠٠٩)	٣٧
١٢	إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى GDP (٢٠٠٠- أيلول ٢٠٠٩)	٣٩
١٣	تطور أصناف الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	٤٠
١٤	توزيع موجودات الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)	٤٩
١٥	توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	٥١
١٦	توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	٥٢
١٧	توزيع موجودات الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	٥٧
١٨	توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	٥٨
١٩	توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	٦٠
٢٠	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية (٢٠٠٠-تشرين الأول ٢٠٠٩)	٨٣
٢١	حجم التداول لأسهم البنوك المدرجة في البورصة (٢٠٠٠-تشرين الأول ٢٠٠٩)	٨٤
٢٢	مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٠-تشرين الأول ٢٠٠٩)	٨٥
٢٣	الوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع لدى البنوك (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	٨٩
٢٤	الوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الممنوحة من البنوك (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	٩٠
٢٥	هامش سعر الفائدة (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	٩١
٢٦	سعر الفائدة لأفضل العملاء (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	٩٢

٢٧	أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	٩٤
٢٨	تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك - الجودبير (٢٠٠٥-تشرين الأول ٢٠٠٩)	٩٦
٢٩	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك لليلة واحدة (السعر المعلن والفعلي) (٢٠٠٥- ٢٠٠٨)	٩٧
٣٠	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن والفعلي) ليلة واحدة للأشهر ٢٠٠٩/١-٢٠٠٩/١	٩٨
٣١	حجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة للأشهر ٢٠٠٩/١-٢٠٠٩/١١	٩٩
٣٢	تقاص الشيكات (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	١٠٤
٣٣	الشيكات المتداولة والمرتجعة	١٠٦
٣٤	الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها عام ٢٠٠٨	١١٠
٣٥	ميزانية البنك المركزي الأردني بشكل ربعي من أيلول ٢٠٠٨ إلى أيلول ٢٠٠٩	١٢٤
٣٦	الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة بشكل ربعي من أيلول ٢٠٠٨ إلى أيلول ٢٠٠٩	١٣٠

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
١	تطور عدد البنوك الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	١٩
٢	تطور عدد الفروع داخل وخارج المملكة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	٢١
٣	توزيع فروع البنوك العاملة على محافظات المملكة كما في نهاية ٢٠٠٨	٢١
٤	تطور عدد المكاتب داخل وخارج المملكة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	٢٢
٥	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	٢٣
٦	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مليون نسمة في الأردن	٢٣
٧	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كم مربع	٢٤
٨	توزيع أجهزه الصراف الآلي في المملكة حسب المحافظة (٪)	٢٥
٩	توزيع أجهزة الصراف الآلي في المملكة حسب الإقليم (٪)	٢٥
١٠	الموجودات المحلية والأجنبية للبنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	٣٠
١١	هيكل توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية أيلول ٢٠٠٩	٣٠
١٢	رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	٣٢
١٣	التسهيلات المقدمة من البنوك العاملة بالعملات المحلية والأجنبية (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	٣٤
١٤	هيكل توزيع التسهيلات المقدمة من البنوك في نهاية أيلول ٢٠٠٩	٣٤
١٥	تطور التسهيلات حسب أصنافها (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	٣٦
١٦	هيكل التسهيلات حسب أصنافها كما في نهاية أيلول ٢٠٠٩	٣٦
١٧	توزيع التسهيلات الممنوحة من البنوك حسب القطاعات الاقتصادية (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	٣٧
١٨	توزيع التسهيلات الممنوحة حسب القطاعات الاقتصادية في نهاية أيلول ٢٠٠٩	٣٨
١٩	الودائع لدى البنوك العاملة بالعملة المحلية والأجنبية (٢٠٠٠- أيلول ٢٠٠٩)	٣٩
٢٠	هيكل توزيع الودائع حسب نوع العملة في نهاية أيلول ٢٠٠٩	٤٠
٢١	هيكل توزيع الودائع حسب أصنافها في نهاية أيلول ٢٠٠٩	٤١
٢٢	نسبة كفاية رأس المال	٤٢
٢٣	نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	٤٣
٢٤	معدل العائد على حقوق المساهمين	٤٤
٢٥	معدل العائد على الموجودات	٤٤
٢٦	نسبة السيولة	٤٥
٢٧	توزيع موجودات البنوك العاملة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	٥٠
٢٨	توزيع موجودات البنوك العاملة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية لعام ٢٠٠٨	٥٠
٢٩	توزيع ودائع البنوك العاملة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية لعام (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	٥١
٣٠	توزيع ودائع البنوك العاملة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية لعام ٢٠٠٨	٥١
٣١	توزيع تسهيلات البنوك العاملة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	٥٢
٣٢	توزيع تسهيلات البنوك العاملة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية لعام ٢٠٠٨	٥٣

٣٣	توزيع موجودات البنوك العاملة بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	٥٧
٣٤	توزيع موجودات البنوك العاملة بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية لعام ٢٠٠٨	٥٨
٣٥	توزيع ودائع البنوك العاملة بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	٥٩
٣٦	توزيع ودائع البنوك العاملة بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية لعام ٢٠٠٨	٥٩
٣٧	توزيع تسهيلات البنوك العاملة بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	٦٠
٣٨	توزيع تسهيلات البنوك العاملة بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية لعام ٢٠٠٨	٦٠
٣٩	التركز المصرفي في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٨	٦٣
٤٠	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية (٢٠٠٠- تشرين الأول ٢٠٠٩)	٨٣
٤١	حجم التداول (٢٠٠٠-تشرين الأول ٢٠٠٩)	٨٤
٤٢	نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٠- تشرين الأول ٢٠٠٩)	٨٥
٤٣	تطور أسعار الفائدة على الودائع بأصنافها (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	٩٠
٤٤	تطور أسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٠- أيلول ٢٠٠٩)	٩١
٤٥	هامش سعر الفائدة (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	٩٢
٤٦	سعر الفائدة لأفضل العملاء (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	٩٣
٤٧	تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)	٩٤
٤٨	تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك – الجودبير (٢٠٠٥- تشرين الأول ٢٠٠٩)	٩٧
٤٩	أسعار فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية) ليلة واحدة ٢٠٠٥-٢٠٠٨	٩٨
٥٠	أسعار فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية) ليلة واحدة للأشهر ٢٠٠٩/١-٢٠٠٩/١١	٩٩
٥١	تطور مجموع المبالغ المقرضة في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة للأشهر ٢٠٠٩/١-٢٠٠٩/١١	١٠٠
٥٢	تطور عدد عمليات الإقراض والاقتراض في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة للأشهر ٢٠٠٩/١-٢٠٠٩/١١	١٠٠
٥٣	نسبة قيم الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص	١٠٧
٥٤	نسبة عدد الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص	١٠٧
٥٥	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية	١١٦
٥٦	الموجودات الأجنبية للبنك المركزي الأردني	١٢١
٥٧	الموجودات المحلية للبنك المركزي الأردني	١٢١
٥٨	ديون البنوك المرخصة	١٢٢
٥٩	ودائع البنوك المرخصة لدى البنك المركزي الأردني	١٢٣
٦٠	ودائع بفوائد وشهادات الإيداع	١٢٣
٦١	إجمالي موجودات البنوك المرخصة	١٢٥
٦٢	الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة	١٢٦
٦٣	الموجودات المحلية للبنوك المرخصة	١٢٦
٦٤	التسهيلات المباشرة من قبل البنوك المرخصة للقطاع الخاص	١٢٧
٦٥	إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة	١٢٨
٦٦	رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	١٢٩

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بقي القطاع المصرفي الأردني بمنأى عن التداعيات المباشرة للأزمة المالية العالمية، وظل محافظاً على متانته واستقراره، واستطاع تسجيل نموٍ مطردٍ في كافة مؤشراته المالية الرئيسية. ويعود الفضل في ذلك إلى مجموعة من العوامل أبرزها السياسة الحصيفة التي اتبعها البنك المركزي لدرء عواقب الأزمة عن الاقتصاد الأردني، والإدارات الكفؤة للبنوك العاملة في الأردن، بالإضافة للجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة الأردنية.

فقد شهدت موجودات البنوك العاملة في الأردن نمواً ملحوظاً منذ العام ٢٠٠٠، واستمر هذا النمو حتى في ظل الأزمة المالية العالمية لتصل قيمة الموجودات إلى ما يزيد قليلاً عن ٣١ مليار دينار في نهاية أيلول من عام ٢٠٠٩، و استمر رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة بالارتفاع ليصل في نهاية أيلول من عام ٢٠٠٩ إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه في عام ٢٠٠٠. وبالنسبة لرصيد الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن، والذي يعتبر أحد أهم مؤشرات الثقة في القطاع المصرفي الأردني، فقد سجل نمواً مطرداً منذ عام ٢٠٠٠ ليصل نحو عشرين مليار دينار في نهاية شهر أيلول من عام ٢٠٠٩.

وعلى صعيد مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن، فقد أثبتت نسب كفاية رأس المال قوة القطاع المصرفي الأردني بتسجيلها مستويات أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لتعليمات البنك المركزي ومعايير بازل (٢). كما أن نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون بقيت عند مستويات متدنية، ولم تظهر زيادة غير طبيعية بفعل الأزمة. وبالنسبة لسيولة القطاع المصرفي الأردني فقد ارتفعت نسبتها وبهامش كبير عن متطلبات البنك المركزي.

أما مؤشرات الربحية، فقد أظهرت بعض التراجع في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع السنوات السابقة، لتعكس التباطؤ الذي طال معظم القطاعات الاقتصادية الحقيقية في المملكة هذا العام.

وأخيراً، فإننا نأمل أن يتحسن الأداء الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة في العام ٢٠١٠ لينعكس في النهاية على نشاط القطاع المصرفي بشكلٍ عام.

مروان عوض

رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

انطلاقاً من حرص إدارة الجمعية على التحديث المستمر للمعلومات والبيانات والمؤشرات الإحصائية حول القطاع المصرفي الأردني، ارتأينا أن نصدر الطبعة الثالثة من دراسة "تطور القطاع المصرفي الأردني" لتضيف إلى سابقاتها تحديثاً لجميع البيانات ولأقرب تاريخ، علاوة على تغطيتها لموضوع الأزمة المالية العالمية وأبعادها على الاقتصاد الكلي والجهاز المصرفي الأردني.

ووفقاً للمنهجية المتبعة في الطبعتين الأولى والثانية من هذه الدراسة، فقد تم تقسيم هذه الطبعة إلى اثني عشر جزءاً أيضاً، حيث تناول الجزء الأول دور البنك المركزي الأردني في إدارة السياسة النقدية، وتناول الجزء الثاني واقع الجهاز المصرفي الأردني من حيث الهيكل وتطور عدد البنوك والفروع. أما الجزء الثالث فبحث في تطور الموجودات، ورأس المال والاحتياطيات والمخصصات، والودائع، والتسهيلات، ومؤشرات المتانة المالية. وتناول الجزءان الرابع والخامس حصص البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وحصص البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية في إجمالي كل من الموجودات والودائع والتسهيلات. وبحث الجزء السادس بموضوع التركز المصرفي في الجهاز المصرفي الأردني، فيما تناول الجزء السابع ترتيب البنوك وحصصها في الموجودات، والودائع، والتسهيلات، وحقوق الملكية، ورأس المال، والأرباح، وعدد العاملين. أما الجزء الثامن فقد بحث في تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان ليغطي مواضيع الرقم القياسي لأسعار الأسهم المدرجة في البورصة وحجم التداول ومساهمة غير الأردنيين في البنوك المدرجة في البورصة. وتناول الجزء التاسع تطور هيكل أسعار الفوائد في السوق المصرفي الأردني، فيما بحث الجزء العاشر تقاص الشيكات والجزء الحادي عشر في تطور الخدمات المصرفية. أما الجزء الثاني عشر والأخير فبحث في أداء الجهاز المصرفي الأردني في ظل الأزمة المالية العالمية.

وإننا إذ نصدر هذه الطبعة، لنأمل أن تسهم في تسليط مزيداً من الضوء على أداء الجهاز المصرفي الأردني وخاصة في ظل اندلاع الأزمة المالية العالمية، كما نأمل أن تكون مرجعاً لكل ذوي العلاقة والمهتمين.

الدكتور عدلي قندح
المدير العام

الجزء الأول
البنك المركزي الأردني والسياسة النقدية

- أدوات السياسة النقدية
- اتجاهات السياسة النقدية من عام ٢٠٠٠ إلى أيلول ٢٠٠٩
- أهم التعليمات التي أصدرها البنك المركزي خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى أيلول ٢٠٠٩
- أدوات الرقابة المصرفية التي يستخدمها البنك المركزي الأردني
- تطبيق بازل II في الأردن

أولاً: البنك المركزي الأردني والسياسة النقدية

تأسس البنك المركزي الأردني عام ١٩٦٤ كشخصية اعتبارية مستقلة ذات رأس مال مملوك بالكامل من قبل الحكومة الأردنية. ويقوم البنك المركزي بعدد كبير من المهام لعل أبرزها إصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة، والحفاظ على الاستقرار النقدي، وتوفير السيولة اللازمة للبنوك المرخصة وإدارة احتياطيات البنوك، كما يسعى إلى تعزيز سلامة مؤسسات الجهاز المصرفي من خلال أساليب الرقابة المختلفة. كذلك يقوم البنك المركزي بحفظ وإدارة احتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية والعمل كبنك ومستشار للحكومة.

ويعمل البنك المركزي الأردني على تحقيق ثلاثة أهداف وطنية تشتمل على المساهمة في ضمان الاستقرار النقدي والمالي، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام البنك المركزي بصياغة ستة أهداف مؤسسية تتضمن على:

١. المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة: وذلك بالمحافظة على استقرار معدلات التضخم وسعر الصرف، و إيجاد هيكل أسعار فائدة ومستويات سيولة تتوافق مع حجم النشاط الاقتصادي، وتوفير البيئة المناسبة لحشد المدخرات وتمويل الاستثمار، والاحتفاظ باحتياطيات المملكة من العملات الأجنبية والذهب وإدارتها.
٢. ضمان قابلية تحويل الدينار: وذلك بتلبية احتياجات السوق المحلي من العملات الأجنبية، والاحتفاظ باحتياطيات المملكة من العملات الأجنبية والذهب وإدارتها، و مراقبة أسعار الصرف وأعمال الصرافين.
٣. المحافظة على سلامة ومنعة الجهاز المصرفي: وذلك من خلال التحقق من صحة أعمال وأداء مؤسسات الجهاز المصرفي وسلامة مراكزها المالية ومدى التزامها بتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وفق تعليمات البنك المركزي.
٤. المحافظة على نظام مدفوعات وطني آمن ومتطور: من خلال إدارة نظام التسويات

الإجمالية الفوري (RTGS)، وتقاص وتسوية الشيكات المصرفية الصادرة والواردة من خلال نظام المقاصة الالكترونية للشيكات.

٥. المحافظة على الثقة والأمان في النقد الأردني: وذلك بتوفير مواصفات أمنية عالية في النقد المصدر مع المحافظة على جودة أوراق النقد المصدرة وسحب غير الصالح من التداول ومتابعة عمليات تزييف العملة الوطنية وضبطها، وتأمين السوق الأردني بكميات كافية من أوراق النقد والمسكوكات.

٦. نشر وتعميق المعرفة المالية والمصرفية: وذلك بتوفير مصادر المعلومات ونشر البيانات والتقارير وحملات التوعية.

أدوات السياسة النقدية :

اعتمد البنك المركزي الأردني في إدارته للسياسة النقدية في المملكة على نوعين من الأدوات هي الأدوات التقليدية المباشرة والأدوات الغير مباشرة.

١- الأدوات التقليدية المباشرة :

اعتمد البنك المركزي وحتى بداية تسعينيات القرن الماضي على الأدوات التقليدية المباشرة في إدارة السياسة النقدية في المملكة ولغايات ضبط حجم ونمو السيولة في الاقتصاد الوطني. وقد تمثلت هذه الأدوات في سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي الإلزامي، بالإضافة إلى فرض سقوف مباشرة على التوسع الائتماني في بعض الأحيان. كذلك لجأ البنك المركزي خلال تلك الفترة إلى الإجراءات الإدارية للتأثير على هيكل الائتمان المصرفي وكلفته من خلال تحديد أسعار الفوائد على القروض والودائع وإلزام البنوك بتوجيه جزء من محفظتها المالية نحو استثمارات معينة.

٢- الأدوات الغير مباشرة :

بعد أن أثبتت التجربة بأن استخدام البنك المركزي للأدوات التقليدية المباشرة لم يكن بالفعالية المطلوبة للتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد الوطني، كما أن استخدامها أحدث تشوهات تسعيرية وهيكلية في القطاع المصرفي وبالتالي أسهمت في تقليل كفاءة

تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني، عمد البنك المركزي منذ نهاية عام ١٩٩٣ لإتباع الأسلوب غير المباشر في إدارة السياسة النقدية وذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في إدارة السياسة النقدية لدى البنوك المركزية في الدول المتقدمة. وقد استخدم البنك المركزي في ذلك شهادات الإيداع التي أصدرها خصيصاً لهذه الغاية كأداة لإدارة السيولة المحلية. فإصدار شهادات الإيداع يساعد على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد الوطني وبالتالي منعها من التأثير على مستوى الأسعار وعلى سعر الصرف. وفي المقابل، تساعد عمليات إعادة شراء شهادات الإيداع في ضخ السيولة إلى الاقتصاد الوطني عند اللزوم، فضلاً عن دورها في تسهيل مهمة البنوك في إدارة محافظها المالية في الأجل القصير. وإلى جانب شهادات الإيداع، يستخدم البنك المركزي أيضاً أدوات سعر إعادة الخصم ونافذة الإيداع لليلة واحدة في إدارته للسياسة النقدية.

اتجاهات السياسة النقدية من عام ٢٠٠٠ إلى أيلول ٢٠٠٩ :

السنة	أهم السياسات النقدية
٢٠٠٠	تبني البنك المركزي سلسلة من الإجراءات والتدابير النقدية الهادفة إلى توفير حجم ملائم من السيولة المحلية لتعزيز النشاط الاقتصادي في المملكة وبما يكفل استقرار سعر الصرف واحتواء الضغوط التضخمية، بالإضافة إلى تعزيز منعة وسلامة الجهاز المصرفي الأردني. وفي هذا الصدد أجرى البنك المركزي تخفيضات تدريجية على أسعار الفائدة على أدواته النقدية الرئيسية، كما خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي.
٢٠٠١	حافظت السياسة النقدية على استقرار أسعار صرف الدينار الأردني والمستوى العام للأسعار، بالإضافة لضمان هيكل ملائم لسعر الفائدة. واستخدم البنك المركزي في ذلك الأدوات غير المباشرة والمتمثلة أساساً بشهادات الإيداع. كذلك خفض البنك المركزي أسعار الفائدة على أدواته النقدية.
٢٠٠٢	استمر البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار أسعار صرف الدينار مقابل الدولار وضبط مستوى الأسعار ضمن مستوى متدني، بالإضافة لتوفير أسعار فائدة أكثر ملائمة للظروف المحيطة. واستخدم البنك المركزي عمليات السوق المفتوحة من خلال شهادات الإيداع. كذلك استمر البنك المركزي في خفض أسعار الفائدة على أدواته النقدية.
٢٠٠٣	حرص البنك المركزي على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار وتوفير هيكل أسعار فائدة تنسجم مع الظروف الاقتصادية. وقد واصل البنك المركزي استخدامه لعمليات السوق المفتوحة من خلال شهادات الإيداع. وأجرى كذلك عدة تخفيضات في أسعار الفائدة على مختلف أدواته النقدية. كما واصل البنك المركزي إجراءاته في تعزيز سلامة ومنعة الجهاز المصرفي الأردني وذلك من خلال رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك المرخصة ومراعاة كل من مخاطر السوق ومخاطر البلد عند احتساب معدل كفاية رأس المال. كذلك تم تنفيذ المرحلة الأخيرة من نظام المدفوعات الوطني والمتعلقة بالدفع مقابل الدفع والهادفة لتقليص مخاطر السيولة فيما بين البنوك.
٢٠٠٤	عمل البنك المركزي على رفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية عدة مرات خلال العام وذلك تماشياً مع تطورات أسعار الفائدة في أسواق النقد العالمية. كما واصل البنك المركزي إجراءاته في تطوير ورفع كفاءة الجهاز المصرفي الأردني وذلك من خلال إصدار تعليمات جديدة لتنظيم عملية الوجود المصرفي الأردني في الخارج، وتنظيم أعمال التحويل الالكتروني للأموال. كذلك تم تنفيذ المرحلة الأخيرة من نظام المدفوعات الوطني والمتعلقة بالدفع مقابل الدفع والهادفة لتقليص مخاطر السيولة فيما بين البنوك.
٢٠٠٥	تماشياً مع تطورات أسعار الفائدة في أسواق النقد العالمية قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية عدد من المرات خلال العام، كما انخفض الرصيد القائم لشهادات الإيداع. وقد انعكست سياسات البنك المركزي في ارتفاع السيولة المحلية والسيطرة على التضخم ضمن معدلات مقبولة. كما واصل البنك المركزي إجراءاته في تعزيز منعة الجهاز المصرفي الأردني وذلك من خلال اتخاذه لعدد من الإجراءات والتدابير الإضافية لتنظيم أعمال البنوك وزيادة قدرتها على مواكبة المستجدات التي تشهدها الصناعة المصرفية عالمياً وخاصة مقررات لجنة بازل II.
٢٠٠٦	استمر البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وقام برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية عدد من المرات خلال العام. كما اتخذ البنك المركزي مزيداً من الإجراءات لرفع سوية الجهاز المصرفي وتعزيز قدرته على إدارة المخاطر استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية وخاصة مقررات لجنة بازل II .
٢٠٠٧	استمر البنك المركزي في استخدم الأدوات غير المباشرة والمتمثلة أساساً بشهادات الإيداع. كذلك أجرى البنك تعديلاً على هيكل سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء بحيث سمح ذلك للبنوك المرخصة بتنفيذ اتفاقيات إعادة لشراء مع البنك المركزي لليلة واحدة بدلاً من أسبوع.

٢٠٠٨	اتسمت السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي الأردني بالمرونة والتفاعل مع التطورات الاقتصادية المحلية وتداعيات الأزمة المالية العالمية التي أعقبت ارتفاع أسعار المواد الأساسية. وقد حرص البنك على تحقيق أكبر قدر من التوازن بين احتواء الضغوط التضخمية وحماية سعر الصرف من جهة، وبين حفز النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. وقد واصل البنك المركزي استخدم شهادات الإيداع لضبط وتنظيم حجم السيولة المحلية، كما قام البنك بتخفيض أسعار الفائدة مرتين على كافة أدوات السياسة النقدية، كما تم تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي. كذلك اتخذ البنك المركزي مزيداً من الإجراءات لرفع سوية الجهاز المصرفي وتعزيز قدرته على إدارة المخاطر استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية وخاصة مقررات لجنة بازل، كما اتخذ العديد من الإجراءات الاحترازية التي ساهمت في تجنيب البنوك المحلية للمخاطر التي شهدتها المصارف العالمية.
أيلول ٢٠٠٩	استمر البنك المركزي بإدارة السياسة النقدية للتخفيف من تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الأردني. وواصل البنك المركزي إيقاف إصدار شهادات الإيداع بهدف تعزيز السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني، كما قام بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية.

أهم التعليمات التي أصدرها البنك المركزي خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى أيلول ٢٠٠٩

قام البنك المركزي الأردني بإصدار عدد من التعليمات التي تنظم العمل المصرفي وتعزز مناعة ومتانة الجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز التعليمات التي قام البنك المركزي بإصدارها خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى أيلول ٢٠٠٩.

٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٧
• تعليمات تملك العقارات • تعليمات تملك البنوك لشركات تأمين	• تعليمات وحدة الشيكات المرتجعة • تعليمات ترخيص وكيل التأمين وتنظيم أعماله ومسؤولياته • تعليمات الغرامات النقدية على مخالفات التركزات الائتمانية والتسهيلات بالعملات الأجنبية • تعليمات الغرامات النقدية على استثمارات البنوك في الأسهم	• تعليمات إدارة وتسويق المحافظ والصناديق الاستثمارية بالعملات الأجنبية لصالح العملاء • تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية • تعليمات السيولة القانونية • تعليمات الانتشار المصرفي الداخلي للبنوك المرخصة • تعليمات معدلة لتعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية • تعليمات الحاكمية المؤسسة للبنوك في الأردن • تعليمات السيولة القانونية
٢٠٠١		
• تعليمات ممارسة البنوك لأعمالها بوسائل إلكترونية • تعليمات خدمات البوندد • تعليمات حدود الائتمان "تركزات الائتمان"		
٢٠٠٢	٢٠٠٦	٢٠٠٨
• تعليمات تملك البنوك للأسهم والحصص في رؤوس أموال الشركات • تعليمات الفوائد على الودائع والتسهيلات	• أصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الإلكترونية • تعليمات إدارة موجودات / مطلوبات البنوك بالعملات الأجنبية • تعليمات التعامل بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس الهامش لصالح العملاء • تعليمات مراقبة الامتثال • تعليمات أسهم الخزينة • تعليمات خطة استمرارية العمل • تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة • تعليمات مراقبة الامتثال (Compliance) • تعليمات إدارة موجودات/مطلوبات البنوك بالعملات الأجنبية	• تعليمات السيولة القانونية للبنوك الإسلامية • تعليمات معدلة لتعليمات للسيولة حسب سلم الاستحقاق • تعليمات السيولة حسب سلم الاستحقاق للبنوك الاسلامية • تعليمات نسبة التوظيفات بالدينار الأردني الى مصادر الأموال بالدينار الأردني • تعليمات معدلة لتعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة • تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب
٢٠٠٣		
• تعليمات الحد الأدنى لرأس مال البنوك العاملة في الأردن • تعليمات رأس المال التنظيمي وكفاية رأس المال		
٢٠٠٤		٢٠٠٩
• تعليمات أعمال التحويل الإلكتروني للأموال • تعليمات التواجد المصرفي الخارجي للبنوك الأردنية • تعليمات الاحتياطي النقدي الإلزامي		• تعليمات تملك مصلحة مؤثرة في رؤوس أموال البنوك الأردنية • تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة

- أدوات الرقابة المصرفية التي يستخدمها البنك المركزي الأردني

يقوم البنك المركزي بممارسة دوره الرقابي على البنوك العاملة في الأردن من خلال عدد من الوسائل والتي تتضمن على:

١) **الترخيص:** حيث ينفرد البنك المركزي الأردني بسلطة ترخيص البنوك وتفرعها داخل وخارج المملكة.

٢) **الرقابة المكتبية:** يقوم البنك المركزي بمراقبة ومتابعة الأوضاع المالية للبنوك من خلال تزويده بالبيانات والمعلومات بشكل دوري، حيث يتم تحليل هذه البيانات واحتساب أهم النسب والمؤشرات المالية للوقوف على الوضع المالي للبنوك ومعرفة مدى تقيدها بالقوانين والأنظمة والتعليمات

٣) **الرقابة الميدانية:** وتتضمن على القيام بزيارات ميدانية للبنوك للتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، بالإضافة إلى تقييم أوضاع البنوك بشكل شامل خاصة النواحي الإدارية والنوعية التي لا يمكن تقييمها من خلال القوائم والتقارير المالية مثل نوعية الإدارة وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك المركزي يستخدم نظام CAMEL لتقييم البنوك المحلية.

تطبيق بازل II في الأردن

تم في عام ٢٠٠٥ تشكيل لجنة عليا برئاسة نائب محافظ البنك المركزي وعضوية عدد من المدراء العامين للبنوك انبثق عنها لجنة فنية ولجان عمل فرعية مشتركة من البنك المركزي والبنوك يختص كل منها بأحد جوانب المعيار الجديد، وتتضمن هذه اللجان على لجنة مخاطر الائتمان، ولجنة مخاطر السوق، ولجنة مخاطر التشغيل، ولجنة انضباط السوق، ولجنة المراجعة الإشرافية.

وقد تم اتخاذ القرار بالبدء بتطبيق معيار بازل II اعتباراً من بيانات الربع الأول من عام ٢٠٠٨ على أن يكون عام ٢٠٠٧ فترة للتطبيق التجريبي. وكمرحلة أولى تم تطبيق الأساليب البسيطة التي أتاحتها مقررات كفاية رأس المال بازل II، وتتضمن على تطبيق الأسلوب المعياري فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وتطبيق أسلوب المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل، على أن يتم الانتقال خلال فترة أقصاها خمس سنوات من بداية التطبيق الفعلي إلى أساليب أكثر تقدماً لقياس المخاطر أعلاه.

وقامت اللجان بإعداد تعليمات مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق. كما اصدر البنك المركزي الأردني تعليمات نطاق التطبيق التي توضح مكونات رأس المال التنظيمي في معيار بازل II.

وبالنسبة للتطبيق الفعلي للمعيار الجديد، فقد أصدر البنك المركزي تعليماته للبنوك لتزويده بنماذج كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات بازلII اعتباراً من بيانات الربع الأول من عام ٢٠٠٨، مع الاستمرار بتزويده بنماذج الكفاية حسب بازل I وبشكل موازي حتى تاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١. وقد بدأ البنك المركزي بعمليات التحقق من صحة الاحتساب وفقاً لمتطلبات التعليمات الجديدة من خلال إرسال فريق متخصص قام بعمل فحصاً ميدانياً لبيانات (١٥) بنكاً لغاية شهر ٢٠٠٨/٩ ويجري العمل حالياً على استكمال ذلك لدى باقي البنوك.

أما من حيث أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك والسلطات الرقابية عند تطبيقها للمعيار الجديد، فتتمثل في غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية مما يحد من قدرة البنوك على الاستفادة من الأوزان التفضيلية للعملاء الحاصلين على تصنيف ائتماني مرتفع، كذلك قلة عدد العملاء المصنفين من قبل شركات التصنيف الائتماني الخارجية، بالإضافة إلى حداثة إدارات المخاطر في بعض البنوك وخاصة الصغيرة منها، والحاجة إلى الارتقاء بكفاءة العاملين في البنوك وفي السلطات الرقابية بهدف تأهيلها لتطبيق متطلبات المعيار الجديد.

الجزء الثاني
واقع الجهاز المصرفي

- هيكل الجهاز المصرفي الأردني
- عدد البنوك المرخصة
- التفرع المصرفي

ثانياً : واقع الجهاز المصرفي

- هيكل الجهاز المصرفي الأردني

يتكون الجهاز المصرفي الأردني من البنك المركزي الأردني والبنوك المرخصة. وتشتمل البنوك المرخصة على جميع البنوك الأردنية (التجارية والإسلامية) والبنوك الأجنبية (غير الأردنية) العاملة في المملكة والتي تقبل الودائع ، ولا يشمل هذا التعريف المؤسسات المالية.

وتقسم البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية أيلول عام ٢٠٠٩ إلى ما يلي:

أولاً: البنوك الأردنية:

١- البنوك التجارية :

جدول رقم (١)

البنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن كما في أيلول ٢٠٠٩

الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
1	البنك العربي	1930
2	البنك الأهلي الأردني	1956
3	بنك القاهرة عمان	1960
4	بنك الأردن	1960
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974
6	البنك الأردني الكويتي	1977
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978
8	البنك التجاري الأردني	1978
9	البنك الاستثماري	1989
10	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	1989
11	بنك الاتحاد	1991
12	بنك سوسيته جنرال / الأردن	1993
13	بنك المال الأردني	1996

٢- البنوك الإسلامية :

جدول رقم (٢)

البنوك الإسلامية الأردنية العاملة في الأردن كما في أيلول ٢٠٠٩

الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
1	البنك الإسلامي الأردني	1978
2	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997

ثانياً : البنوك الأجنبية (غير الأردنية) : وجميعها بنوك تجارية

جدول رقم (٣)

البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن كما في أيلول ٢٠٠٩

الرقم	اسم العضو	سنة الترخيص
1	HSBC	1949
2	البنك العقاري المصري العربي	1951
3	مصرف الرافدين	1957
4	سيتي بنك	1974
5	بنك ستاندرد تشارترد	2002
6	بنك عودة	2004
7	بنك الكويت الوطني	2004
8	بنك لبنان والمهجر	2004

- عدد البنوك المرخصة

ارتفع عدد البنوك المرخصة العاملة في الأردن من ٢١ بنكاً عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣ بنكاً كما هو العدد في نهاية أيلول ٢٠٠٩، منها ١٥ بنكاً أردنياً (اثنان منها بنوك إسلامية)، وثمانية بنوك أجنبية (منها خمسة بنوك عربية وثلاثة بنوك أجنبية). وقد نجم الارتفاع في عدد البنوك عن زيادة البنوك الأجنبية العاملة في الأردن من خمسة بنوك عام ٢٠٠٠ إلى ثمانية بنوك، حيث منح البنك المركزي الأردني الترخيص لثلاثة بنوك أجنبية للعمل في الأردن عام ٢٠٠٤، وهذه البنوك هي: بنك لبنان والمهجر وبنك عودة وبنك الكويت الوطني. بالمقابل انخفض عدد البنوك الوطنية من ١٦ بنكاً إلى ١٥ بنكاً عام ٢٠٠٥ بسبب اندماج بنك فيلادلفيا مع البنك الأهلي الأردني بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٢.

جدول رقم (٤)

عدد البنوك الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)

السنة	عدد البنوك الوطنية		عدد البنوك الأجنبية	المجموع
	بنوك تجارية	بنوك إسلامية		
2000	14	2	5	21
2001	14	2	5	21
2002	14	2	5	21
2003	14	2	5	21
2004	14	2	8	24
2005	13	2	8	23
2006	13	2	8	23
2007	13	2	8	23
2008	13	2	8	23
أيلول 2009	13	2	8	23

المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة

شكل رقم (١)

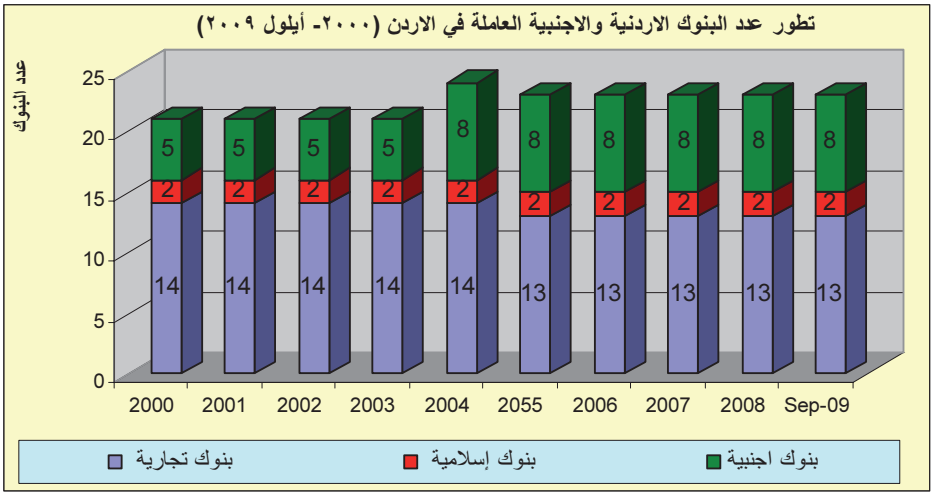

- التفرع المصرفي

أ- عدد الفروع:

بلغ عدد فروع البنوك المرخصة ٥٩٣ فرعاً داخل المملكة كما في نهاية عام ٢٠٠٨، ليبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة) في نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي ٩,٩ ألف نسمة لكل فرع ، مقارنةً مع ١٠,٢ ألف نسمة لكل فرع عام ٢٠٠٧ و ١٠,٩ ألف نسمة لكل فرع لعام ٢٠٠٦.

جدول رقم (٥)

تطور مؤشر الكثافة المصرفية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مؤشر الكثافة المصرفية **	10890	10728	10824	11648	11969	10816	10853	10238	9865

** مؤشر الكثافة المصرفية هو عبارة عن عدد السكان مقسوماً على عدد فروع البنوك العاملة في الأردن.

وعلى صعيد الانتشار والتوسع المصرفي خارج الحدود الأردنية، فقد بلغ عدد الفروع خارج حدود المملكة ٢٢٢ فرعاً في نهاية عام ٢٠٠٨. ويأتي هذا الخيار الاستراتيجي، التوسع الخارجي، لعدد من البنوك الأردنية في بعض الأسواق المجاورة والإقليمية، نظراً لمحدودية السوق المحلي، وبحثاً عن نوافذ جديدة وحيوية للعمل والاستثمار، والاستفادة من فرص النمو والتوسع الجديد، وتطوير أعمالها وأنشطتها بما يمكنها من المنافسة ويوسع قاعدة عملائها.

جدول رقم (٦)

عدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

السنة	عدد الفروع		عدد المكاتب		عدد أجهزة الصراف الآلي
	داخل المملكة	خارج المملكة	داخل المملكة	خارج المملكة	
2000	446	124	153	24	377
2001	464	139	153	24	377
2002	442	129	157	14	534
2003	444	137	138	25	577
2004	448	136	156	27	617
2005	506	127	96	20	663
2006	516	124	83	22	724
2007	559	137	79	19	846
2008	593	222	65	20	944

المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة

شكل رقم (٢)

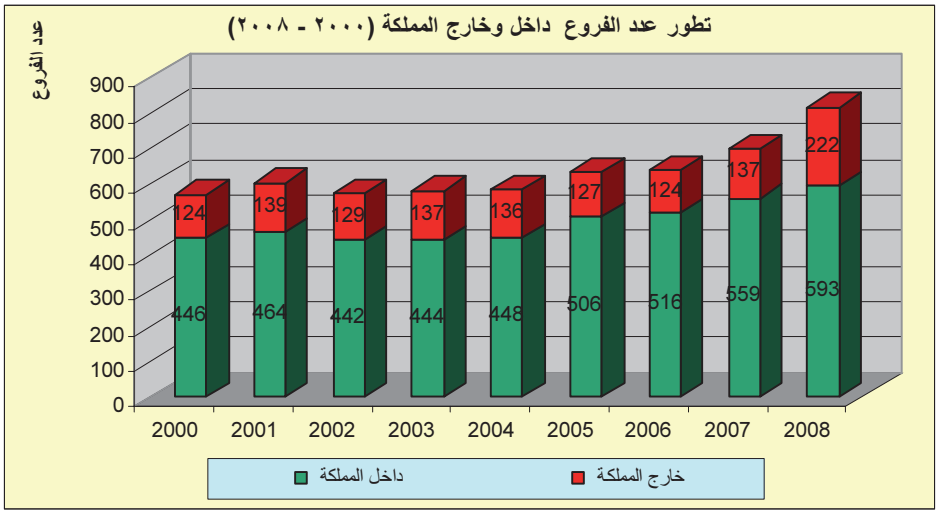

شكل رقم (٣)

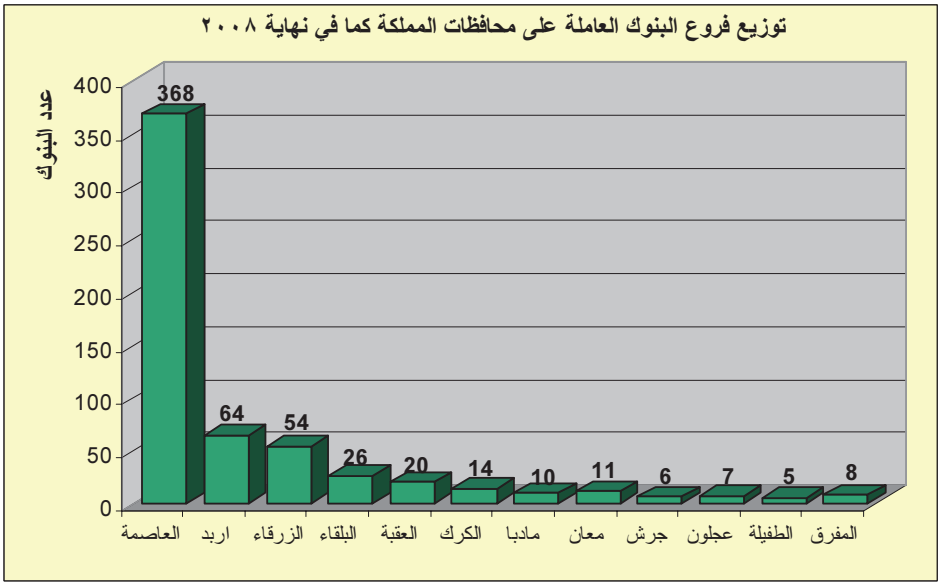

ب- عدد المكاتب

بلغ عدد مكاتب البنوك المرخصة ٦٥ مكتباً داخل حدود المملكة و٢٠ مكتباً خارج حدود المملكة كما في نهاية عام ٢٠٠٨.

شكل رقم (٤)

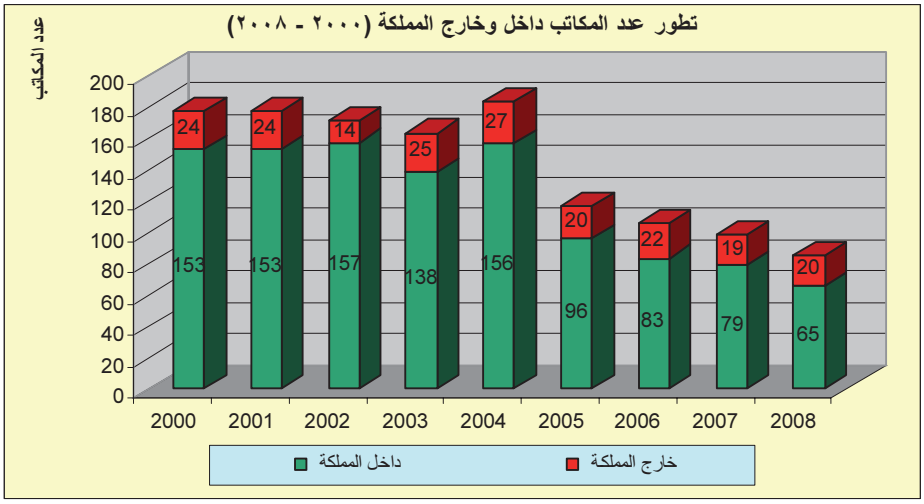

ج- عدد أجهزة الصراف الآلي

كانت البنوك العاملة في الأردن سباقة لتبني واستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية في عملياتها المختلفة، ويعود استخدام أجهزة الصراف الآلي في المملكة لبداية ثمانينيات القرن الماضي، وتنتشر اليوم أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في كافة مناطق المملكة وفي فروع البنوك العاملة وكبريات المراكز التجارية والمستشفيات والجامعات، الأمر الذي يوفر للعملاء خدمة على مدار الساعة ويضفي مزيداً من السهولة والمرونة والوصول إلى الخدمات المصرفية. وقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في المملكة ٩٤٤ جهازاً كما في نهاية عام ٢٠٠٨، كما بلغ معدل النمو السنوي في عدد الأجهزة حوالي ١٢,٦٪ سنوياً خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

ويجدر بالذكر هنا أن عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مليون نسمة في الأردن قد ارتفع من ١٢١ جهاز لكل مليون نسمة في عام ٢٠٠٥، إلى ١٦١ جهاز لكل مليون نسمة في نهاية عام ٢٠٠٨، ومن خلال مقارنة هذا الرقم مع المتوسط العالمي والبالغ ٢٤٠ جهاز لكل مليون نسمة، يمكننا ملاحظة أن سوق الصراف الآلي في الأردن لا يزال أمامه فرصه للنمو والتطور وزيادة عدد الأجهزة في المملكة.

شكل رقم (٥)

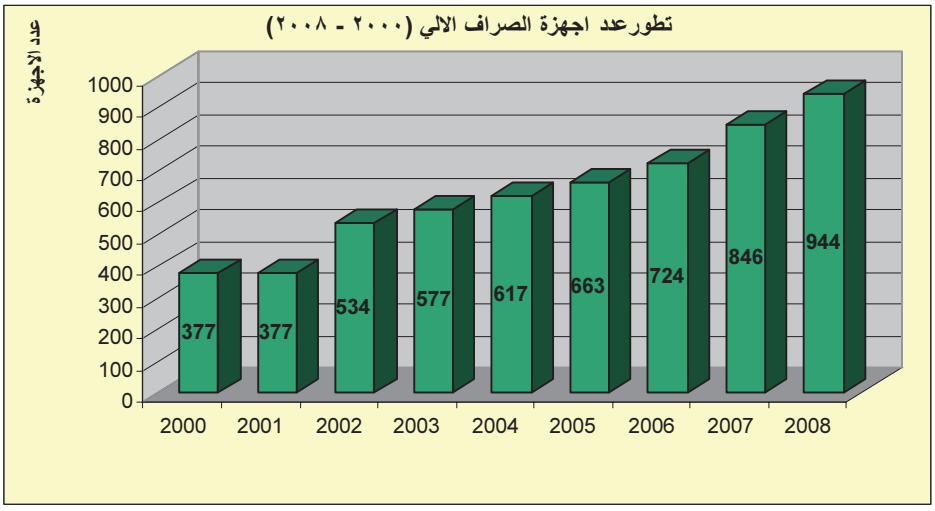

شكل رقم (٦)

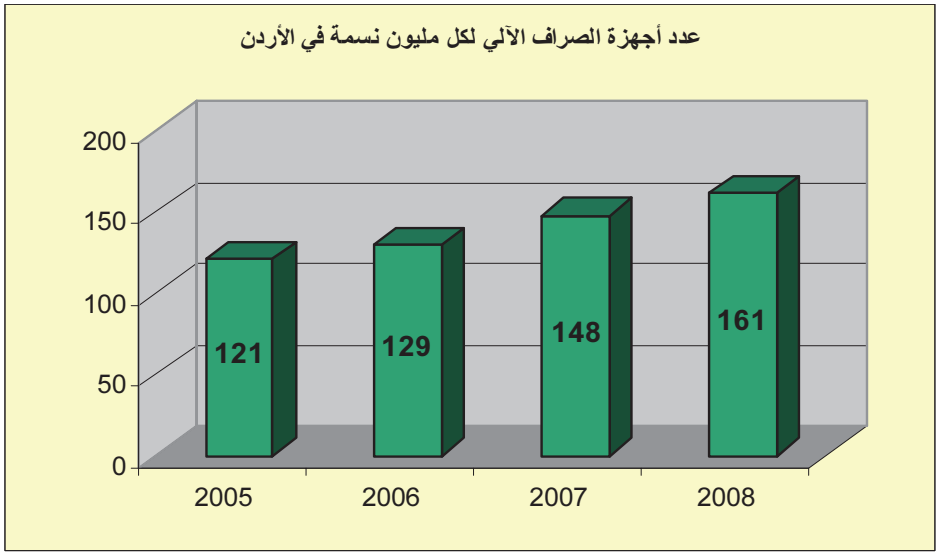

وفيما يتعلق بعدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ متر مربع في الأردن، فقد ارتفع العدد من ٧ أجهزة / ١٠٠٠ كم٢ عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ١١ جهاز / ١٠٠٠كم٢ عام ٢٠٠٨.

شكل رقم (٧)

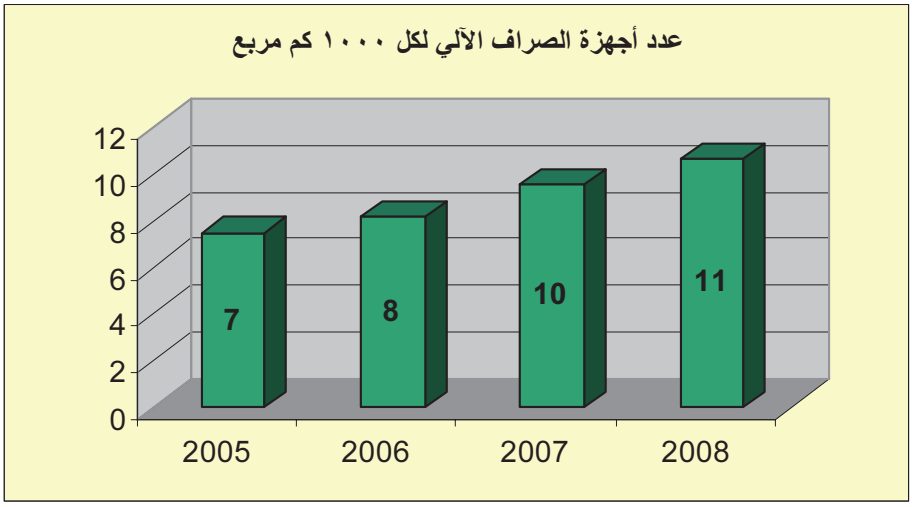

أما على صعيد الانتشار الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي في المملكة، فتشير الإحصائيات الخاصة بعدد أجهزة الصراف الآلي لكل محافظة بأن ٦٧٪ من الأجهزة موجودة في محافظة العاصمة، يليها محافظة اربد بنسبة ٩٪، ومن ثم الزرقاء بنسبة ٨٪، في حين كانت حصة باقي المحافظات لا تتجاوز ٤٪.

وفي هذا الإطار، ومن خلال تقسيم المملكة إلى ثلاثة أقاليم، شكلت أجهزة الصراف الآلي الموجود في إقليم الوسط ٨٠٪ من مجموع أجهزة الصراف الآلي. بينما كانت النسبة ١٢٪ لإقليم الشمال و ٨٪ لإقليم الجنوب. ويلاحظ هنا وجود تركز كبير في إقليم الوسط نتيجة لارتفاع الكثافة السكانية فيه بالمقارنة مع باقي الأقاليم.

شكل رقم (٨)

توزيع أجهزة الصراف الآلي في المملكة حسب المحافظة (٪)

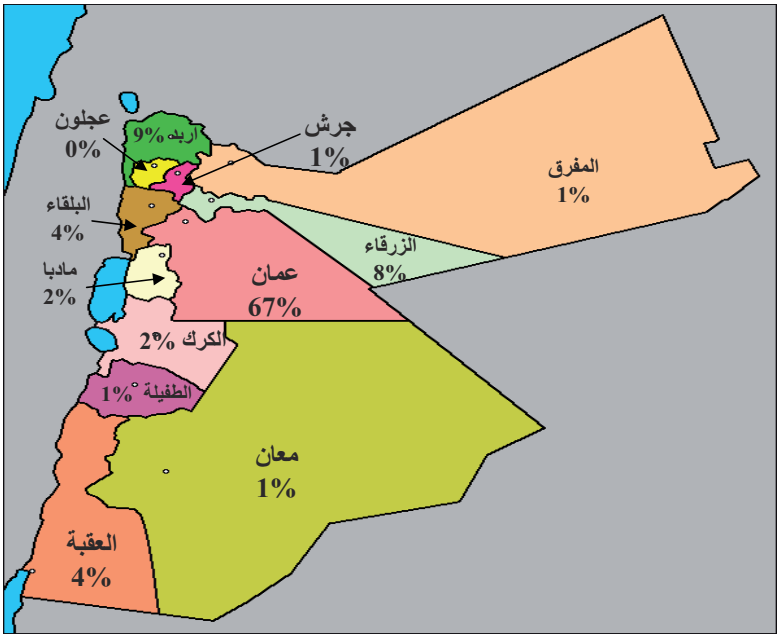

شكل رقم (٩)

توزيع أجهزة الصراف الآلي في المملكة حسب الإقليم (٪)

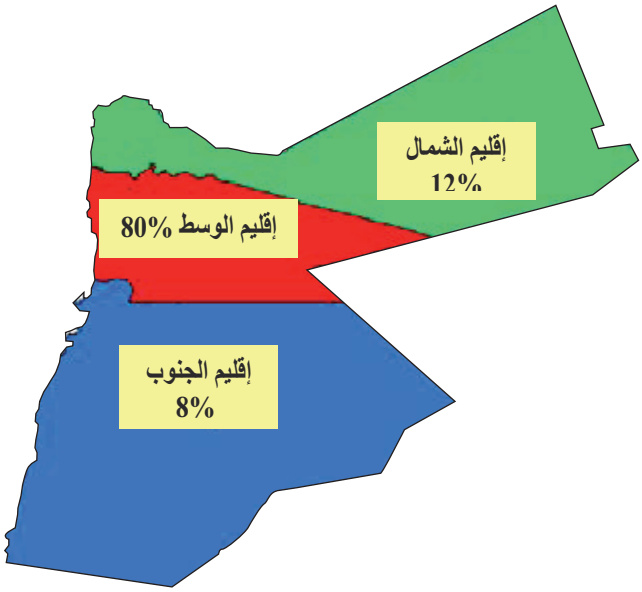

الجزء الثالث
تطور الجهاز المصرفي

- تطور الموجودات
- تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات
- تطور التسهيلات الائتمانية
- تطور الودائع
- مؤشرات المتانة المالية للجهاز المصرفي الأردني

ثالثاً: تطور الجهاز المصرفي

- تطور الموجودات

شهدت موجودات البنوك العاملة في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٠ – أيلول ٢٠٠٩ نمواً ملحوظاً بلغ ١٨,٣ مليار دينار أو ما يعادل نسبة نمو ١٤١,٩٪ تقريباً. حيث ارتفعت الموجودات من ١٢,٩ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٠ إلى ٣١,٢ مليار دينار في نهاية أيلول من عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو سنوي ١٠,٤٪. كما بلغت نسبة إجمالي موجودات البنوك المرخصة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٢١٪ خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨، الأمر الذي يعكس مدى أهمية وحجم الجهاز المصرفي الأردني بالنسبة للاقتصاد الأردني ككل.

على صعيدٍ آخر، كان هناك نمو ملحوظ في نسبة الموجودات المحلية إلى إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن منذ عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٨٢,٧٪ في نهاية أيلول ٢٠٠٩، في حين شهدت نسبة الموجودات الأجنبية تراجعاً واضحاً لتصل إلى ١٧,٣٪ في نهاية أيلول ٢٠٠٩. ولعل أهم أسباب التغير في هيكل موجودات البنوك يعود إلى الأزمة المالية العالمية وما تركته من آثار على القطاع الخارجي من انخفاضٍ في الصادرات والواردات، الأمر الذي قلص من الموجودات الأجنبية للبنوك العاملة في الأردن والتي كانت موجهة في الغالب لتمويل القطاع الخارجي.

جدول رقم (٧)

موجودات البنوك العاملة في الأردن بالمليون دينار ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٠ – أيلول ٢٠٠٩)

السنة	إجمالي الموجودات	الموجودات المحلية		الموجودات الأجنبية		معدل النمو لإجمالي الموجودات	نسبة إجمالي الموجودات إلى GDP
	مليون دينار	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الموجودات (%)	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الموجودات (%)	%	%
2000	12913.5	9201.8	71.30	3711.7	28.70	11.80	215.28
2001	14153.6	9825.6	69.40	4328	30.60	9.60	222.43
2002	15119.3	10626.6	70.30	4492.7	29.70	6.80	222.54
2003	15701.5	11319.7	72.10	4381.8	27.90	3.90	217.21
2004	17821.1	12819.0	71.90	5002.1	28.10	13.50	220.59
2005	21086.5	15724.7	74.60	5361.8	25.40	18.30	236.25
2006	24237.6	18034.2	74.40	6203.4	25.60	14.90	233.55
2007	26815.6	20299.1	75.70	6516.5	24.30	10.64	222.41
2008	29796.6	23986.3	80.50%	5810.3	19.50%	11.12	197.89
أيلول2009	31233.6	25833.4	82.71%	5400.2	17.29%	4.82	-

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (١٠)

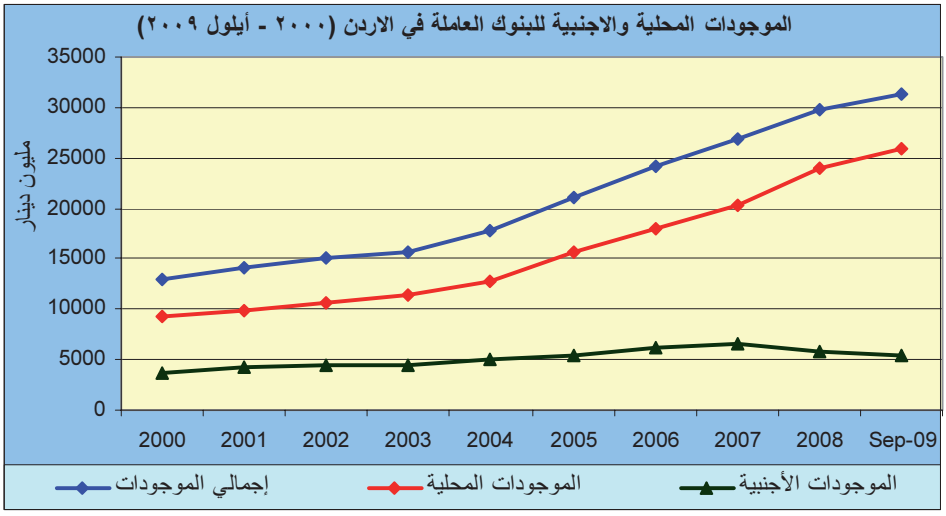

شكل رقم (١١)

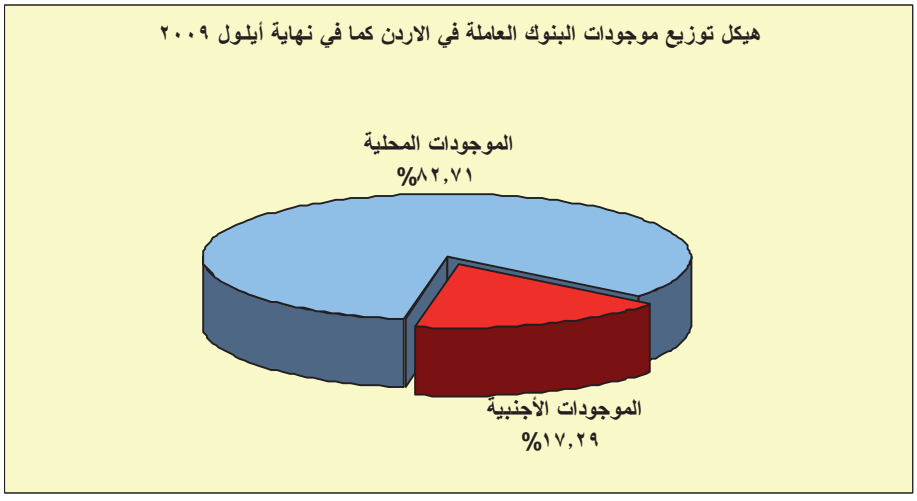

- تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

يعتبر النمو الكبير الذي شهده حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن منذ عام ٢٠٠٠ وحتى أيلول ٢٠٠٩ أحد أبرز المؤشرات على صحة ومتانة الجهاز المصرفي الأردني، لما لذلك من انعكاسات مباشرة في تعزيز ملاءة البنوك وزيادة قدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة وبالتالي توفير حماية أكبر لأموال المودعين.

حيث نما حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ بمبلغ ٣ مليار دينار تقريباً وبمعدل نمو سنوي ١٤,١٣٪ في المتوسط. وقد بدأ هذا النمو بالتزايد الملفت اعتباراً من عام ٢٠٠٤ ووصل إلى أعلى مستوياته في عام ٢٠٠٦ حينما بلغ معدل النمو في حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن حوالي ٤١,٣٪ وبزيادة قدرها ٩٣١ مليون دينار تقريباً عن عام ٢٠٠٥. ويشار هنا إلى أن أبرز أسباب النمو في هذا الحساب تعود إلى طلب البنك المركزي من البنوك الأردنية بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٠ رفع الحد الأدنى لرأسمالها من ٢٠ مليون دينار إلى ٤٠ مليون دينار، على أن يتم تحقيق هذا المستوى بنهاية عام ٢٠٠٧. وقد قامت البنوك كافة (باستثناء بنك واحد) برفع رؤوس أموالها خلال العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ إلى مستويات أكبر من ٤٠ مليون دينار وقبل الوقت المحدد.

جدول رقم (٨)

تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات (٢٠٠٠ – أيلول ٢٠٠٩)

السنة	رأس المال والاحتياطيات والمخصصات مليون دينار	معدل النمو %
2000	1377.9	4.66%
2001	1436.2	4.23%
2002	1545.1	7.58%
2003	1623.2	5.05%
2004	1874.3	15.47%
2005	2252.6	20.18%
2006	3183.3	41.32%
2007	3523.0	10.67%
2008	3803.5	7.96%
أيلول **2009**	4345.3	14.24%

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (١٢)

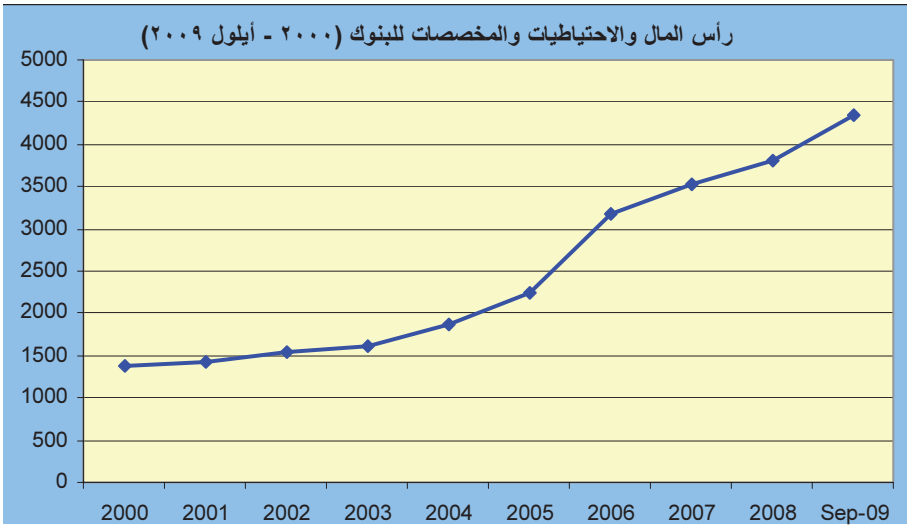

- تطور التسهيلات الائتمانية

أ- تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن بالدينار الأردني وبالعملات الأجنبية :

- ارتفع الرصيد الإجمالي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة من ٤,٦ مليار دينار عام ٢٠٠٠ إلى ١٣,٢ مليار دينار في نهاية أيلول من عام ٢٠٠٩ وبزيادة قدرها ٨,٦ مليار دينار، أو بما نسبته ١٨٧٪، وبمعدل نمو سنوي بلغ ١٢,٨٩٪.
- ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة بالدينار الأردني من ٣,٩ مليار دينار عام ٢٠٠٠ إلى ١١،٦ مليار دينار في نهاية أيلول من عام ٢٠٠٩ وبزيادة قدرها ٧,٧ مليار دينار أو بما نسبته ١٩٧٪، وبمعدل نمو سنوي بلغ ١٣,٣٪. أما التسهيلات بالعملة الأجنبية فقد حققت ارتفاعاً بما يعادل ٩٢٩ مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ ١٢٪ في المتوسط.
- شكلت التسهيلات الائتمانية بالعملة المحلية في نهاية أيلول ٢٠٠٩ ما نسبته ٨٨,٣٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن، بينما شكلت التسهيلات الائتمانية بالعملة الأجنبية حوالي ١١,٧٪ فقط من إجمالي التسهيلات.

- من الممكن ملاحظة التنامي المستمر في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في السنوات الأخيرة لتتجاوز حدود ٨٥٪ من الناتج. مما يؤكد على أهمية الجهاز المصرفي في الاقتصاد الأردني.

جدول رقم (٩)

إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى GDP (٢٠٠٠ – أيلول ٢٠٠٩)

السنة	إجمالي التسهيلات	التسهيلات بالعملة المحلية		التسهيلات بالعملات الأجنبية		معدل النمو لإجمالي التسهيلات %	نسبة إجمالي التسهيلات إلى GDP %
	مليون دينار	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي التسهيلات %	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي التسهيلات %		
2000	4,546.5	3,936.8	86.59%	609.7	13.41%	1.80%	75.80%
2001	4,948.9	4,251.9	85.92%	697.0	14.08%	8.90%	77.77%
2002	5,130.0	4,311.9	84.05%	818.1	15.95%	3.70%	75.51%
2003	5,262.4	4,333.0	82.34%	929.4	17.66%	2.60%	72.80%
2004	6,189.2	5,227.9	84.47%	961.3	15.53%	17.60%	76.61%
2005	7,744.3	6,887.4	88.94%	856.9	11.06%	25.10%	86.77%
2006	9,761.9	8,761.8	89.76%	1,000.1	10.24%	26.10%	94.07%
2007	11,295.6	10,199.7	90.30%	1,095.9	9.70%	15.71%	93.69%
2008	13,044.3	11,370.1	87.17%	1,674.2	12.83%	17.39%	86.63%
أيلول 2009	13,163.9	11,625.4	88.31%	1,538.5	11.69%	0.92%	-

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (١٣)

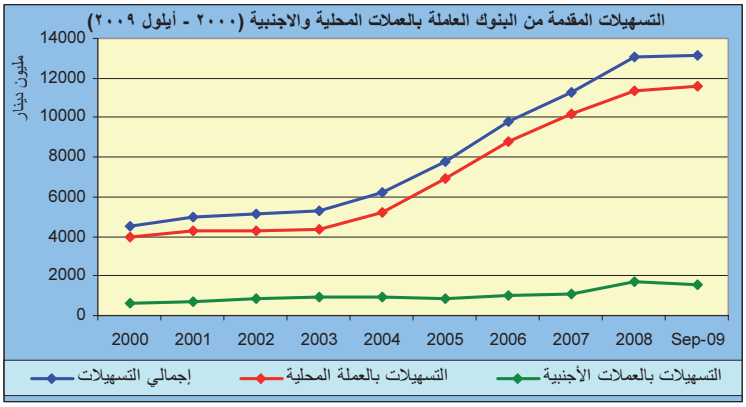

شكل رقم (١٤)

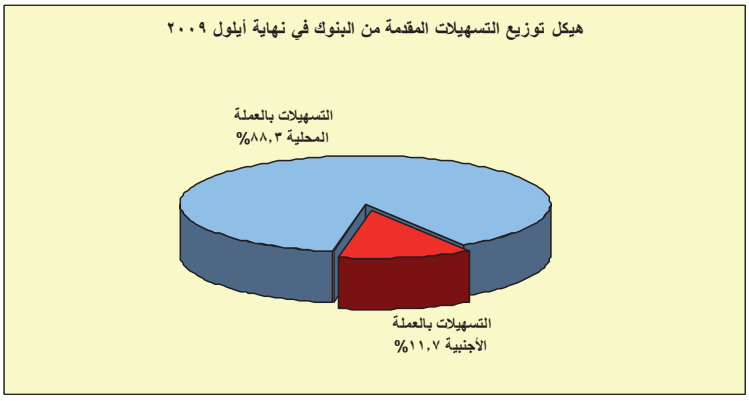

ب . تطور التسهيلات حسب أصنافها :

- شهدت نسبة القروض والسلف إلى إجمالي التسهيلات ارتفاعاً مطرداً خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى أيلول ٢٠٠٩، حيث ارتفعت نسبتها من ٥٩,٦٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٨٥٪ في نهاية أيلول ٢٠٠٩. ويعكس هذا الارتفاع حقيقة ازدياد العمل المصرفي بالتجزئة (Retail Banking) من قبل البنوك العاملة في الأردن.
- حققت نسبة الجاري مدين إلى إجمالي التسهيلات تراجعاً واضحاً حيث انخفضت نسبتها من ٣١,٢٪ في عام ٢٠٠٠ وبشكل تدريجي لتصل إلى ١٢,٦٪ في نهاية أيلول ٢٠٠٩. كذلك انخفضت نسبة الكمبيالات من ٩,١٪ في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٢,٤٪ في نهاية أيلول ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٠)

تطور أصناف التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة (٢٠٠٠- أيلول ٢٠٠٩)

السنة	جاري مدين		قروض وسلف		كمبيالات		المجموع
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	
2000	1419.8	31.20	2711.4	59.60	415.3	9.10	4546.5
2001	1368.2	27.60	3115.1	62.90	465.3	9.40	4948.6
2002	1304.2	25.40	3428.6	66.80	397.2	7.70	5130
2003	1304.7	24.80	3620.5	68.80	337.2	6.40	5262.4
2004	1343.4	21.70	4499.6	72.70	346.2	5.60	6189.2
2005	1572.9	20.30	5813.9	75.10	357.5	4.60	7744.3
2006	1580.5	16.20	7722.1	79.10	459.3	4.70	9761.9
2007	1658.6	14.68	9199.8	81.45	437.2	3.87	11295.6
2008	1769.6	13.60	10859	83.2	415.7	3.2	13044.3
ايلول 2009	1652.8	12.60	11196.5	85.0	314.6	2.4	13163.9

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (١٥)

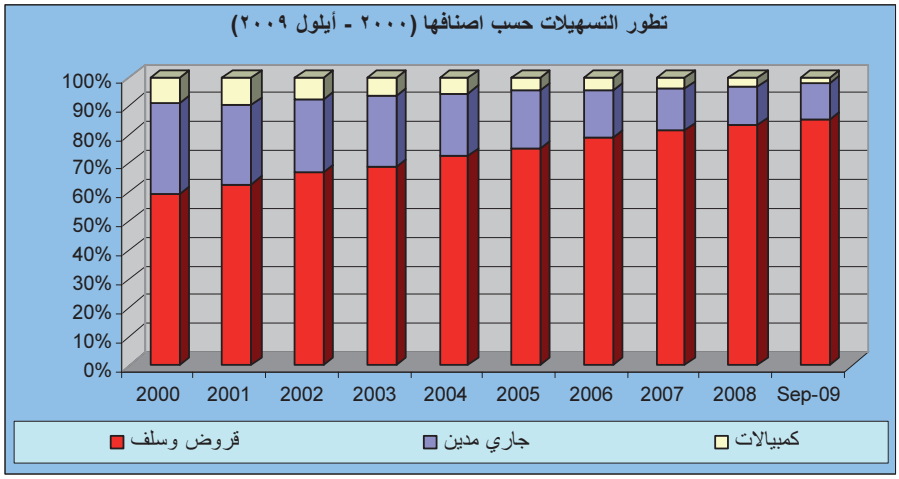

شكل رقم (١٦)

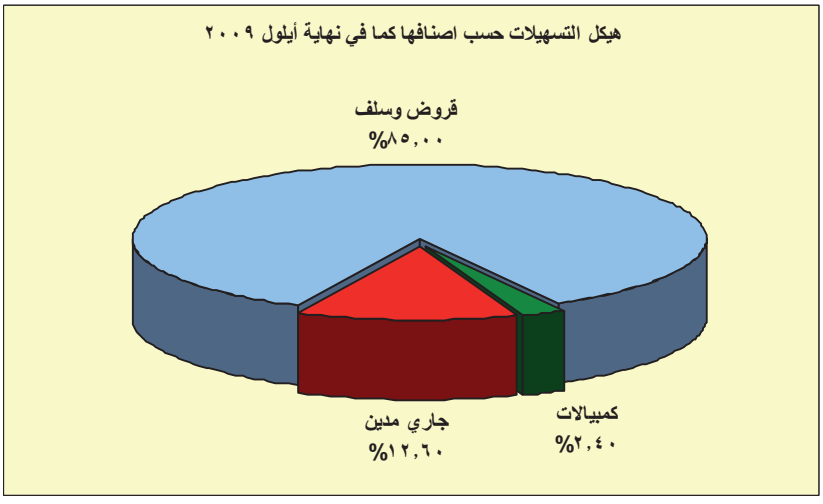

ج. توزيع التسهيلات على القطاعات الاقتصادية:

استحوذت ثلاثة قطاعات رئيسة (التجارة العامة، الإنشاءات، الصناعة) على ٥٢٪ من التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٠- أيلول ٢٠٠٩)، حيث بلغت نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة ٢٢,٦٪ من مجموع التسهيلات، بينما كانت حصة قطاع الإنشاءات ١٦,٥٪، والقطاع الصناعي ١٢,٩٪. فيما

لم تتجاوز قطاعات التعدين والزراعة والسياحة والخدمات المالية وخدمات النقل ١٧,٨٪ من إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك خلال الفترة (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩). وقد شكلت نسبة التسهيلات الأخرى إلى إجمالي التسهيلات ٣٠,٢٪ .

جدول رقم (١١)

توزيع التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة على القطاعات الاقتصادية (٢٠٠٠- أيلول ٢٠٠٩)

(مليون دينار)

القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	أيلول 2009
الزراعة	128.0	105.5	102.9	98.8	113.6	110.9	140.9	156.2	210.0	203.7
التعدين	100.7	77.7	95.3	78.0	77.7	56.5	42.8	65.7	48.3	50.3
الصناعة	683.4	728.6	789.8	801.4	895.3	981.6	1093.1	1348.1	1597.6	1529.3
التجارة العامة	1112.5	1206.1	1250.9	1327.3	1472.9	1585.0	1916.6	2434.7	2897.5	3110.8
الإنشاءات	744.9	728.9	764.9	804.5	953.2	1162.1	1560.8	1942.1	2293.1	2431.9
خدمات النقل	134.2	132.1	163.6	166.6	174.1	219.6	291	352.3	370.5	424.3
السياحة والفنادق والمطاعم	155.2	171.0	173.5	172.8	154.9	181.2	195.1	255.8	366.6	361.5
خدمات و مرافق عامة	240.0	326.4	349.7	349.0	494.3	554.1	637.3	733.7	870.3	875.8
الخدمات المالية	152.8	150.9	139.7	133.1	97.2	176.1	242.1	390.1	437.7	389.1
أخرى	1094.8	1321.7	1299.7	1330.9	1756.0	2717.2	3642.2	3616.9	3952.7	3787.2

المصدر: البنك المركزي الأردني.

شكل رقم (١٧)

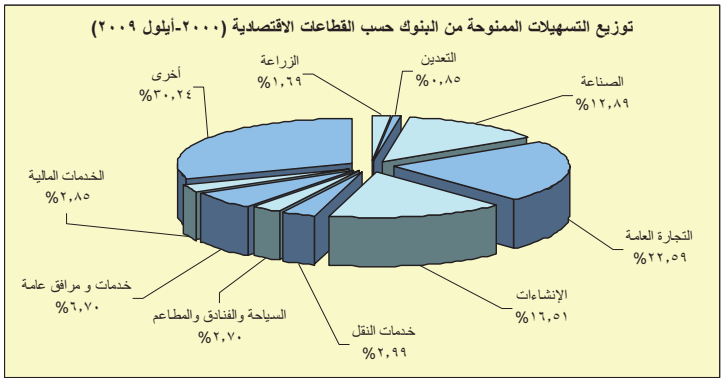

* تم احتساب النسب الواردة في هذا الشكل من خلال جمع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكل قطاع من عام 2000 إلى أيلول 2009 ومن ثم قسمة الناتج على إجمالي التسهيلات الممنوحة خلال نفس الفترة.

شكل رقم (١٨)

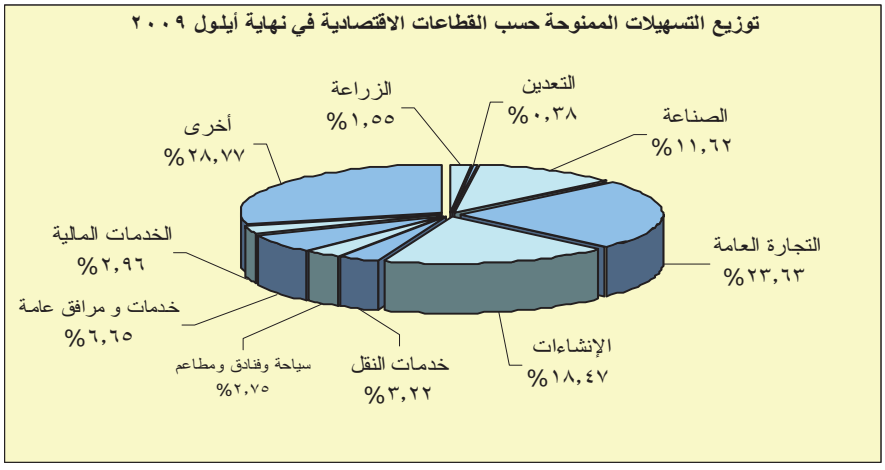

- تطور الودائع

أ – الودائع بالدينار الأردني وبالعملات الأجنبية :

ارتفع رصيد الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن بشكل تدريجي خلال الفترة ٢٠٠٠ – أيلول ٢٠٠٩ من ٨,٢ مليار دينار عام ٢٠٠٠ إلى ١٩,٧ مليار دينار في نهاية شهر أيلول من عام ٢٠٠٩ وبزيادة مقدارها ١١,٥ مليار دينار أو ما نسبته ١٣٩,١٪ ، وبمعدل نمو سنوي بلغ ١٠,٢ ٪ . وانخفضت نسبة الودائع لدى البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية من ١٣٧,١٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٠,٢٢٪ في نهاية عام ٢٠٠٨.

وفيما يتعلق بهيكل الودائع من حيث العملة، فقد ارتفعت نسبة الودائع بالعملة المحلية إلى إجمالي الودائع من ٦٠,٨٪ عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٧٧,٤٪ في نهاية شهر أيلول ٢٠٠٩، وقد بدأ ظهور النمو المطرد والملحوظ في هذه النسبة منذ عام ٢٠٠٥. أما من حيث نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي الودائع فقد تراجعت بشكل كبير من ٣٩,٢٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢,٦٪ في نهاية أيلول ٢٠٠٩. ويتضح من خلال هذه النسب أن التغير الهيكلي للودائع كان لصالح الودائع بالدينار الأردني مما يشير إلى زيادة جاذبية الدينار الأردني كعملة ادخارية.

جدول رقم (١٢)

إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى GDP (٢٠٠٠- أيلول ٢٠٠٩)

السنة	إجمالي الودائع	الودائع بالعملة المحلية		الودائع بالعملات الأجنبية		معدل النمو لإجمالي الودائع %	نسبة إجمالي الودائع إلى GDP %
	مليون دينار	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الودائع%	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الودائع%		
2000	8224.5	5000.2	60.80	3224.3	39.20	6.04	137.11
2001	8721.3	5203.7	59.67	3517.6	40.33	7.41	137.06
2002	9367.7	5532.6	59.06	3835.1	40.94	6.42	137.88
2003	9969.4	6082.9	61.02	3886.5	38.98	16.00	137.91
2004	11564.1	6878.7	59.48	4685.4	40.52	13.45	143.14
2005	13119.3	8364.5	63.76	4754.8	36.24	11.22	146.99
2006	14591.9	9427.1	64.61	5164.8	35.39	9.57	140.61
2007	15988.1	10618.0	66.41	5370.1	33.59	13.23	132.61
2008	18102.6	13013.6	71.83	5103.8	28.17	8.62	120.22
أيلول 2009	19662.9	15217.0	77.39	4445.9	22.61	6.04	-

المصدر: البنك المركزي الأردني.

شكل رقم (١٩)

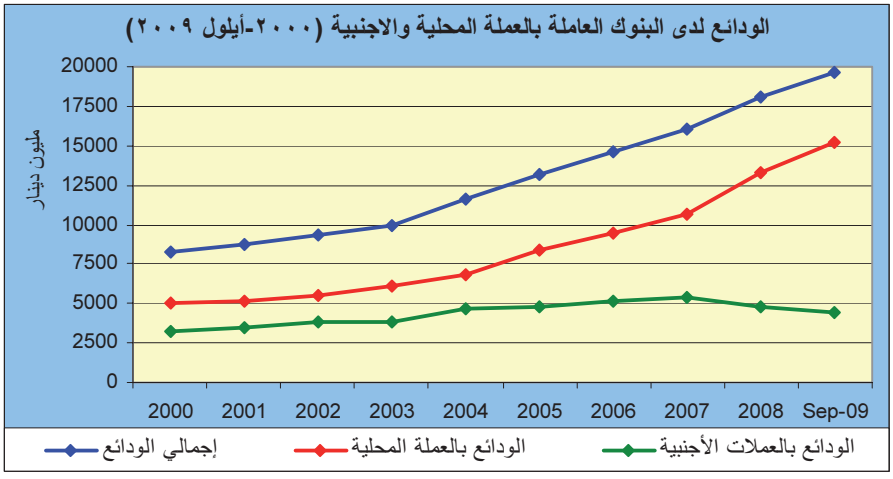

شكل رقم (٢٠)

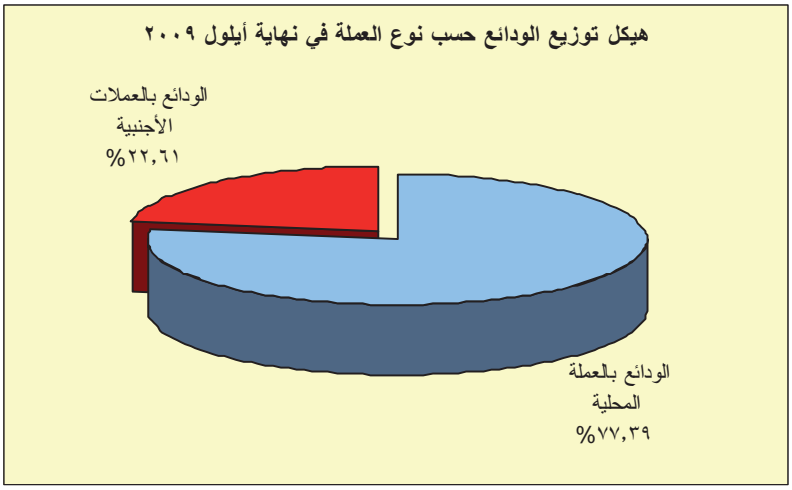

ب- تطور الودائع حسب أصنافها:

شهدت الفترة من ٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩ تغييراً كبيراً في هيكلة الودائع حسب نوع الوديعة، حيث ارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع من ١٦,٠٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥,٩٪ في نهاية أيلول ٢٠٠٩. بالمقابل انخفضت نسبة الودائع لأجل من ٧٢,٢٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٦١,٧٪ في نهاية أيلول ٢٠٠٩، فيما حققت نسبة ودائع التوفير ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى ١٢,٤٪ في نهاية أيلول ٢٠٠٩ مقارنةً مع ١١,٨٪ في عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (١٣)

تطور أصناف الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)

السنة	تحت الطلب		توفير		لأجل		المجموع
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	
2000	1313.7	15.97	970.8	11.80	5940	72.22	8224.5
2001	1529.3	17.54	1067.2	12.24	6124.8	70.23	8721.3
2002	1920.4	20.50	1233.8	13.17	6213.5	66.33	9367.7
2003	2338.8	23.46	1510.6	15.15	6120	61.39	9969.4
2004	3244.1	28.05	1828.6	15.81	6491.4	56.13	11564.1
2005	3674.4	28.01	1956.6	14.91	7488.3	57.08	13119.3
2006	3835.4	26.28	1997.1	13.69	8759.4	60.03	14591.9
2007	4001.9	25.03	2002.9	12.53	9983.3	62.44	15988.1
2008	4512	24.92	2143.6	11.84	11447	63.23	18102.6
أيلول2009	5086.4	25.87	2445.5	12.44	12131	61.69	19662.9

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٢١)

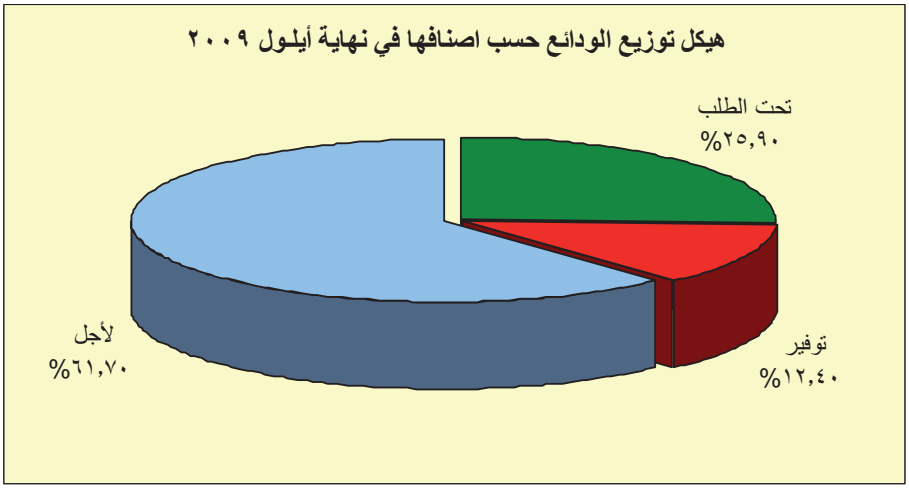

- مؤشرات المتانة المالية للجهاز المصرفي الأردني.

١- نسبة كفاية رأس المال:

تقيس هذه النسبة مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل البنك لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني فإن رأس المال التنظيمي يجب أن لا يقل عن ١٢٪ من الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر وكذلك مخاطر السوق، وتعتبر هذه النسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال. ويتكون بسط النسبة من رأس المال التنظيمي للبنك والذي يتضمن (رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح/الخسائر المدورة وبعض البنود الأخرى مثل الديون المساندة والتغير المتراكم في القيمة العادلة للأسهم المتوفرة للبيع واحتياطي المخاطر المصرفية العامة وذلك بعد طرح استثمارات البنك في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى)، في حين يتكون مقامها من مخاطر الائتمان (التي تتكون من الموجودات والبنود خارج الميزانية بعد ترجيحها بأوزان المخاطر المناسبة) ومخاطر السوق.

وبالرغم من التقلبات التي شهدتها هذه النسبة خلال الفترة (٢٠٠٠-حزيران ٢٠٠٩) ما بين الارتفاع والانخفاض، إلا أنها حافظت خلال هذه الفترة على هامش مريح فوق الحد

الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي (١٢٪) والحد الأدنى المقرر من لجنة بازل والبالغ (٨٪)، وقد وصلت هذه النسبة إلى أدنى مستوى لها في نهاية عام ٢٠٠٣ حيث بلغ معدل هذه النسبة لإجمالي البنوك ١٥,٩٪، في حين وصلت إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٢١,٤٪، وقد نتج هذا الارتفاع الملحوظ بشكل رئيسي عن قيام معظم البنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال عام ٢٠٠٦، وتحقيقها لأرباح مرتفعة مما انعكس بشكل إيجابي على نسبة كفاية رأس المال لديها. ومحافظة البنوك على هامش مريح من نسبة كفاية رأس المال خلال الفترة (٢٠٠٠- حزيران ٢٠٠٩) فوق الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي ومن لجنة بازل يدل على أن البنوك وعلى الرغم من التوسع الكبير في توظيفاتها خاصة في التسهيلات، إلا أنها لا تزال تحتفظ برأسمال كافٍ لمواجهة المخاطر مم يعزز من استقرار الجهاز المصرفي بشكل خاص والاستقرار المالي بشكل عام.

شكل رقم (٢٢)

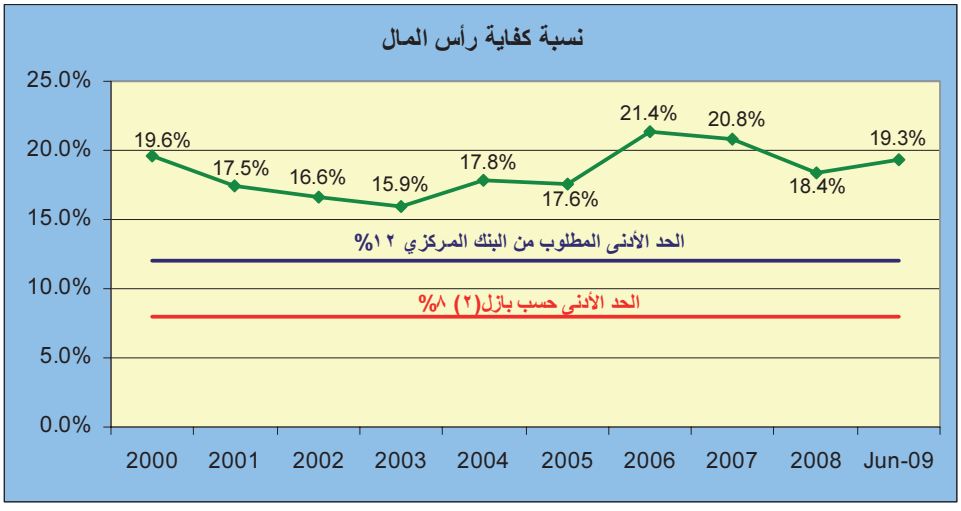

٢- نسبة الديون غير العاملة / إجمالي الديون:

عرَّفت تعليمات البنك المركزي الأردني الديون غير العاملة على أنها الديون التي مضى على استحقاقها مدة ٩٠ يوم فأكثر. وقد انخفضت نسبة الديون غير العاملة (الصافية) / إجمالي الديون من ١٧,١٪ في نهاية عام ٢٠٠٢ لتصل إلى أدنى مستوياتها عام ٢٠٠٧ بنسبة بلغت ١,٤٪، وقد جاء انخفاض هذه النسبة نتيجة عدة عوامل أهمها تحسن الأداء

الاقتصادي في المملكة والذي انعكس بشكل إيجابي على قدرة العملاء على السداد، وزيادة كفاءة البنوك في إدارة موجوداتها وتحصيل ديونها، بالإضافة إلى عامل مهم وهو قيام العديد من البنوك بإعدام الديون غير العاملة التي يقابلها مخصصات بالكامل.

إلا أن هذه النسبة عاودت الارتفاع في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٤,٢٪، كما ارتفعت خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٦,٤٪ وذلك انعكاساً للأزمة المالية العالمية والتي أحدثت تباطؤ طال معظم القطاعات الاقتصادية في الأردن ودفعت عدداً من المقترضين لتأخير سداد مستحقاتهم للبنوك.

شكل رقم (٢٣)

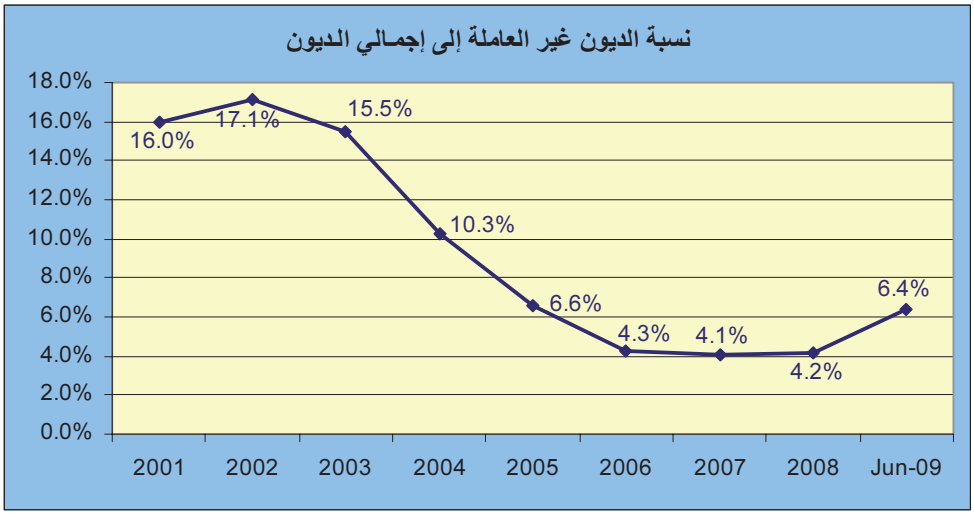

٣- معدل العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity):

نتيجة للنمو المستمر في أرباح البنوك فقد ارتفعت هذه النسبة من (٤,٢٪) في نهاية عام ٢٠٠٠ لتصل إلى أعلى مستوى لها في نهاية عام ٢٠٠٥، حيث بلغت ٢٠,٩٪، إلا أن هذه النسبة انخفضت خلال الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بفعل ارتفاع حقوق المساهمين في البنوك، لتصل إلى ١٥,٠٪ عام ٢٠٠٦، ثم إلى ١٢,٦٪ في عام ٢٠٠٧، ثم تحسنت قليلاً في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ١٥,١٪. إلا أن الأزمة المالية وتبعاتها على الاقتصاد الأردني ألقت بظلالها على معدل العائد على حقوق المساهمين لتنخفض إلى ٦,٢٪ خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩.

شكل رقم (٢٤)

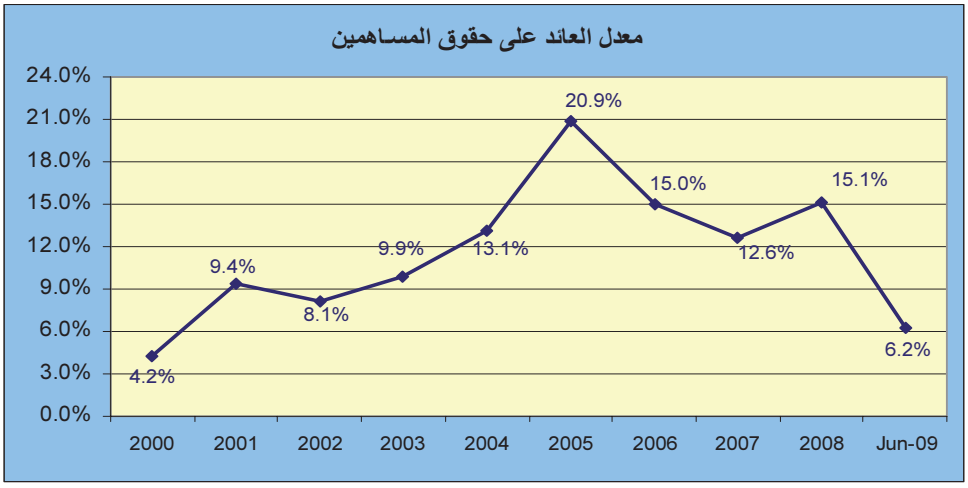

٤- معدل العائد على الموجودات (Return on Assets) :

وصل معدل العائد على الموجودات إلى أعلى مستوياته أيضاً في نهاية عام ٢٠٠٥، حيث بلغ ٢٪، ثم انخفض قليلاً في نهاية عام ٢٠٠٦ إلى ١,٧٪ نتيجة نمو موجودات البنوك بشكل يفوق نمو أرباحها، ثم انخفض إلى ١,٦٪ في نهاية ٢٠٠٧. بعدها أظهر معدل العائد على الموجودات بعض التحسن في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ١,٧٪ مرة أخرى، إلا أنه ما لبث أن انخفض بفعل الأزمة المالية وتداعياتها ليصل إلى ٠,٧٪ في النصف الأول من العام ٢٠٠٩.

شكل رقم (٢٥)

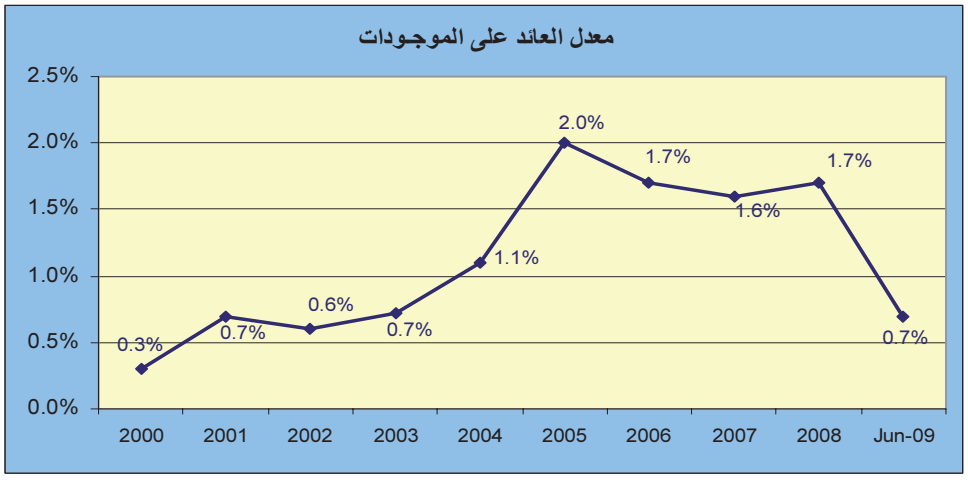

٥- السيولة :

تقيس نسبة السيولة القانونية حجم الموجودات السائلة المتوفرة لدى البنك منسوبة إلى التزاماته التي يتوجب عليه أدائها. وقد بلغت نسبة السيولة القانونية للبنوك الأردنية أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ١٧٩,٦٪، لتأخذ بعد ذلك بالانخفاض المستمر حتى بلغت ١٤١,٠٪ في نهاية عام ٢٠٠٨ ومن ثم ارتفعت قليلاً في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ١٥٤,١٪. وتعتبر نسبة السيولة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات البنك المركزي والبالغ (١٠٠٪). ويمكن تفسير انخفاض نسبة السيولة في السنوات الست الأخيرة كنتيجة لاستمرار البنوك في التوسع في التسهيلات (والتي لا تعتبر من الموجودات السائلة) على حساب الأرصدة النقدية والموجودات السائلة الأخرى. ومن الجدير ذكره انه وبشكل عام فان ارتفاع نسب السيولة بشكل كبير يعكس عدم كفاءة البنوك في توظيف مصادر أموالها، في حين يعتبر انخفاضها الكبير مؤشر سلبي يعكس مخاطر سيولة مرتفعة، وبالتالي فان على البنوك الموائمة بين الأمان والسيولة والربحية مع إعطاء الأمان والسيولة أولوية على الربحية. وبهذا الصدد، فإن البنك المركزي ومن خلال رقابته على الجهاز المصرفي يركز على الإدارة السليمة للسيولة من خلال تعليمات أصدرها في عام ٢٠٠٠ حول السيولة حسب سلم الاستحقاق (Maturity Ladder) والتي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين آجال مصادر الأموال واستخداماتها وعدم الاعتماد على مصادر أموال متذبذبة وقصيرة الأجل لتمويل موجودات طويلة الأجل.

شكل رقم (٢٦)

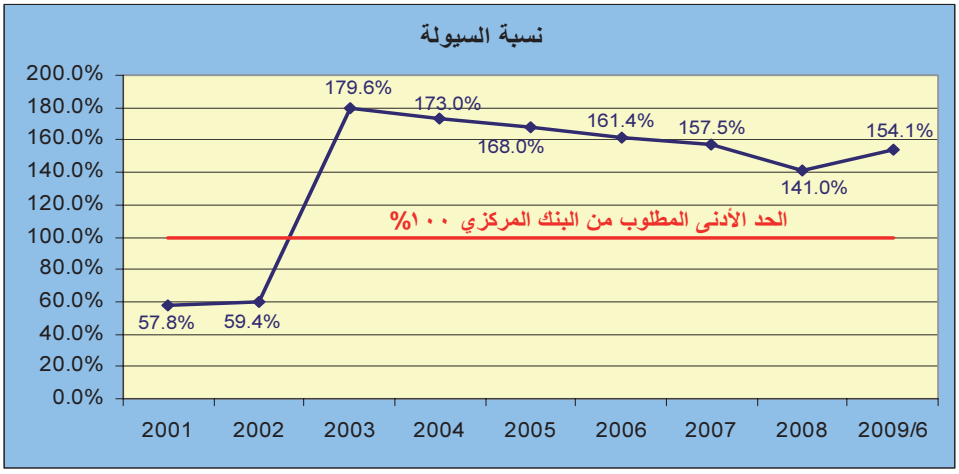

الجزء الرابع

البنوك الإسلامية العاملة في الأردن

- حصة البنوك الإسلامية من الموجودات
- حصة البنوك الإسلامية من الودائع
- حصة البنوك الإسلامية من التسهيلات

رابعاً: البنوك الإسلامية العاملة في الأردن

بلغ عدد البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بنكان، وكلاهما أردنيان.

- حصة البنوك الإسلامية من الموجودات

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٤) إلى أن حصة البنوك الإسلامية من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن قد ارتفعت من ٧,٥٩٪ في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠٠٨ بنسبة بلغت ١٠,٧١٪. وأمام هذا الارتفاع في حصة البنوك الإسلامية، فقد شهدت نسبة موجودات البنوك التجارية العاملة في الأردن انخفاضاً من ٩٢,٤١٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٩,٢٩٪ في نهاية عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (١٤)

توزيع موجودات الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)

السنة	نسبة موجودات البنوك التجارية إلى إجمالي الموجودات	نسبة موجودات البنوك الإسلامية إلى إجمالي الموجودات
	%	%
2000	92.41	7.59
2001	92.28	7.72
2002	91.35	8.65
2003	90.14	9.86
2004	90.53	9.47
2005	91.13	8.87
2006	91.18	8.82
2007	92.00	8.00
2008	89.29	10.71

المصدر: البيانات المالية للبنوك

شكل رقم (٢٧)

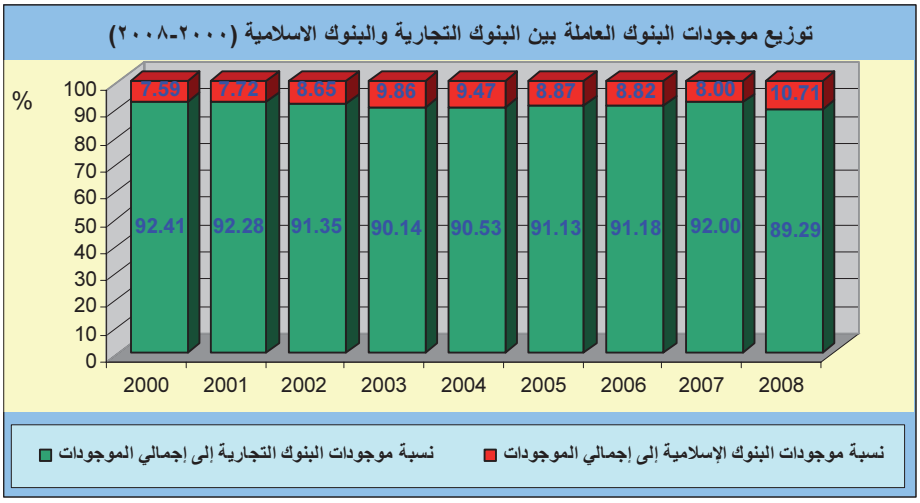

شكل رقم (٢٨)

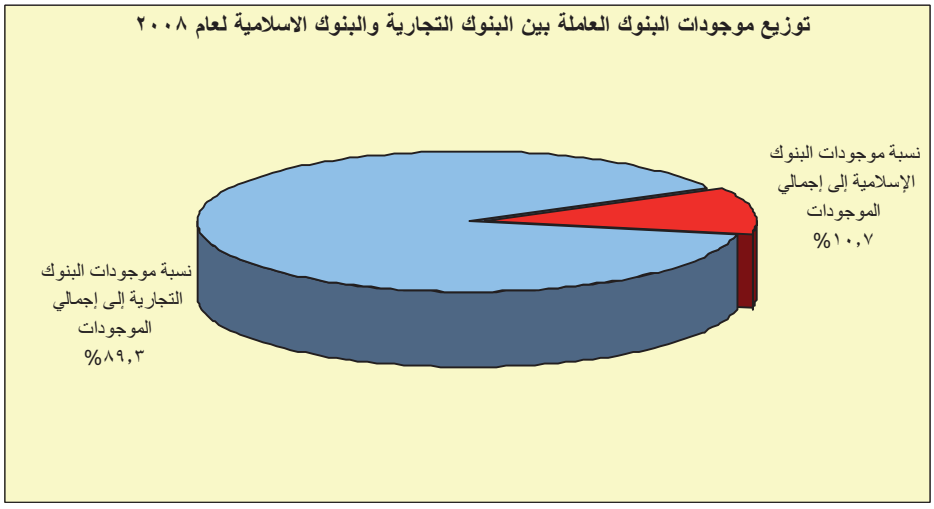

- حصة البنوك الإسلامية من الودائع

ارتفعت حصة البنوك الإسلامية من إجمالي ودائع البنوك العاملة في الأردن من ٧,٣٣٪ عام ٢٠٠٠ لتصل إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠٠٨ بنسبة بلغت ١١,٩١٪. بالمقابل انخفضت نسبة ودائع البنوك التجارية إلى إجمالي ودائع العاملة في الأردن من ٩٢,٦٧٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٨,٠٩٪ في نهاية عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (١٥)

توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

السنة	نسبة الودائع لدى البنوك التجارية إلى إجمالي الودائع	نسبة الودائع لدى البنوك الإسلامية إلى إجمالي الودائع
	%	%
2000	92.67	7.33
2001	93.34	6.66
2002	91.31	8.69
2003	89.82	10.18
2004	90.10	9.90
2005	90.60	9.40
2006	96.40	3.60
2007	94.00	6.00
2008	88.09	11.91

المصدر: البيانات المالية للبنوك

شكل رقم (٢٩)

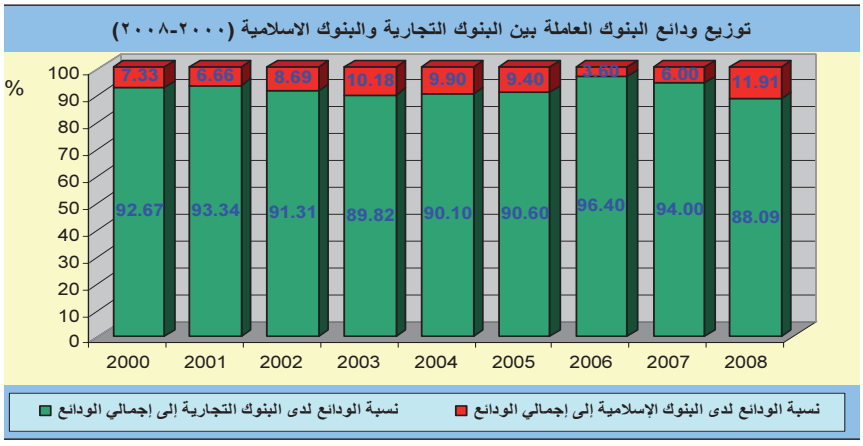

شكل رقم (٣٠)

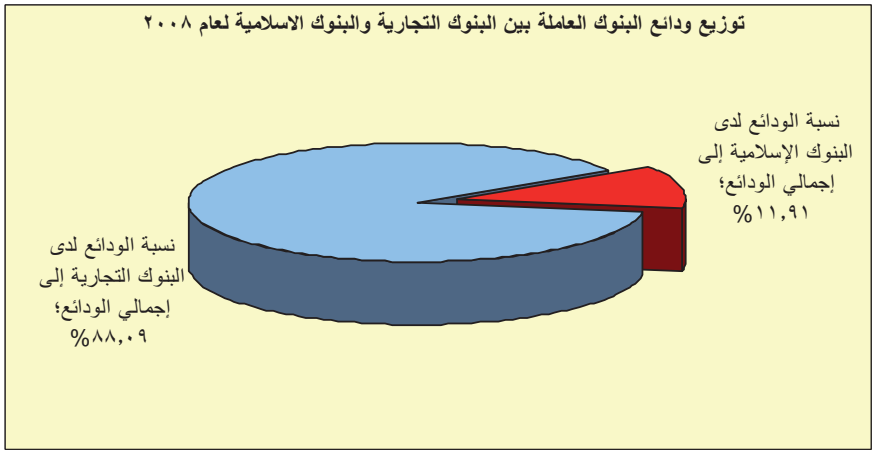

- حصة البنوك الإسلامية من التسهيلات

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٦) إلى أن حصة البنوك الإسلامية من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك العاملة في الأردن قد ارتفع بشكل ملحوظ من ٧,٦٨٪ في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠٠٨ بنسبة بلغت ١٣,٥٤٪ وبمعدل نمو ٧٦,٣٪. وأمام هذا الارتفاع في حصة البنوك الإسلامية، فقد شهدت نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية انخفاضاً من ٩٢,٣٢٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٦,٤٦٪ في نهاية عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (١٦)

توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

السنة	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية إلى إجمالي التسهيلات	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك الإسلامية إلى إجمالي التسهيلات
	%	%
2000	92.32	7.68
2001	92.77	7.23
2002	91.83	8.17
2003	91.38	8.62
2004	91.28	8.72
2005	91.69	8.31
2006	91.67	8.33
2007	92.00	8.00
2008	86.46	13.54

المصدر: البيانات المالية للبنوك

شكل رقم (٣١)

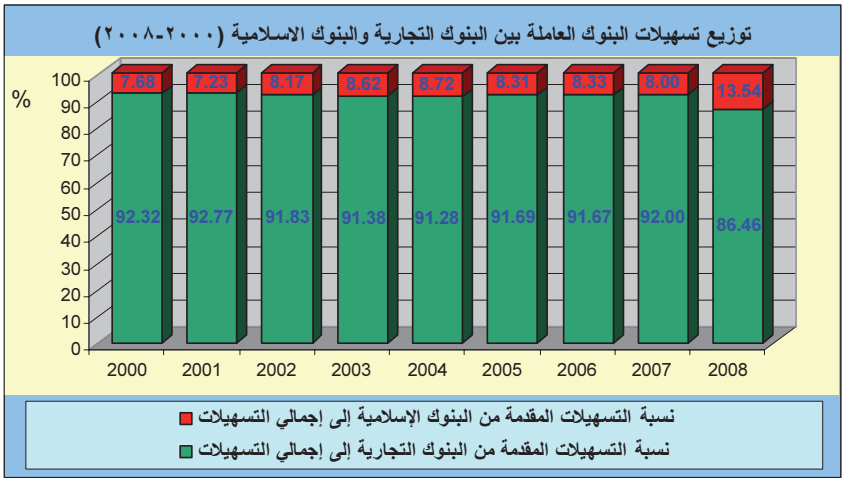

شكل رقم (٣٢)

توزيع تسهيلات البنوك العاملة بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية لعام ٢٠٠٨

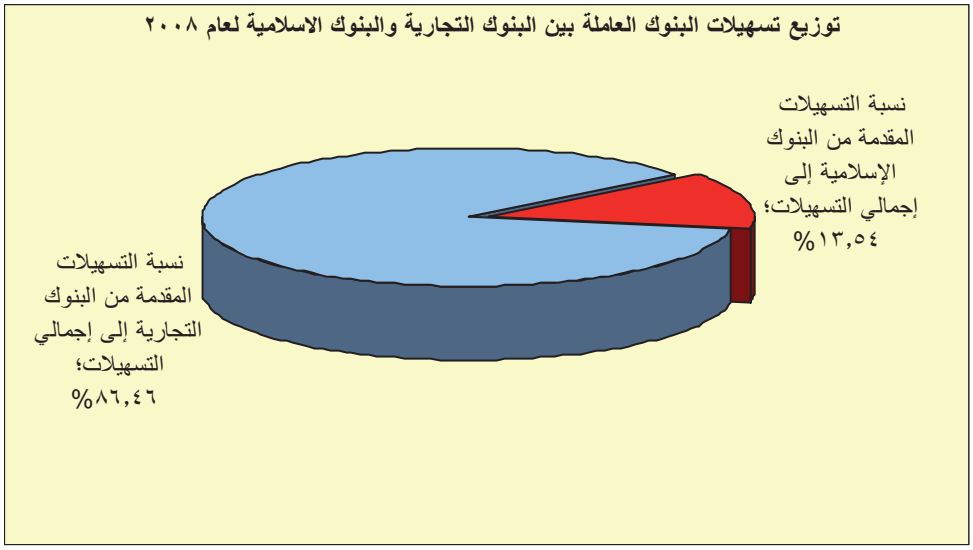

الجزء الخامس
البنوك الأجنبية العاملة في الأردن

- حصة البنوك غير الأردنية (الأجنبية) من الموجودات
- حصة البنوك غير الأردنية (الأجنبية) من الودائع
- حصة البنوك غير الأردنية (الأجنبية) من التسهيلات

خامساً: البنوك الأجنبية العاملة في الأردن

ارتفع عدد البنوك الأجنبية العاملة في الأردن من خمسة بنوك في عام ٢٠٠٠ إلى ثمانية بنوك في نهاية أيلول ٢٠٠٩. وتتضمن هذه البنوك على خمسة بنوك عربية وثلاثة بنوك أجنبية.

- حصة البنوك غير الأردنية (الأجنبية) من الموجودات

ارتفعت حصة البنوك الأجنبية من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن من ١٠,٠٤٪ في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠٠٨ وبنسبة ١١,١٤٪. بالمقابل شكلت موجودات البنوك الأردنية حوالي ٨٨,٨٦٪ في نهاية عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (١٧)

توزيع موجودات الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

السنة	نسبة موجودات البنوك الأردنية إلى إجمالي الموجودات	نسبة موجودات البنوك الأجنبية إلى إجمالي الموجودات
	%	%
2000	89.96	10.04
2001	91.03	8.97
2002	89.43	10.57
2003	91.78	8.22
2004	90.71	9.29
2005	90.56	9.44
2006	90.02	9.98
2007	91.00	9.00
2008	88.86	11.14

المصدر: البيانات المالية للبنوك

شكل رقم (٣٣)

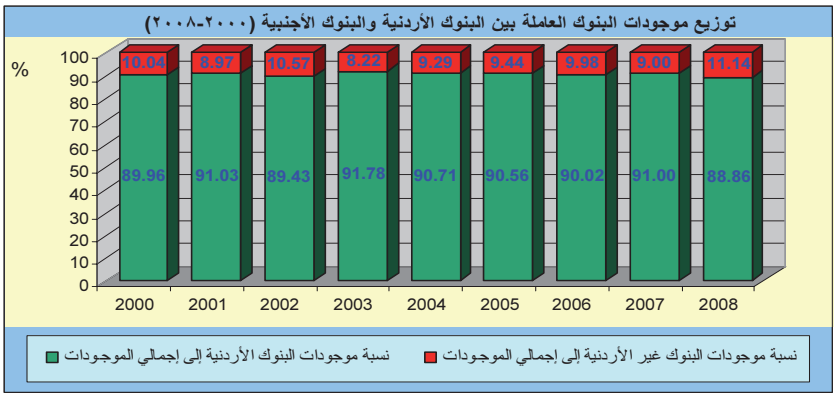

شكل رقم (٣٤)

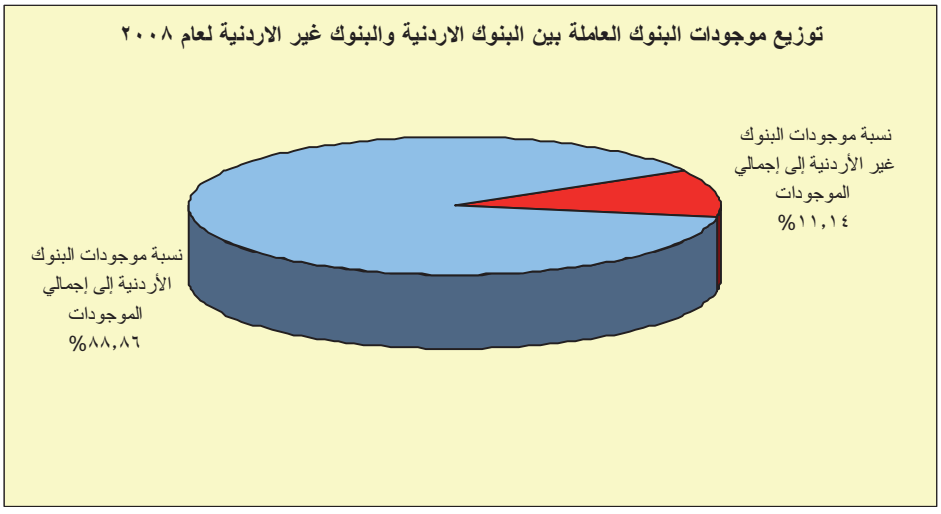

- حصة البنوك غير الأردنية (الأجنبية) من الودائع

ارتفعت حصة البنوك الأجنبية من إجمالي ودائع البنوك العاملة في الأردن من ١٠,٠٣٪ في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ١١,١٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٨. بالمقابل شكلت ودائع البنوك الأردنية حوالي ٨٨,٨٦٪ في نهاية عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (١٨)

توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

السنة	نسبة الودائع لدى البنوك الأردنية إلى إجمالي الودائع	نسبة الودائع لدى البنوك الأجنبية إلى إجمالي الودائع
	%	%
2000	89.97	10.03
2001	91.06	8.94
2002	89.49	10.51
2003	92.12	7.88
2004	91.41	8.59
2005	90.74	9.26
2006	88.58	11.42
2007	89.00	11.00
2008	88.86	11.14

المصدر: البيانات المالية للبنوك

شكل رقم (٣٥)

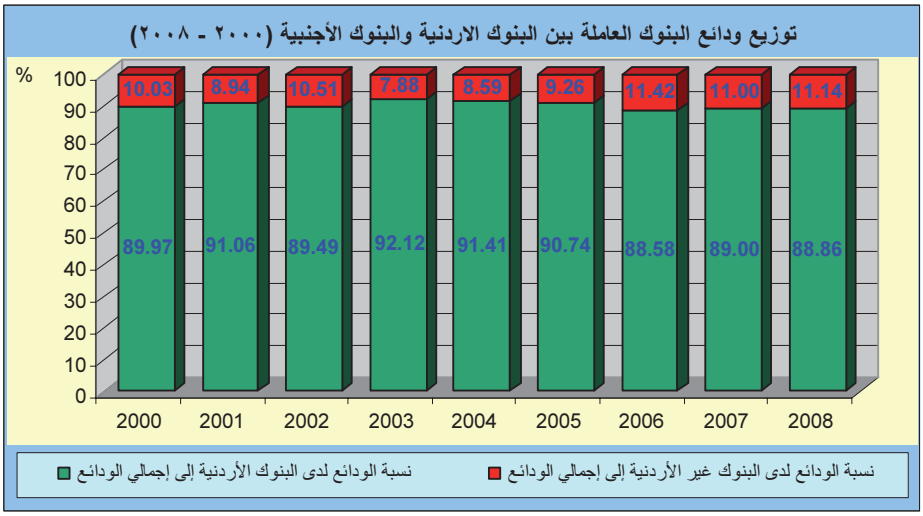

شكل رقم (٣٦)

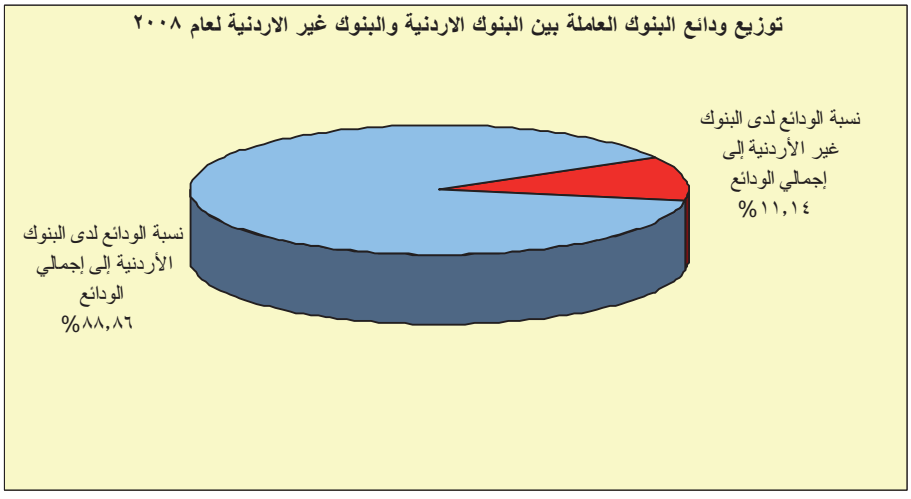

- حصة البنوك غير الأردنية (الأجنبية) من التسهيلات

- شهدت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك الأجنبية تذبذباً كبيراً خلال الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠٠٨. وقد بلغت هذه النسبة أعلى مستوياتها في عام ٢٠٠٧ لتصل إلى ١٤,٠٪ من إجمالي رصيد التسهيلات التي يقدمها الجهاز المصرفي الأردني، إلا أنها عاودت الانخفاض في نهاية عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ١٠,٦٦٪.

جدول رقم (١٩)

توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

السنة	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك الأردنية إلى إجمالي التسهيلات	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك الأجنبية إلى إجمالي التسهيلات
	%	%
2000	90.00	10.00
2001	92.05	7.95
2002	90.80	9.20
2003	91.26	8.74
2004	91.22	8.78
2005	91.31	8.69
2006	90.61	9.39
2007	86.00	14.00
2008	89.34	10.66

المصدر: البيانات المالية للبنوك

شكل رقم (٣٧)

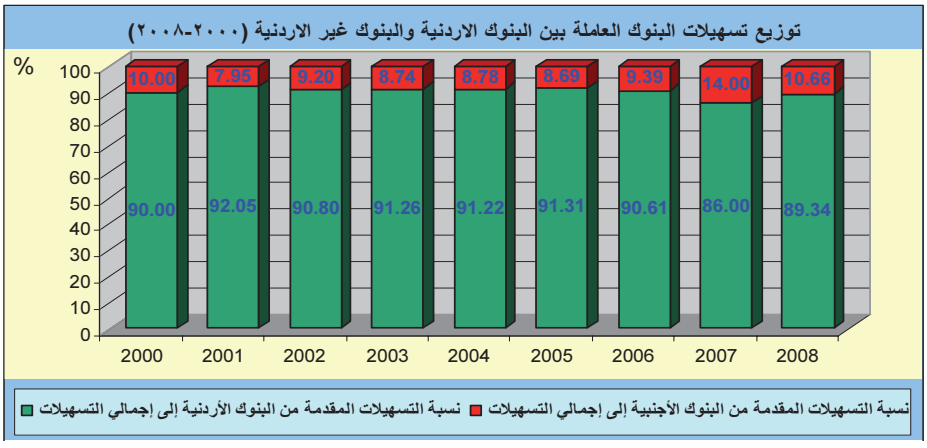

شكل رقم (٣٨)

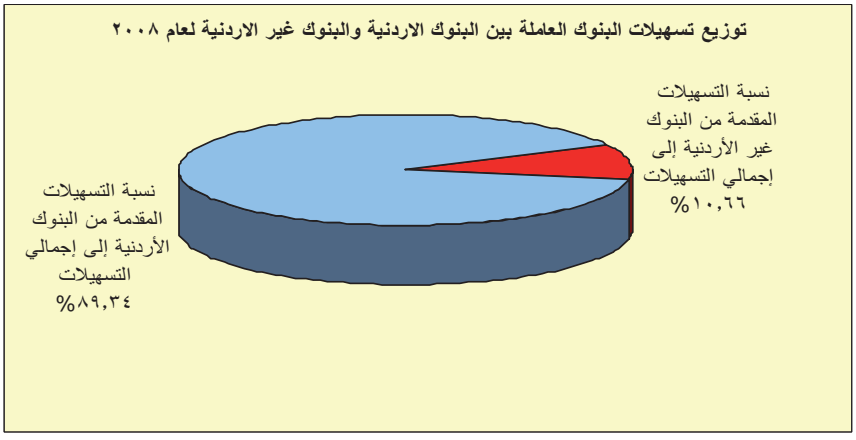

الجزء السادس
التركز المصرفي

- تركز الموجودات
- تركز الودائع
- تركز التسهيلات

سادساً: التركز المصرفي

يقاس التركز المصرفي باحتساب حصص اكبر ثلاثة بنوك في إجمالي الموجودات والودائع والتسهيلات (وتشير الدراسات إلى انه إذا كانت نسبة التركز لأكبر ثلاثة بنوك اكبر من ٤٠٪ فان القطاع المصرفي تسوده حالة من الاحتكار). وكما تشير البيانات المتوفرة عن الأردن، فقد انخفضت نسبة التركز بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي وهذا مؤشر على زيادة درجة المنافسة في الجهاز المصرفي الأردني.

- تركز الموجودات

انخفضت حصة موجودات أكبر ثلاثة بنوك في إجمالي موجودات البنوك المرخصة من ٥٣,٢٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٤٧,٧٪ عام ٢٠٠٨.

- تركز الودائع

انخفضت حصة ودائع أكبر ثلاثة بنوك في إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة من ٥٣,٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٠,٢ ٪ عام ٢٠٠٨.

- تركز التسهيلات

انخفضت حصة تسهيلات أكبر ثلاثة بنوك في إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة من ٤٩,٨ ٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٣,٢٪ عام ٢٠٠٨ .

شكل رقم (٣٩)

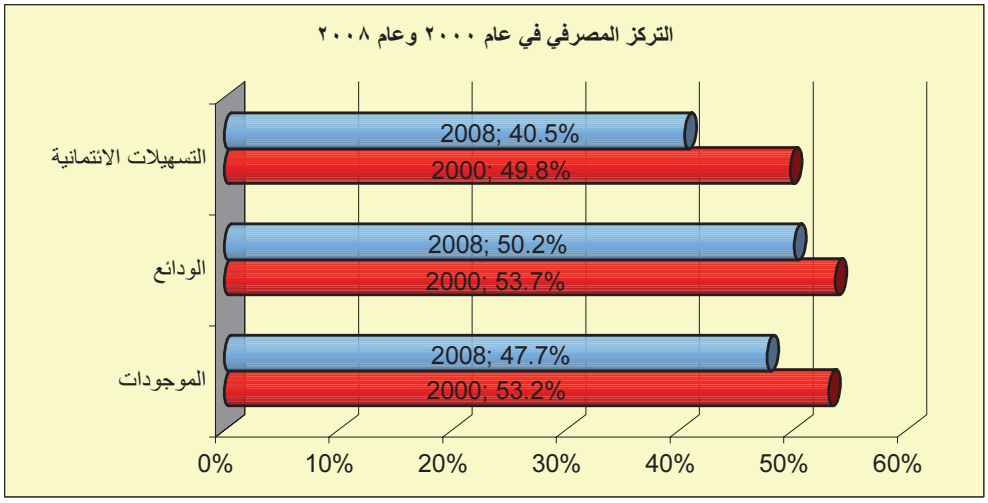

الجزء السابع

ترتيب البنوك وفقاً لبعض المؤشرات المالية لعام ٢٠٠٨

- ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات
- ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات
- ترتيب البنوك حسب إجمالي الودائع
- ترتيب البنوك حسب إجمالي التسهيلات
- ترتيب البنوك حسب حقوق الملكية
- ترتيب البنوك حسب معدل العائد على حقوق الملكية
- ترتيب البنوك حسب رأس المال
- ترتيب البنوك حسب الربح قبل الضريبة
- ترتيب البنوك حسب الربح بعد الضريبة
- ترتيب البنوك حسب عدد العاملين
- ترتيب البنوك حسب معدل الموجودات لكل موظف
- ترتيب البنوك حسب صافي الربح قبل الضريبة لكل موظف

ترتيب البنوك وفقاً لبعض المؤشرات المالية لعام ٢٠٠٨

- بلغ إجمالي موجودات البنوك المرخصة في عام ٢٠٠٨ ما قيمته ٢٨٧٣٥,٤٠٨ مليون دينار، تتوزع بواقع ٢٢٤٥٧,٥٢٤ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٨,١٥٪ من إجمالي الموجودات) و ٣٠٧٦,٦٥٠ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٠,٧١٪ من إجمالي الموجودات) و ٣٢٠١,٢٣٤ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١١,١٤٪ من إجمالي الموجودات).

٢- بلغ معدل العائد على موجودات البنوك المرخصة ١,٣٦٪ ، في حين بلغت ١,٣٩٪ للبنوك التجارية الأردنية، و ١,٣٦٪ للبنوك الإسلامية، و ١,٣٢٪ للبنوك الأجنبية.

٣- بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة ٢٢٣٠٠,٩٥٢ مليون دينار، تتوزع بواقع ١٧١٦١,٣٧٥ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٦,٩٥٪ من إجمالي الودائع) و ٢٦٥٦,٢١٢ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١١,٩١٪ من إجمالي الودائع) و ٢٤٨٣,٣٦٥ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١١,١٤٪ من إجمالي الودائع).

٤- بلغ رصيد التسهيلات المقدمة من البنوك المرخصة ١٢٧٥٠,٩٨٥ مليون دينار، تتوزع بواقع ٩٦٦٧,٥٢٤ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٥,٨٠٪ من إجمالي التسهيلات) و ١٧٢٥,٣٧٧ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٣,٥٤٪ من إجمالي التسهيلات) و ١٣٥٨,٠٨٤ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١٠,٦٦٪ من إجمالي التسهيلات).

٥- بلغ إجمالي حقوق الملكية للبنوك المرخصة ٣٦٠٠,٣٤١ مليون دينار، تتوزع بواقع ٢٩٤٤,٥٤٨ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٨١,٧٩٪ من إجمالي حقوق الملكية) و ٢٥٣,١٩٩ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٧,٠٣٪ من إجمالي حقوق الملكية) و ٤٠٢,٥٩٤ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١١,٢٠٪ من إجمالي حقوق الملكية).

٦- بلغ معدل العائد على موجودات البنوك المرخصة ١٠,٦٨٪ ، في حين بلغت ١٠,١٩٪ للبنوك التجارية الأردنية، و ١٥,٩٤٪ للبنوك الإسلامية، و ١٠,١٥٪ للبنوك الأجنبية.

٧- بلغ مجموع رأس مال البنوك المرخصة ١٩٥٨,٨٦٧ مليون دينار، تتوزع بواقع ١٥٦١,٠٣٦ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٩,٦٩٪ من مجموع رأس المال) و ١٥٤,٢٥٠ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٧,٨٨٪ من مجموع رأس المال) و ٢٤٣,٥٨١ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١٢,٨٣٪ من مجموع رأس المال).

٨- بلغ مجموع الأرباح قبل الضريبة للبنوك المرخصة ٥٥٣,٥٢١ مليون دينار، تتوزع بواقع ٤٢٣,٨٧١ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٦,٥٧٪ من مجموع الأرباح) و ٦١,٤٣٣ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١١,١٠٪ من مجموع الأرباح) و ٦٨,٢١٧ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١٢,٣٣٪ من مجموع الأرباح).

٩- بلغ مجموع صافي الأرباح بعد الضريبة للبنوك المرخصة ٣٧٨,٦٤٧ مليون دينار، تتوزع بواقع ٢٩٠,٦٨١ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٦,٧٧٪ من مجموع صافي الأرباح) و ٤١,٦٤٩ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١١,٠٠٪ من مجموع صافي الأرباح) و ٤٦,٣١٧ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١٢,٢٢٪ من مجموع صافي الأرباح).

١٠- بلغ مجموع العاملين في البنوك المرخصة ١٥,٨٧٨ عاملا ، منهم ١٢,٣٢٦ عاملا في البنوك التجارية الأردنية (٧٧,٦٢٪ من مجموع عدد العاملين) و٢,٠٢٤ عاملا في البنوك الإسلامية (١٢,٧٥٪ من مجموع عدد العاملين) و ١,٥٢٨ عاملا في البنوك الأجنبية (٩,٦٢٪ من مجموع عدد العاملين).

١١- بلغ معدل الموجودات لكل موظف في البنوك المرخصة ٢١٥٧,٧٨٤ ألف دينار لكل موظف، في حين بلغ ١٧٩٢,١٢ ألف دينار في البنوك التجارية الأردنية و ٢١٧٩,٥١ ألف دينار في البنوك الإسلامية و ٢٧٤٦,٥٦ ألف دينار في البنوك الأجنبية.

١٢- بلغ معدل صافي الربح لكل موظف في البنوك المرخصة ٣٨,٩ ألف دينار لكل موظف، في حين بلغ ٣٣,٣٨ ألف دينار في البنوك التجارية الأردنية و ٣٠,٥٧ ألف دينار في البنوك الإسلامية و ٤٩,٩٥ ألف دينار في البنوك الأجنبية.

١- ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب 2008	الموجودات (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الموجودات (%)
البنك العربي	1	7189.000	25.02
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	4528.000	15.76
البنك الأردني الكويتي	3	1772.000	6.17
البنك الأهلي الأردني	4	1640.000	5.71
بنك الأردن	5	1465.450	5.10
بنك القاهرة عمان	6	1161.782	4.04
بنك الاتحاد	7	1121.894	3.90
بنك المال الأردني	8	919.196	3.20
البنك الاستثماري	9	689.000	2.40
البنك التجاري الأردني	10	610.916	2.13
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	11	568.000	1.98
بنك الاستثمار العربي الأردني*	12	516.000	1.80
بنك سوسيته جنرال / الأردن	13	276.286	0.96
الإجمالي		22457.524	78.15

* حسب بيانات عام 2007.

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب 2008	الموجودات (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الموجودات (%)
البنك الإسلامي الأردني	1	2170.338	7.55
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	906.312	3.15
الإجمالي		3076.650	10.71

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب 2008	الموجودات (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الموجودات (%)
بنك HSBC	1	923.000	3.21
بنك ستاندرد تشارترد	2	601.800	2.09
بنك عودة	3	431.329	1.50
بنك لبنان والمهجر	4	346.000	1.20
البنك العقاري المصري العربي	5	330.000	1.15
بنك الكويت الوطني	6	213.200	0.74
سيتي بنك	7	212.669	0.74
مصرف الرافدين	8	143.236	0.50
الإجمالي		3201.234	11.14

٢. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب 2008	معدل العائد على الموجودات %
البنك الأردني الكويتي	1	2.05
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	2.05
بنك الأردن	3	1.90
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	4	1.60
بنك سوسيته جنرال / الأردن	5	1.55
البنك التجاري الأردني	6	1.34
بنك الاتحاد	7	1.33
بنك الاستثمار العربي الأردني*	8	1.20
البنك الاستثماري	9	1.20
بنك المال الأردني	10	1.13
البنك العربي	11	1.10
بنك القاهرة عمان	12	1.05
البنك الأهلي الأردني	13	0.54
المعدل		1.39

*حسب بيانات عام 2007

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب 2008	معدل العائد على الموجودات %
البنك الإسلامي الأردني	1	1.72
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	1.00
المعدل		1.36

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب 2008	معدل العائد على الموجودات %
بنك HSBC	1	2.79
سيتي بنك	2	2.09
بنك الكويت الوطني	3	1.46
بنك ستاندرد تشارترد	4	1.23
بنك لبنان والمهجر	5	1.20
بنك عودة	6	1.15
مصرف الرافدين	7	0.55
البنك العقاري المصري العربي	8	0.06
المعدل		1.32

٣. ترتيب البنوك حسب إجمالي الودائع لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب 2008	الودائع (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الودائع (%)
البنك العربي	1	6165.000	27.64
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	3367.000	15.10
البنك الأردني الكويتي	3	1278.000	5.73
البنك الأهلي الأردني	4	1197.000	5.37
بنك الأردن	5	995.320	4.46
بنك القاهرة عمان	6	941.338	4.22
بنك الاتحاد	7	771.100	3.46
بنك المال الأردني	8	561.504	2.52
البنك الاستثماري	9	522.058	2.34
البنك التجاري الأردني	10	442.155	1.98
بنك المؤسسة العربية المصرفية	11	413.000	1.85
بنك الاستثمار العربي الأردني*	12	343.000	1.54
بنك سوسيته جنرال / الأردن	13	164.900	0.74
الإجمالي		17161.375	76.95

* حسب بيانات عام 2007

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب 2008	الودائع (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الودائع (%)
البنك الإسلامي الأردني	1	1881.687	8.44
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	774.525	3.47
الإجمالي		2656.212	11.91

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب 2008	الودائع (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الودائع (%)
بنك HSBC	1	740.369	3.32
بنك ستاندرد تشارترد	2	496.000	2.22
بنك عودة	3	349.530	1.57
بنك لبنان والمهجر	4	254.000	1.14
البنك العقاري المصري العربي	5	238.000	1.07
سيتي بنك	6	153.991	0.69
بنك الكويت الوطني	7	149.550	0.67
مصرف الرافدين	8	101.925	0.46
الإجمالي		2483.365	11.14

٤. ترتيب البنوك حسب إجمالي التسهيلات لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب 2008	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي التسهيلات (%)
البنك العربي	1	2279.000	17.87
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	1745.000	13.69
البنك الأردني الكويتي	3	1062.000	8.33
البنك الأهلي الأردني	4	774.000	6.07
بنك الأردن	5	752.000	5.90
بنك الاتحاد	6	591.388	4.64
بنك المال الأردني	7	576.859	4.52
بنك القاهرة عمان	8	561.487	4.40
البنك التجاري الأردني	9	383.019	3.00
البنك الاستثماري	10	298.920	2.34
بنك المؤسسة العربية المصرفية	11	244.000	1.91
بنك الاستثمار العربي الأردني*	12	235.000	1.84
بنك سوسيته جنرال / الأردن	13	164.851	1.29
الإجمالي		9667.524	75.80

* حسب بيانات عام 2007
- غير متوفر

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب 2008	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي التسهيلات (%)
البنك الإسلامي الأردني	1	1434.002	11.25
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	291.375	2.29
الإجمالي		1725.377	13.54

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب 2008	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي التسهيلات (%)
بنك HSBC	1	385.000	3.02
بنك ستاندرد تشارترد	2	259.000	2.03
بنك عودة	3	212.402	1.67
البنك العقاري المصري العربي	4	185.000	1.45
بنك لبنان والمهجر	5	161.000	1.26
بنك الكويت الوطني	6	89.160	0.70
سيتي بنك	7	66.522	0.53
مصرف الرافدين	-	-	-
الإجمالي		1358.084	10.66

٥. ترتيب البنوك حسب حقوق الملكية لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب 2008	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (%)
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	856.000	23.79
البنك العربي	2	576.400	16.02
البنك الأردني الكويتي	3	228.000	6.34
بنك الاتحاد	4	214.727	5.91
البنك الأهلي الأردني	5	186.000	5.17
بنك المال الأردني	6	183.774	5.11
بنك الأردن	7	161.240	4.48
بنك القاهرة عمان	8	128.343	3.57
بنك الاستثمار العربي الأردني*	9	118.000	3.28
البنك الاستثماري	10	85.302	2.37
البنك التجاري الأردني	11	85.112	2.37
بنك المؤسسة العربية المصرفية	12	73.500	2.04
بنك سوسيته جنرال / الأردن	13	48.150	1.34
الإجمالي		2944.548	81.79

* حسب بيانات عام 2007

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب 2008	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (%)
البنك الإسلامي الأردني	1	160.990	4.47
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	92.209	2.56
الإجمالي		253.199	7.03

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب 2008	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (%)
بنك HSBC	1	101.000	2.81
بنك ستاندرد تشارترد	2	69.000	1.92
بنك الكويت الوطني	3	60.100	1.67
بنك عودة	4	42.862	1.19
بنك لبنان والمهجر	5	38.000	1.06
سيتي بنك	6	34.903	0.97
مصرف الرافدين	7	29.729	0.83
البنك العقاري المصري العربي	8	27.000	0.75
الإجمالي		402.594	11.2

٦- ترتيب البنوك حسب معدل العائد على حقوق الملكية لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب 2008	معدل العائد على حقوق الملكية %
بنك الأردن	1	16.77
البنك الأردني الكويتي	2	16.72
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	3	13.10
البنك العربي	4	12.79
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	5	10.57
بنك سوسيته جنرال / الأردن	6	10.23
البنك الاستثماري	7	10.00
بنك القاهرة عمان	8	9.47
البنك التجاري الأردني	9	9.26
بنك الاتحاد	10	6.58
بنك الاستثمار العربي الأردني*	11	6.40
بنك المال الأردني	12	5.97
البنك الأهلي الأردني	13	4.65
المعدل		10.19

* حسب بيانات عام 2007

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب 2008	معدل العائد على حقوق الملكية %
البنك الإسلامي الأردني	1	23.87
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	8.00
المعدل		15.94

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب 2008	معدل العائد على حقوق الملكية %
بنك HSBC	1	25.21
سيتي بنك	2	13.87
بنك ستاندرد تشارترد	3	12.04
بنك عودة	4	11.82
بنك لبنان والمهجر	5	10.30
بنك الكويت الوطني	6	4.80
مصرف الرافدين	7	2.43
البنك العقاري المصري العربي	8	0.72
المعدل		10.15

٧- ترتيب البنوك حسب رأس المال لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب 2008	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (%)
البنك العربي	1	356.000	18.17
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	252.000	12.86
بنك المال الأردني	3	132.280	6.75
البنك الأهلي الأردني	4	110.000	5.62
بنك الأردن	5	100.000	5.10
بنك الاستثمار العربي الأردني*	6	100.000	5.10
البنك الأردني الكويتي	7	100.000	5.10
بنك الاتحاد	8	95.000	4.85
بنك القاهرة عمان	9	80.000	4.08
البنك التجاري الأردني	10	69.575	3.55
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	11	64.400	3.29
البنك الاستثماري	12	61.325	3.13
بنك سوسيته جنرال / الأردن	13	40.456	2.07
الإجمالي		1561.036	79.69

* حسب بيانات عام 2007

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب 2008	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (%)
البنك الإسلامي الأردني	1	81.250	4.15
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	73.000	3.73
الإجمالي		154.250	7.88

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب 2008	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (%)
بنك الكويت الوطني	1	50.000	2.55
بنك ستاندرد تشارترد	2	43.733	2.23
بنك عودة	3	31.328	1.60
بنك لبنان والمهجر*	4	30.000	1.53
بنك HSBC	5	25.000	1.28
سيتي بنك	6	23.520	1.20
البنك العقاري المصري العربي	7	20.000	1.02
مصرف الرافدين	8	20.000	1.02
الإجمالي		243.581	12.43

* حسب بيانات عام 2007

٨- ترتيب البنوك حسب الربح قبل الضريبة لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب 2008	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (%)
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	121.000	21.86
البنك العربي	2	105.740	19.10
البنك الأردني الكويتي	3	52.000	9.39
بنك الأردن	4	36.710	6.63
بنك الاتحاد	5	19.061	3.44
البنك الأهلي الأردني	6	15.000	2.71
بنك القاهرة عمان	7	14.131	2.55
بنك المال الأردني	8	13.671	2.47
بنك المؤسسة العربية المصرفية	9	12.400	2.24
البنك الاستثماري	10	10.713	1.94
البنك التجاري الأردني	11	9.833	1.78
بنك الاستثمار العربي الأردني*	12	8.000	1.45
بنك سوسيته جنرال / الأردن	13	5.612	1.01
الإجمالي		423.871	76.57

* حسب بيانات عام 2007

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب 2008	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (%)
البنك الإسلامي الأردني	1	50.061	9.05
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	11.372	2.05
الإجمالي		61.433	11.10

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب 2008	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (%)
بنك HSBC	1	33.000	5.96
بنك ستاندرد تشارترد	2	11.076	2.00
سيتي بنك	3	6.809	1.23
بنك عودة	4	6.787	1.23
بنك لبنان والمهجر	5	5.000	0.90
بنك الكويت الوطني	6	4.200	0.76
مصرف الرافدين	7	1.313	0.24
البنك العقاري المصري العربي	8	0.032	0.01
الإجمالي		68.217	12.33

٩- ترتيب البنوك حسب الربح بعد الضريبة لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب 2008	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (%)
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	89.000	23.50
البنك العربي	2	73.170	19.32
البنك الأردني الكويتي	3	36.000	9.51
بنك الأردن	4	25.980	6.86
بنك الاتحاد	5	14.064	3.71
بنك القاهرة عمان	6	11.831	3.12
بنك المال الأردني	7	10.217	2.70
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	8	9.200	2.43
البنك الاستثماري	9	8.310	2.19
البنك الأهلي الأردني	10	6.400	1.69
بنك سوسيته جنرال / الأردن	11	3.854	1.02
البنك التجاري الأردني	12	2.655	0.70
بنك الاستثمار العربي الأردني	-	-	-
الإجمالي		290.681	76.77

- غير متوفر

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب 2008	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (%)
البنك الإسلامي الأردني	1	35.141	9.28
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	6.508	1.72
الإجمالي		41.649	11.00

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب 2008	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (%)
بنك HSBC	1	23.000	6.07
بنك ستاندرد تشارترد	2	7.098	1.87
بنك عودة	3	4.782	1.26
سيتي بنك	4	4.755	1.26
بنك لبنان والمهجر	5	3.000	0.79
بنك الكويت الوطني	6	2.800	0.74
مصرف الرافدين	7	0.691	0.18
البنك العقاري المصري العربي	8	0.191	0.05
الإجمالي		46.317	12.22

١٠. ترتيب البنوك حسب عدد العاملين لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

أسم البنك	ترتيب 2008	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (%)
البنك العربي	1	2974	18.73
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	1813	11.42
بنك القاهرة عمان	3	1417	8.92
البنك الأهلي الأردني	4	1391	8.76
بنك الأردن	5	1365	8.60
البنك الأردني الكويتي	6	856	5.39
البنك التجاري الأردني	7	476	3.00
بنك الاتحاد	8	463	2.92
بنك المؤسسة العربية المصرفية	9	412	2.59
بنك الاستثمار العربي الأردني	10	372	2.34
بنك المال الأردني	11	331	2.08
البنك الاستثماري	12	243	1.53
بنك سوسيته جنرال/ الأردن	13	213	1.34
المجموع		12326	77.62

ترتيب البنوك الإسلامية

أسم البنك	ترتيب 2008	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (%)
البنك الإسلامي الأردني	1	1656	10.43
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	368	2.32
المجموع		2024	12.75

ترتيب البنوك الأجنبية

أسم البنك	ترتيب 2008	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (%)
بنك HSBC	1	424	2.67
البنك العقاري المصري العربي	2	275	1.73
بنك ستاندرد تشارترد	3	265	1.67
بنك لبنان والمهجر	4	180	1.13
بنك عودة	5	174	1.10
بنك الكويت الوطني	6	132	0.83
سيتي بنك	7	56	0.35
مصرف الرافدين	8	22	0.14
المجموع		1528	9.62

١١. ترتيب البنوك حسب معدل الموجودات لكل موظف لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب 2008	ألف دينار لكل موظف
البنك الاستثماري	1	2,835.39
بنك المال الأردني	2	2,777.03
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	3	2,497.52
البنك العربي	4	2,417.28
بنك الاتحاد	5	2,281.43
البنك الأردني الكويتي	6	2,070.09
بنك الاستثمار العربي الأردني	6	1,387.10
بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	8	1,378.64
بنك سوسيته جنرال/ الأردن	9	1,297.12
البنك التجاري الأردني	10	1,283.44
البنك الأهلي الأردني	11	1,179.01
بنك الأردن	12	1,073.59
بنك القاهرة عمان	13	819.89
المعدل		1792.12

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب 2008	ألف دينار لكل موظف
البنك العربي الإسلامي الدولي	1	3,048.43
البنك الإسلامي الأردني	2	1,310.59
المعدل		2179.51

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب 2008	ألف دينار لكل موظف
مصرف الرافدين	1	6,510.73
سيتي بنك	2	3,797.66
بنك عودة	3	2,478.90
بنك ستاندرد تشارترد	4	2,270.94
بنك HSBC	5	2,176.89
بنك لبنان والمهجر	6	1,922.22
بنك الكويت الوطني	7	1,615.15
البنك العقاري المصري العربي	8	1,200.00
المعدل		2746.56

١٢. ترتيب البنوك حسب صافي الربح قبل الضريبة لكل موظف لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

أسم البنك	ترتيب 2008	ألف دينار لكل موظف
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	66.74
البنك الأردني الكويتي	2	60.75
البنك الاستثماري	3	44.09
بنك المال الأردني	4	41.30
بنك الاتحاد	5	39.24
البنك العربي	6	35.55
بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	7	30.10
بنك الأردن	8	26.89
بنك سوسيته جنرال/ الأردن	9	26.35
بنك الاستثمار العربي الأردني	10	21.51
البنك التجاري الأردني	11	20.66
البنك الأهلي الأردني	12	10.78
بنك القاهرة عمان	13	9.97
المعدل		33.38

ترتيب البنوك الإسلامية

أسم البنك	ترتيب 2008	ألف دينار لكل موظف
البنك العربي الإسلامي الدولي	1	30.90
البنك الإسلامي الأردني	2	30.24
المعدل		30.57

ترتيب البنوك الأجنبية

أسم البنك	ترتيب 2008	ألف دينار لكل موظف
سيتي بنك	1	121.59
بنك HSBC	2	77.83
مصرف الرافدين	3	59.68
بنك ستاندرد تشارترد	4	41.80
بنك عودة	5	39.01
بنك الكويت الوطني	6	31.82
بنك لبنان والمهجر	7	27.78
البنك العقاري المصري العربي	8	0.12
المعدل		49.95

الجزء الثامن

تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان

- الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة
- حجم التداول لأسهم البنوك المدرجة في البورصة
- مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في البورصة

ثامناً: تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان

- الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة

وصل الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين الأول ٢٠٠٩ إلى ١٠٠٥١,٥ نقطة مقارنة مع ١١٣٨٠,١ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٨، مما يعني انخفاض بنسبة ١١,٦٧٪ مقابل نسبة انخفاض وصلت إلى ٩,٥٠٪ للرقم القياسي العام للبورصة.

جدول رقم (٢٠)

الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية (٢٠٠٠-تشرين الأول ٢٠٠٩)

السنة	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية	
	الرقم القياسي العام	الرقم القياسي للبنوك
2000	1331.0	1987.0
2001	1727.0	2752.0
2002	1700.2	2556.6
2003	2614.5	4433.6
2004	4245.5	7230.9
2005	8191.5	16892.0
2006	5518.1	10704.7
2007	7519.3	13886.7
2008	6243.1	11380.1
Oct-09	5649.7	10051.5

المصدر: بورصة عمان

شكل رقم (٤٠)

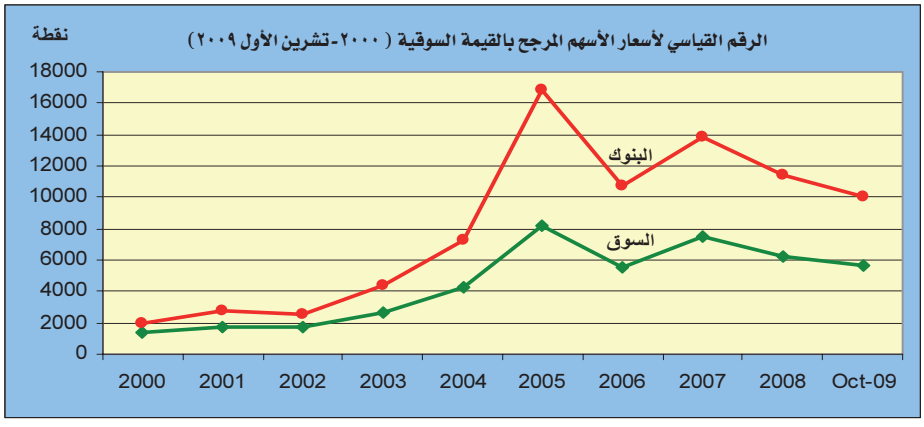

- حجم التداول لأسهم البنوك المدرجة في البورصة

انخفضت نسبة حجم التداول على أسهم البنوك المدرجة إلى إجمالي حجم التداول في البورصة تدريجياً خلال الفترة ٢٠٠٤-تشرين الأول ٢٠٠٩ لتسجل أدنى مستوى لها في نهاية شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٩ عند مستوى ٧٧ , ٨٪ .

جدول رقم (٢١)

حجم التداول لأسهم البنوك المدرجة في البورصة (٢٠٠٠-تشرين الأول ٢٠٠٩)

السنة	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق (%)
2000	128.56	287.80	44.67
2001	300.28	662.55	45.32
2002	349.78	946.70	36.95
2003	524.84	1855.17	28.29
2004	1693.00	3793.25	44.63
2005	6043.41	16871.05	35.82
2006	2867.83	14209.87	20.18
2007	2460.80	12348.10	19.93
2008	2983.90	20318.00	14.69
Oct-09*	748.94	8536.10	8.77

المصدر: بورصة عمان

(*) تراكمي حتى نهاية تشرين الأول 2009

شكل رقم (٤١)

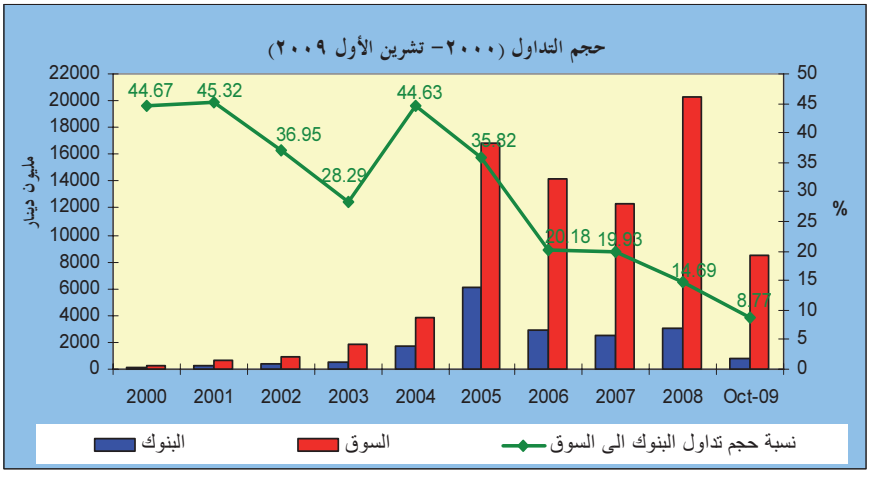

- مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في البورصة

ارتفعت نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في البورصة من ٥٥,١٧ ٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٨,٨٤٪ في عام ٢٠٠٨، لكنها عادت لتنخفض إلى ٥٨,٢٣٪ في تشرين الأول ٢٠٠٩ .

جدول رقم (٢٢)

مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٠-تشرين الأول ٢٠٠٩)

السنة	نسبة مساهمة غير الأردنيين %
2000	55.172
2001	49.255
2002	50.20
2003	49.80
2004	51.20
2005	54.70
2006	54.95
2007	57.35
2008	58.835
Oct-09	58.234

المصدر: بورصة عمان

شكل رقم (٤٢)

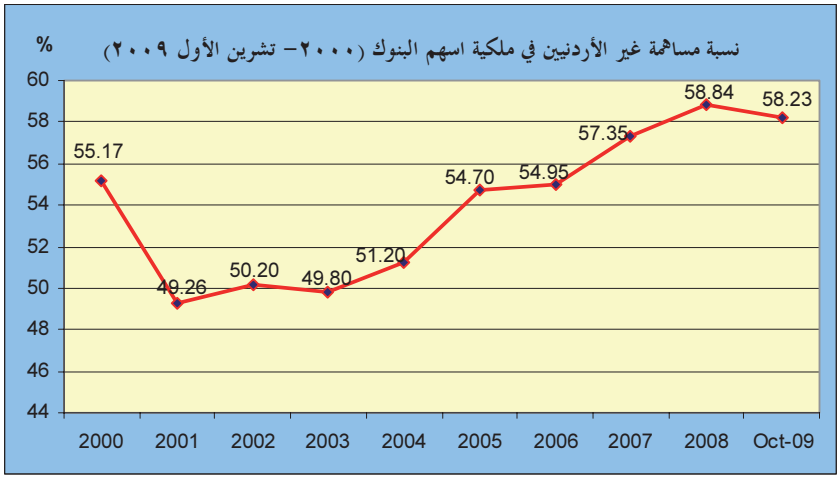

الجزء التاسع

تطور هيكل أسعار الفوائد في السوق المصرفي الأردني

- تطور أسعار الفوائد على الودائع
- تطور أسعار الفوائد على التسهيلات
- هامش سعر الفائدة
- سعر الفائدة لأفضل العملاء
- تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية
- تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر)
- تطور سعر فائدة الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك لاستحقاق ليلة واحدة (السعر الفعلي والمعلن)

تاسعاً : تطور هيكل أسعار الفوائد في السوق المصرفي الأردني

- تطور أسعار الفوائد على الودائع

شهد الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بمختلف أشكاله انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، ومن ثم بدأ بالارتفاع التدريجي حتى عام ٢٠٠٨، وكان الارتفاع ملحوظاً للوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل عام ٢٠٠٦ عندما ارتفع ١٦١ نقطة أساس عن مستواه المسجل عام ٢٠٠٥، وعلى الرغم من الارتفاع الذي شهدته أسعار الفائدة على الودائع بمختلف أشكالها إلا أنها لم تصل إلى المستوى المسجل عام ٢٠٠٠، وعادت لتنخفض بشكل واضح خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩، وذلك بمقدار ٣٦، ٢٠، و١٢٥ نقطة أساس على ودائع تحت الطلب وتوفير ولأجل على التوالي مقارنةً بما كانت علية خلال عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٢٣)

الوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع لدى البنوك (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)

	تحت الطلب	توفير	لأجل
السنة	%	%	%
2000	1.200	3.760	6.550
2001	1.060	2.910	5.190
2002	0.910	1.840	3.970
2003	0.500	0.880	2.750
2004	0.380	0.730	2.490
2005	0.470	0.830	3.520
2006	0.870	0.990	5.130
2007	0.940	1.100	5.560
2008	1.010	1.040	5.660
Sep-2009	0.650	0.840	4.410

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٤٣)

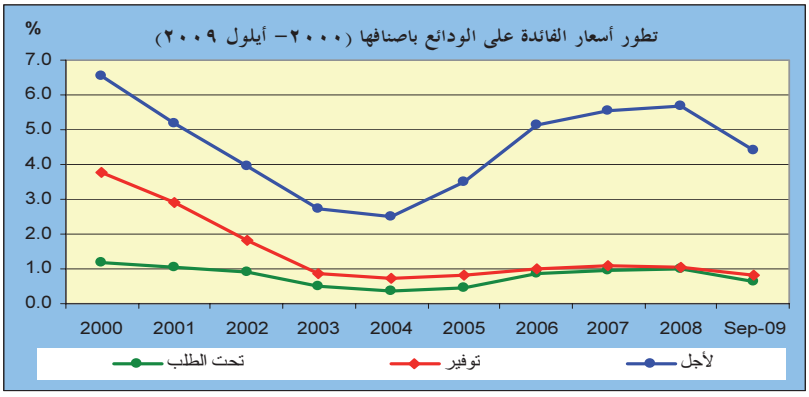

- تطور أسعار الفوائد على التسهيلات

انخفض الوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات بأنواعها خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، ثم عاود للارتفاع التدريجي حتى عام ٢٠٠٨، وقد استمر هذا الارتفاع على سعر الفائدة للجاري مدين والكمبيالات والإسناد المخصومة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩، بينما انخفض سعر الفائدة على القروض والسلف خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من الارتفاع الذي شهدته أسعار الفائدة على التسهيلات بمختلف أنواعها إلا أنها لم تصل إلى المستوى المسجل عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٢٤)

الوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الممنوحة من البنوك (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)

	جاري مدين	قروض وسلف	كمبيالات وإسناد مخصومة
السنة	%	%	%
2000	11.600	11.380	12.810
2001	10.420	10.450	11.880
2002	9.350	9.850	10.950
2003	9.430	8.920	10.240
2004	8.790	7.590	8.980
2005	9.260	8.100	7.920
2006	9.230	8.560	8.720
2007	9.830	8.860	9.450
2008	9.310	9.480	8.890
Sep-2009	9.930	9.180	9.150

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٤٤)

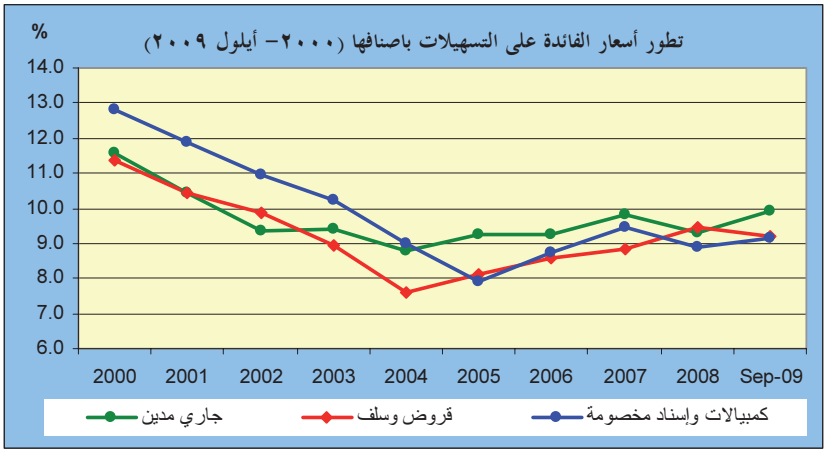

- هامش سعر الفائدة

في ضوء تطورات أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات، شهد هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق بين سعر الفائدة على القروض والسلف وسعر الفائدة على الودائع لأجل تذبذباً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨. فقد شهد عام ٢٠٠٣ أعلى هامش سعر فائدة حيث بلغ ٦,١٧٪ إلا انه بعد ذلك بدأ بالانخفاض التدريجي ليبلغ ٣,٣٠٪ في عام ٢٠٠٧، ليعود بعد ذلك للارتفاع ليبلغ ٣,٨٢٪ في عام ٢٠٠٨ و ٤,٧٧٪ بشهر أيلول ٢٠٠٩.

جدول رقم (٢٥)

هامش سعر الفائدة (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)

السنة	قروض وسلف	ودائع لأجل	هامش سعر الفائدة
	%	%	%
2000	11.380	6.550	4.830
2001	10.450	5.190	5.260
2002	9.850	3.970	5.880
2003	8.920	2.750	6.170
2004	7.590	2.490	5.100
2005	8.100	3.520	4.580
2006	8.560	5.130	3.430
2007	8.860	5.560	3.300
2008	9.480	5.660	3.820
Sep-2009	9.180	4.410	4.770

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٤٥)

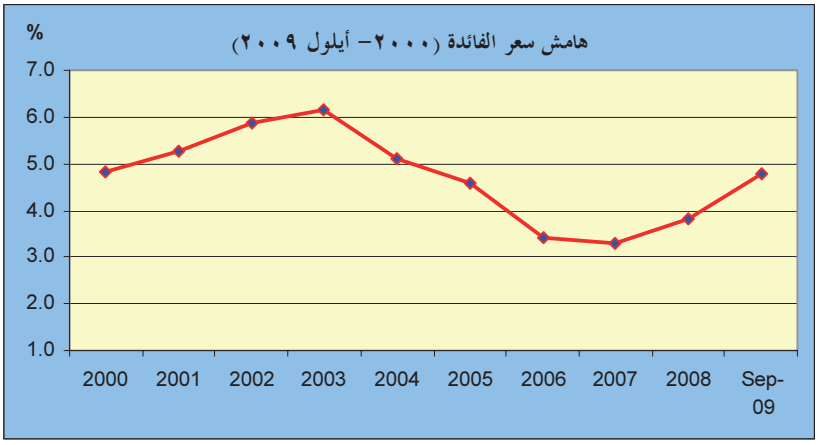

- سعر الفائدة لأفضل العملاء

شهد سعر الفائدة لأفضل العملاء انخفاضاً تدريجياً منذ بداية عام ٢٠٠٠ حتى نهاية عام ٢٠٠٤ ليرتفع بعد ذلك تدريجياً ليبلغ ٨,٤٥٪ في عام ٢٠٠٨، ثم عاد لينخفض بشكل طفيف ليبلغ ٨,٣٨٪ لشهر أيلول من عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٢٦)

سعر الفائدة لأفضل العملاء (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)

السنة	سعر الفائدة لأفضل العملاء %
2000	9.500
2001	8.000
2002	7.250
2003	6.500
2004	6.000
2005	7.000
2006	7.500
2007	8.150
2008	8.450
Sep-2009	8.380

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٤٦)

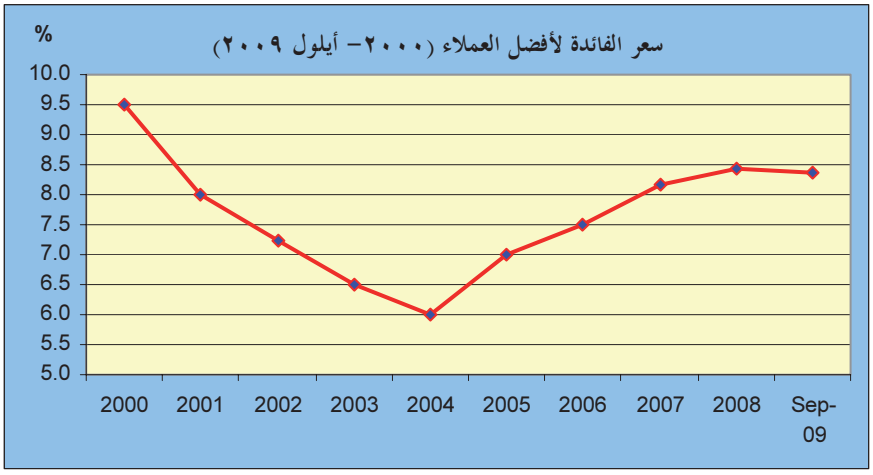

- تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

استجابة للتطورات التي تشهدها أسواق النقد الدولية ومواكبة للتطورات الاقتصادية المحلية، قام البنك المركزي بإجراء تغييرات عديدة على أسعار فائدة أدوات سياسته النقدية، حيث قام البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠٠٠ بتخفيض سعر إعادة الخصم بواقع ١,٥ نقطة مئوية ليصل إلى ٦,٥٪، وسعر الفائدة على اتفاقيات إعادة شراء شهادات الإيداع بالدينار بواقع ١,٧٥ نقطة مئوية ليصل إلى ٧,٥٪، وقد استمر البنك المركزي الأردني خلال الأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢، و ٢٠٠٣ بإجراء تخفيضات على مختلف أدوات سياسته النقدية إلى أن قام بعام ٢٠٠٤ برفع أسعار فائدة أدوات سياسته النقدية خمس مرات خلال النصف الثاني من العام وبواقع ٢٥ نقطة أساس لكل مرة لسعر إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء، وتسع مرات بمقدار ٢٥ أو ٥٠ نقطة أساس لكل مرة لسعر إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء خلال عام ٢٠٠٥، وأربع مرات متتالية بمقدار ٢٥ نقطة أساس لكل مرة على أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية خلال عام ٢٠٠٦، باستثناء سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة الذي اقتصر على الرفع ثلاث مرات خلال عام ٢٠٠٦، ليعود بعد ذلك البنك المركزي إلى تخفيض أسعار الفوائد حيث قام في عام ٢٠٠٧ بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات سياسته النقدية بواقع ٥٠ نقطة أساس،

إضافة إلى قيامه في مطلع شهر أيار ٢٠٠٧ بإجراء تعديل على هيكل سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء بحيث تم السماح من خلال هذا التعديل للبنوك المرخصة بتنفيذ اتفاقيات إعادة الشراء مع البنك المركزي لليلة واحدة بدلاً من أسبوع وبسعر فائدة بلغ آنذاك ٧,٢٥٪، وقد استمر البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية حيث قام بتخفيضها مرتين بواقع ٧٥ نقطة أساس خلال عام ٢٠٠٨ ، ومرتين بواقع ٥٠ نقطة أساس لكل مرة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩ .

جدول رقم (٢٧)

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٠-أيلول ٢٠٠٩)

	سعر إعادة	اتفاقيات إعادة الشراء		شهادات الإيداع			نافذة الإيداع
السنة	الخصم %	(ليلة) %	(أسبوع) %	(ثلاثة شهور) %	(ستة شهور) %	(سنة) %	(ليلة واحدة) %
2000	6.500		7.500	6.000	6.050		5.625
2001	5.000		6.000	3.900	4.000		3.750
2002	4.500		5.500	3.000	3.450		2.750
2003	2.500		3.500	2.100	2.150		2.000
2004	3.750	4.000	4.750	2.850	3.200		2.250
2005	6.500		7.500	6.200	6.950	6.850	4.500
2006	7.500		8.500	6.700	6.862	6.850	5.250
2007	7.000	6.750		5.750	5.867	—	4.750
2008	6.250	6.000		5.641	5.936		4.000
Sep-2009	5.250	5.000					3.000

المصدر: البنك المركزي الأردني

*توقف البنك المركزي الأردني من إصدار شهادات الإيداع لاستحقاق ثلاثة أشهر وستة أشهر من شهر تشرين الثاني **2008**.

شكل رقم (٤٧)

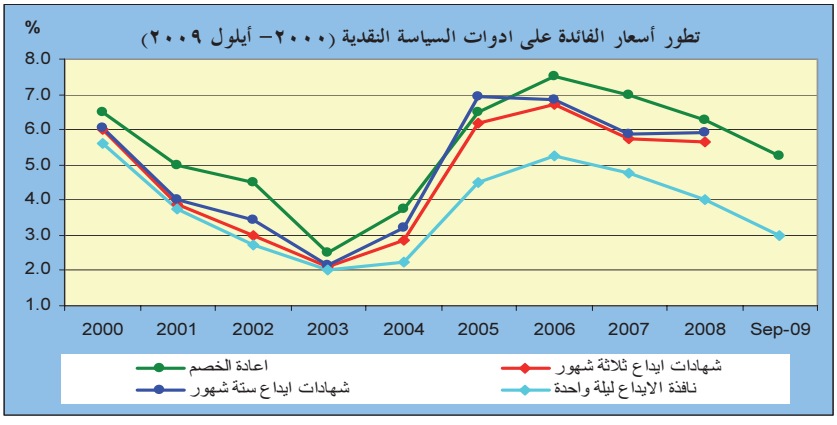

- تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر)

طرحت جمعية البنوك على البنوك الأعضاء فكرة إيجاد سعر فائدة مرجعي لأسعار الإقراض بين البنوك بالدينار الأردني في النصف الأول من عام ٢٠٠٥ نظراً لعدم وجود سعر فائدة مرجعي لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك ، وقد تركزت الجهود المشتركة بين جمعية البنوك والبنك المركزي الأردني والبنوك العاملة في الأردن لإيجاد مؤشر مرجعي محلي Benchmark Rate لأسعار الإقراض بين البنوك بالدينار الأردني للآجال القصيرة (من يوم واحد إلى ١٢ شهراً). وكان الهدف من ذلك التوجه هو إيجاد منحنى عائد للسوق النقدي بالدينار الأردني، يمكن من خلاله مقارنة عوائد السوق النقدي، كما يمهد الطريق إلى إيجاد أدوات ومشتقات لأسعار الفائدة بالدينار الأردني.

اعتمدت البنوك اسم الجوديبر (JODIBOR) أي سعر الفائدة الرئيسي المرجعي للآجال القصيرة المستخدم بين البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين لغايات تحديد تكلفة الاقتراض بالدينار الأردني في السوق النقدي والرأسمالي، وقد تم الإعلان رسمياً عن إطلاق الجوديبر اعتباراً من ٢٠٠٥/١١/١ بعد انتهاء الفترة التجريبية للمشروع والتي بدأت في ٢٠٠٥/٨/١.

وبتوافق جميع الأطراف المعنية تم وضع معايير باعتبارها (ميثاق شرف) Code of Conduct تلتزم به أدبيا كافة البنوك المشاركة في هذا النظام. ويضع إطاراً للتعامل ضمن القيم الأخلاقية المتعارف عليها في هذا المجال.

ترتكز آلية احتساب مؤشر سعر الفائدة المرجعي الجوديبر (JODIBOR) على ما يلي :

- **عدد البنوك المشاركة:** تم اختيار عشرة بنوك وتم تفويضها بالتسعير لكافة الآجال ، وكانت تلك البنوك ممثلة لكافة البنوك العاملة في المملكة : البنوك الأردنية وغير الأردنية ، البنوك الكبيرة والصغيرة (البنك العربي ، بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، بنك المال الأردني ، البنك الأهلي ، بنك الأردن ، بنك الاتحاد ، البنك الأردني الكويتي ، بنك القاهرة عمان ، البنك العقاري المصري العربي ، بنك عودة) .

- **تسعير كافة الآجال:** تقوم البنوك العشرة بتسعير كافة الآجال باستخدام ثلاثة كسور عشرية (مدة ليلة واحدة ، وأسبوع ، وشهر ، وثلاثة أشهر ، وستة أشهر ، وسنة) .
- **آلية الترحيل واحتساب المعدل:** تقوم الجمعية باحتساب معدل الجوديبر لكل اجل من الآجال بعد ان يتم استبعاد أدنى سعرين وأعلى سعرين واحتساب المتوسط الحسابي البسيط للأسعار الستة المتبقية. إلا انه تم تعديل منهجية احتساب المعدل بحيث يتم استبعاد أدنى سعر وأعلى سعر فقط واحتساب المتوسط الحسابي البسيط للأسعار الثمانية المتبقية.
- **احتساب معامل الاختلاف:** ولقياس مدى تشتت الأسعار، يتم احتساب معامل الاختلاف Coefficient of Variation لأسعار البنوك العشرة وذلك بقسمة الانحراف المعياري لعشرة بنوك على معدل الأسعار لعشرة بنوك وضرب الناتج بمائة.
- **استخراج منحنى العائد:** يتم أيضاً استخراج منحنى العائد بذلك اليوم ويتم مقارنته في الاتجاه عن اليوم السابق وعن يوم ٢٠٠٥/٨/٢٩ الذي اعتبر يوم الأساس.
- **الإعلان عن أسعار الجوديبر:** يتم الإعلان عن أسعار الجوديبر في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح كل يوم عمل ويتم نشره على الموقع الالكتروني للجمعية وعلى الموقع الالكتروني للبنك المركزي.

هذا ويلاحظ أن أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك لكافة الاستحقاقات قد بدأت بالانخفاض التدريجي منذ بداية عام ٢٠٠٧ حتى وصلت إلى أدنى معدلاتها خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٢٨)

تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك ـــ الجوديبر (٢٠٠٥-تشرين الأول ٢٠٠٩)

	2005	2006	2007	2008	Oct-09
O/N	4.625	6.242	5.138	5.079	3.511
ONE WEEK	5.142	6.425	5.425	5.428	3.893
ONE MONTH	6.008	6.608	5.872	5.744	4.480
THREE MONTHS	6.742	6.900	6.244	6.100	5.049
SIX MONTHS	7.583	7.300	6.388	6.387	5.572
ONE YEAR	7.942	7.758	6.850	6.927	6.287

المصدر: جمعية البنوك

شكل رقم (٤٨)

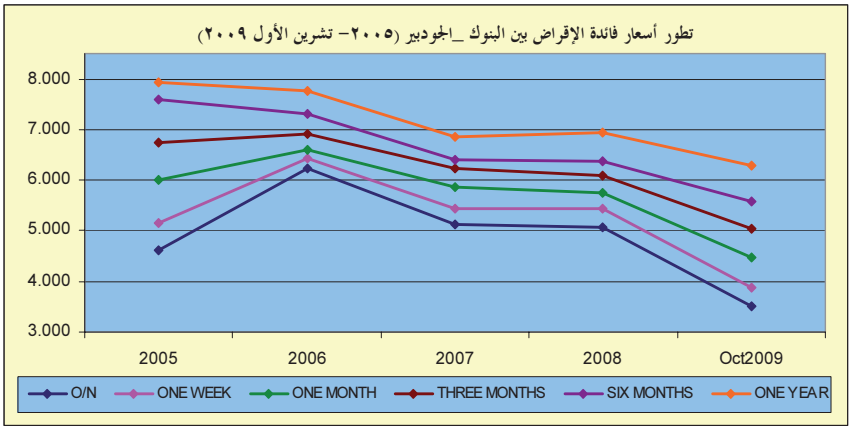

- تطور سعر فائدة الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك لاستحقاق ليلة واحدة (السعر الفعلي والمعلن).

وفيما يتعلق بسعر فائدة الإقراض فيما بين البنوك لاستحقاق ليله واحده (السعر الفعلي والمعلن)، فقد تم احتساب هامش التسعير مقاساً بالفرق بين السعر الفعلي الصادر عن البنك المركزي مطروحاً منه السعر المعلن والصادر عن الجمعية (الجوديبر)، حيث لوحظ أن الهامش بين السعرين كان متذبذبا خلال (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، فقد كان الهامش يبلغ ٠,٠٠٤٪ في عام ٢٠٠٥ لكنه ارتفع ليبلغ ٠,٢٥٣٪ في عام ٢٠٠٦ ثم عاد وانخفض إلى ٠,٠٠٩٪ في عام ٢٠٠٧ ليعود بعدها للارتفاع إلى ٠,٤٣٠٪ في عام ٢٠٠٨ مسجلا بذلك أعلى هامش خلال الفترة .

جدول رقم (٢٩)

سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك لليلة واحدة (السعر المعلن والفعلي) (٢٠٠٥- ٢٠٠٨)

السنة	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن)	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي)	هامش التسعير
2005	4.625%	4.629%	0.004%
2006	6.242%	6.495%	0.253%
2007	5.138%	5.147%	0.009%
2008	5.079%	4.649%	-0.430%

الشكل رقم (٤٩)

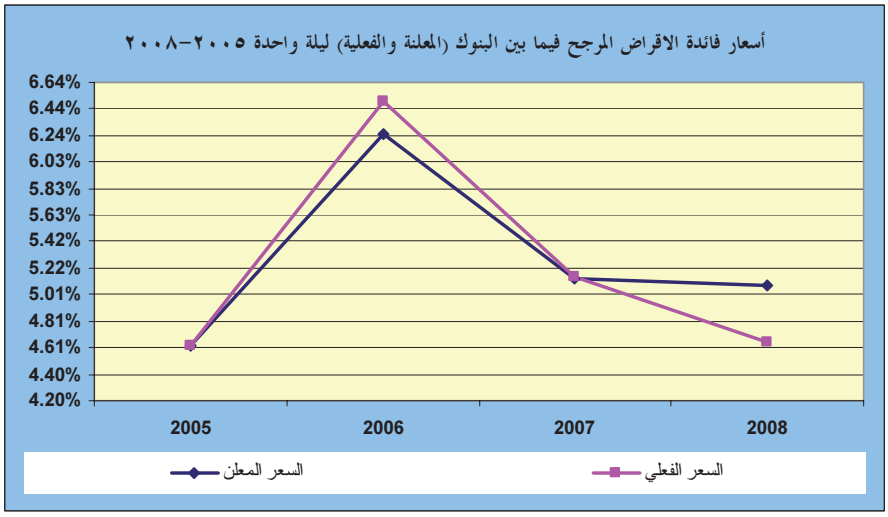

وعلى صعيد سلوك هامش التسعير الشهري خلال العام ٢٠٠٩، يلاحظ أن الهامش اخذ بالانخفاض التدريجي حتى وصل إلى ٠,٠٠٦٪ في نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩. مما يعني أن هنالك ارتباطاً كبيراً بين السعر المعلن والسعر المنفذ وهذا يدعو إلى تشجيع البنوك على اعتماد مؤشر الجوديبر كمؤشر لأسعار الفائدة في الجهاز المصرفي.

جدول رقم (٣٠)

سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن والفعلي) ليلة واحدة للأشهر ١/٢٠٠٩-١١/٢٠٠٩

الشهر	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) *	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) **	هامش التسعير
1/2009	4.474%	4.434%	-0.040%
2/2009	4.239%	4.208%	-0.031%
3/2009	3.920%	3.856%	-0.064%
4/2009	3.490%	3.426%	-0.064%
5/2009	3.192%	3.150%	-0.042%
6/2009	3.175%	3.150%	-0.025%
7/2009	3.174%	3.150%	-0.024%
8/2009	3.163%	3.150%	-0.013%
9/2009	3.157%	3.150%	-0.007%
10/2009	3.156%	3.150%	-0.006%
11/2009	3.156%	3.150%	-0.006%

(*) : المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) من نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن الجمعية

(**): المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) من النشرات اليومية لأسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة الصادرة عن البنك المركزي الأردني

الشكل رقم (٥٠)

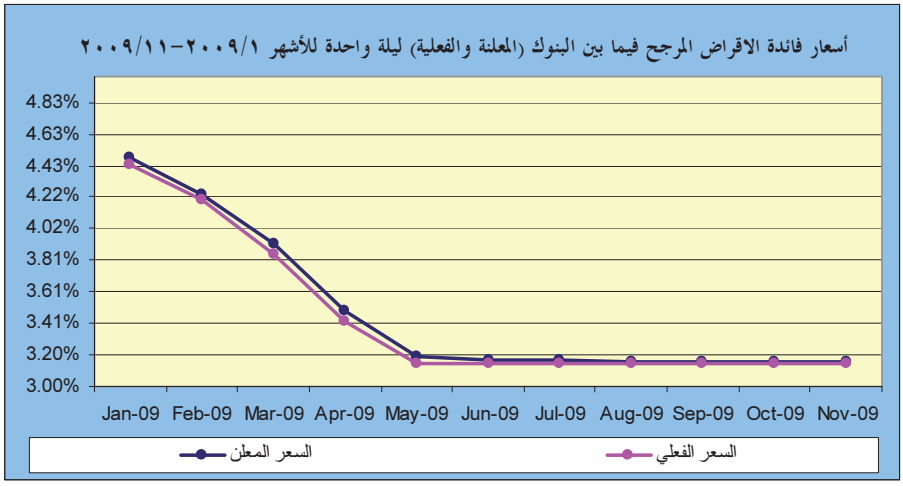

ويلاحظ من الجدول أدناه أن حجم النشاط في سوق مابين البنوك قد كان متذبذباً من كانون الثاني ٢٠٠٩ إلى آب ٢٠٠٩ سواء فيما يتعلق بعدد العمليات أو حجمها، وبعدها شهد انخفاضاً مستمراً حتى نهاية العام. وبالمحصلة فقد انخفض حجم النشاط في سوق ما بين البنوك من ١٤٥٩,٩ مليون دينار في شهر كانون الثاني ٢٠٠٩ إلى ٥٣,٠ مليون دينار فقط في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩.

جدول رقم (٣١)

حجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة للأشهر ١/٢٠٠٩-١١/٢٠٠٩

الشهر	عدد العمليات	مجموع المبالغ المقرضة (مليون دينار)
Jan-09	325	1,459.90
Feb-09	130	532.00
Mar-09	194	749.15
Apr-09	96	394.35
May-09	131	582.30
Jun-09	83	367.25
Jul-09	201	855.20
Aug-09	148	661.75
Sep-09	82	373.00
Oct-09	42	167.50
Nov-09	13	53.00

الشكل رقم (٥١)

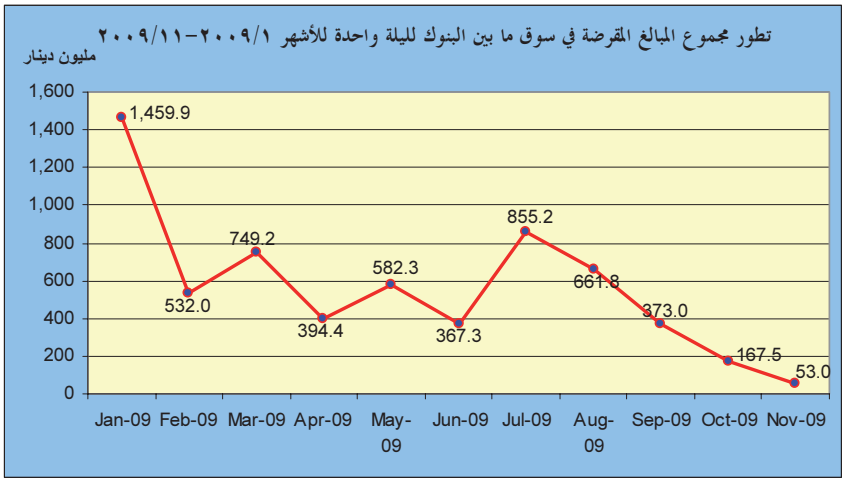

الشكل رقم (٥٢)

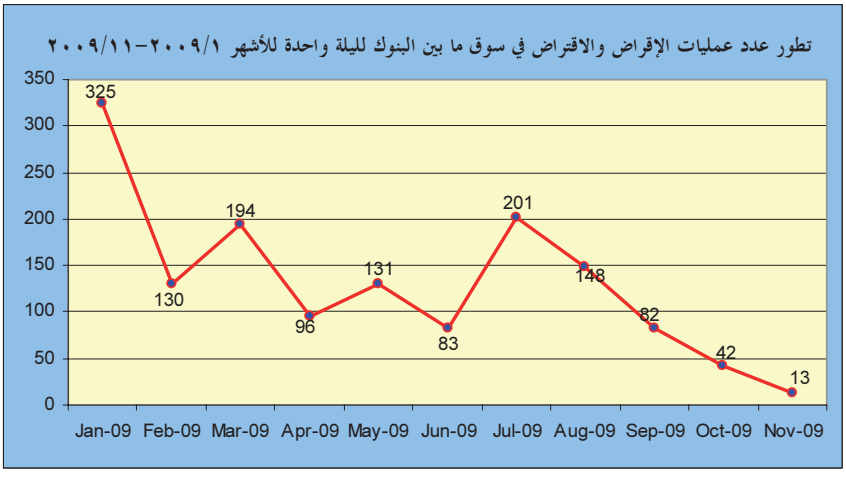

الجزء العاشر

تقاص الشيكات

عاشراً: تقاص الشيكات

كانت الشيكات من أهم الأدوات التي استخدمت تاريخياً ومنذ أواخر القرن التاسع عشر لتنفيذ الدفع بين الأطراف المختلفة سواء في التجارة أو على مستوى المستهلك. تم تطوير نظام مقاصة الشيكات في المملكة على عدة مراحل حيث انتقل العمل من يدوي إلى آلي في عام ١٩٩٧، إلى حين إطلاق النظام الحالي وهو نظام تقاص الكتروني يعتمد على تناقل صور الشيكات وبياناتها بشكل إلكتروني بين البنوك الأعضاء ومركز المقاصة. تم البدء بالعمل بهذا النظام اعتباراً من يوم الخميس الموافق الخامس من تموز ٢٠٠٧، ويعتبر إطلاق المشروع من الخطوات الرائدة ويهدف إلى تقليص فترة تحصيل الشيكات إلى نفس يوم العمل الذي يتم فيه إيداع الشيك في حساب المستفيد، بدلا من ثلاثة أيام عمل على الأقل حسب النظام السابق.

هذا وقد شهد عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً في الشيكات المقدمة للتقاص من حيث العدد والقيمة بنسبة ٩,٦٪ و ٣٢,٩٪ على التوالي. فقد ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص من ١٠٩٠١,٩ ألف شيك خلال عام ٢٠٠٧ إلى ١١٩٤٣,٦ ألف شيك خلال عام ٢٠٠٨، وارتفعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص من ٣٠٢٣٣,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٧ إلى ٤٠١٧٥,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ .

كما يلاحظ ارتفاع الشيكات المعادة خلال عام ٢٠٠٨ من حيث العدد والقيمة بنسبة ١٦,٨٪ و ٥١,٢٪ على التوالي، وبالتالي ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص إلى ٦,١٣٪ من حيث العدد و ٥,٢٩٪ من حيث القيمة. كما ارتفع عدد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد خلال عام ٢٠٠٨ حيث بلغت نسبتها ٣,٥٪ من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص و ٢,٦٣٪ من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص.

جدول رقم (٣٢)
تقاص الشيكات (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الشيكات المقدمة للتقاص									
العدد (ألف)	8,891.7	8,958.2	8,577.4	8,475.4	8,516.4	9,588.9	10,931.9	10,901.9	11,943.6
القيمة (مليون دينار)	11,622.6	12,584.6	12,904.7	14,269.2	17,058.4	22,732.2	26,521.6	30,233.7	40,175.8
الشيكات المعادة									
العدد (ألف)	549.2	536.7	472.2	423.9	364.1	386.4	429.4	626.6	732.0
القيمة (مليون دينار)	494.0	515.5	486.5	497.1	466.4	626.8	797.1	1,404.6	2,124.5
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص %	6.18	5.99	5.51	5.00	4.28	4.03	3.93	5.75	6.13
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص %	4.25	4.10	3.77	3.48	2.73	2.76	3.01	4.65	5.29
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد									
العدد (ألف)	...	...	255.2	237.3	204.1	209.4	240.8	357.3	418.9
القيمة (مليون دينار)	...	...	252.1	260.0	249.0	297.3	380.6	733.2	1,056.9
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص %	...	...	2.98	2.80	2.40	2.18	2.20	3.28	3.51
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص %	...	...	1.95	1.82	1.46	1.31	1.44	2.43	2.63
الشيكات المعادة لأسباب أخرى									
العدد (ألف)	...	...	217.0	186.6	160.0	177.0	188.6	269.3	313.0
القيمة (مليون دينار)	...	...	234.4	237.1	217.4	329.5	416.5	671.4	1,067.9
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص %	...	...	2.53	2.20	1.88	1.85	1.73	2.47	2.62
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص %	...	...	1.82	1.66	1.27	1.45	1.57	2.22	2.66

المصدر: البنك المركزي الأردني

وفيما يتعلق بتطور تقاص الشيكات حتى نهاية شهر أيلول ٢٠٠٩ ومقارنة الربع الثالث ٢٠٠٩ بنفس الفترة المماثلة من العام الماضي الربع الثالث ٢٠٠٨، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض الشيكات المقدمة للتقاص من حيث العدد والقيمة، فقد انخفض عدد الشيكات المقدمة للتقاص من ٣٠٦٩,١ ألف شيك خلال الربع الثالث ٢٠٠٨ إلى ٢٨١٧,٨ ألف شيك خلال الربع الثالث ٢٠٠٩، أي بمقدار ٢٥١,٣ ألف شيك، وانخفضت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص من ١٠٤٥٤,٣ مليون دينار خلال الربع الثالث ٢٠٠٨ إلى ٨٣٠٤,٨ مليون دينار خلال الربع الثالث ٢٠٠٩ أي بمقدار ٢١٤٩,٥ مليون دينار.
- ارتفاع الشيكات المعادة من حيث العدد وانخفضت من حيث القيمة، فقد ارتفع عدد الشيكات المعادة من ١٦٩,٣ ألف شيك خلال الربع الثالث ٢٠٠٨ إلى ١٨١,٢ ألف شيك خلال الربع الثالث ٢٠٠٩، أي بمقدار ١١,٩ ألف شيك، بينما انخفضت قيمتها من ٥٨٤,٥ مليون دينار خلال الربع الثالث ٢٠٠٨ إلى ٤٨٤,٧ مليون دينار خلال الربع الثالث ٢٠٠٩ أي بمقدار ٩٩,٨ مليون دينار.

- ارتفاع الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد من حيث العدد والقيمة، فقد ارتفع عدد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد من ٩٠,٩ ألف شيك خلال الربع الثالث ٢٠٠٨ إلى ١١٦,٣ ألف شيك خلال الربع الثالث ٢٠٠٩ أي بمقدار ٢٥,٤ ألف شيك، وارتفعت قيمتها من ٢٧٢,٦ مليون دينار خلال الربع الثالث ٢٠٠٨ إلى ٣٠٦,٩ مليون دينار خلال الربع الثالث ٢٠٠٩ أي بمقدار ٣٤,٣ مليون دينار.

جدول رقم (٣٣)
الشيكات المتداولة والمرتجعة

الشهر	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة				الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد				الشيكات المعادة لأسباب أخرى			
	العدد (ألف)	القيمة (مليون دينار)	العدد (ألف)	القيمة (مليون دينار)	نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (%)	نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (%)	العدد (ألف)	القيمة (مليون دينار)	نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)	العدد (ألف)	القيمة (مليون دينار)	نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)
Jul-08	1033.2	3747.2	59.8	237.0	5.79	6.32	32.8	84.6	54.85	35.70	27.0	152.4	45.15	64.30
Aug-08	974.8	3476.0	56.2	160.0	5.77	4.60	30.7	83.4	54.63	52.13	25.5	76.6	45.37	47.88
Sep-08	1061.1	3231.1	53.3	187.5	5.02	5.80	27.4	104.6	51.41	55.79	25.9	82.9	48.59	44.21
*Q3-2008	3069.1	10454.3	169.3	584.5	5.52	5.59	90.9	272.6	53.69	46.64	78.4	311.9	46.31	53.36
Oct-08	1109.4	3182.8	70.2	201.2	6.33	6.32	41.3	119.3	58.83	59.29	28.9	81.9	41.17	40.71
Nov-08	988.9	3157.9	64.2	197.7	6.49	6.26	38.7	105.2	60.28	53.21	25.5	92.6	39.72	46.84
Dec-08	918.4	2799.6	70.1	226.3	7.63	8.08	44.6	118.4	63.62	52.32	25.5	108.0	36.38	47.72
*Q4-2008	3016.7	9140.3	204.5	625.2	6.78	6.84	124.6	342.9	60.93	54.85	79.9	282.5	39.07	45.19
Jan-09	809.0	2778.7	49.5	170.4	6.12	6.13	28.8	113.5	58.18	66.61	20.7	56.9	41.82	33.39
Feb-09	1010.5	2749.5	59.2	172.2	5.86	6.26	33.5	109.3	56.59	63.47	25.7	62.9	43.41	36.53
Mar-09	1126.1	3097.2	76.5	220.8	6.79	7.13	47.8	145.2	62.48	65.76	28.7	75.6	37.52	34.24
*Q1-2009	2945.6	8625.4	185.2	563.4	6.29	6.53	110.1	368.0	59.45	65.32	75.1	195.4	40.55	34.68
Apr-09	955.2	2999.6	58.9	182.4	6.17	6.08	34.7	122.5	58.91	67.16	24.2	59.9	41.09	32.84
May-09	936.1	2888.3	58.8	205.8	6.28	7.13	36.0	125.8	61.22	61.13	22.8	80.0	38.78	38.87
Jun-09	966.0	2977.1	59.5	182.5	6.16	6.13	37.0	114.4	62.18	62.68	22.5	68.1	37.82	37.32
*Q2-2009	2857.3	8865.0	177.2	570.7	6.20	6.44	107.7	362.7	60.78	63.55	69.5	208.0	39.22	36.45
Jul-09	944.0	2860.1	57.0	162.5	6.04	5.68	35.4	94.5	62.11	58.15	21.7	68.0	38.07	41.85
Aug-09	1009.8	2807.6	65.2	172.1	6.46	6.13	41.5	114.6	63.65	66.59	23.7	57.5	36.35	33.41
Sep-09	864.0	2637.1	59.0	150.1	6.83	5.69	39.4	97.8	66.78	65.16	19.6	52.3	33.22	34.84
*Q3-2009	2817.8	8304.8	181.2	484.7	6.43	5.84	116.3	306.9	64.18	63.32	65.0	177.8	35.87	36.68

المصدر :البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية

ملاحظة : البيانات بالجدول شهرية وليست تراكمية

*تمثل بيانات ربعية

الشكل رقم (٥٣)

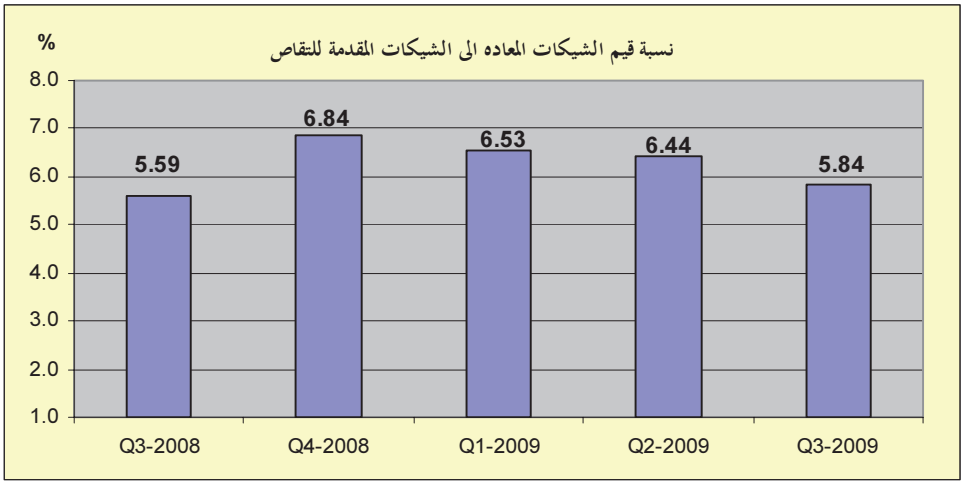

الشكل رقم (٥٤)

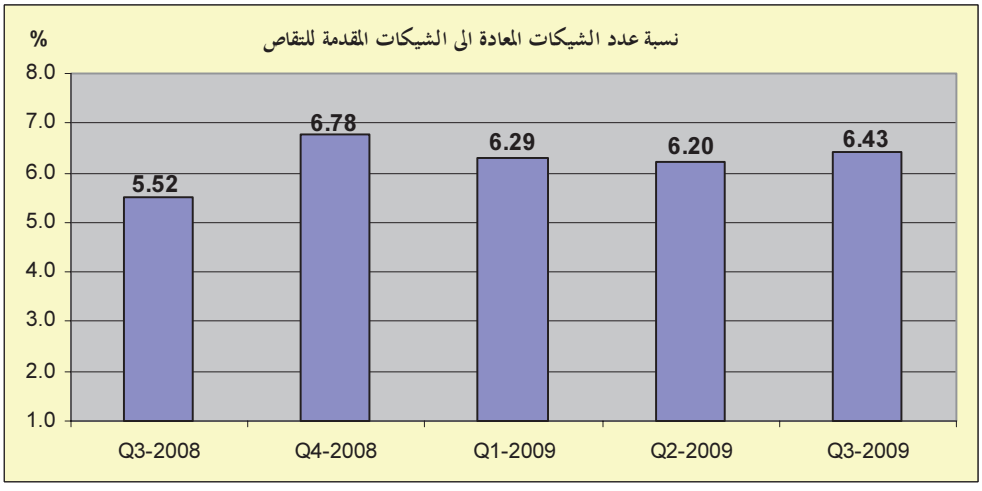

الجزء الحادي عشر
تطور الخدمات المصرفية

- الخدمات المصرفية الجديدة

حادي عاشر: تطور الخدمات المصرفية

- الخدمات المصرفية الجديدة:

حققت البنوك العاملة في الأردن قفزات نوعية مهمة وقامت بخطوات متسارعة لتحديث وتطوير منتجاتها لمواكبة تطورات الصناعة المصرفية العالمية، فقامت بإحداث نقلة نوعية في تطوير خدماتها وتنويع منتجاتها بما يتوافق مع نتائج ومخرجات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعملت على إدخال حوالي ٤٠ خدمة جديدة خلال عام ٢٠٠٨، وقد تركزت تلك الخدمات الجديدة على تسخير التكنولوجيا في خدمة العملاء.

جدول رقم (٣٤)

الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها عام ٢٠٠٨

البنك	عدد الخدمات	اسم الخدمة
البنك العربي	8	الاشتراك الفوري بخدمة هلا عربي من خلال أجهزة الصراف الآلي إصدار بطاقتي الإيداع النقدي لعملاء قطاع الشركات وبرنامج Kids تركيب 14 جهاز BNA جديد تركيب 6 أجهزة صراف آلي جديدة في مواقع خارج البنك إصدار نسخة محدثة من الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال إطلاق منتج "جيل العربي" إطلاق منتج "Express Loan" إطلاق منتج "Zain Co-branded Credit Card"
البنك الأهلي الأردني	5	تعديل منح القروض الشخصية تعديل شروط مزايا منتج القروض السكنية تعديل شروط ومزايا منتج قروض السيارات تعديل حدود البطاقات الائتمانية الدوارة ومزاياها إطلاق خدمة إجراء الحركات المالية عبر الانترنت
بنك القاهرة عمان	1	خدمة السحب بواسطة بصمة العين
بنك الأردن	3	إطلاق منتج حسابات التوفير بمزايا وجوائز إضافية إطلاق حملة بطاقات فيزا "الكل بحان معنا بعطلة الصيف" ضمن برنامج (معاك) للبطاقات الائتمانية تأسيس مجموعة من مراكز البيع المباشر
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	بنك الأعمال الالكتروني Business-E-Banking
البنك الأردني الكويتي	4	منتج قروض السفر منتج الامتناع عن التدخين منتج تصحيح البصر منتج بطاقة VIP
بنك الاستثمار العربي الأردني	-	-

البنك التجاري الأردني	–	–
البنك الإسلامي الأردني	–	–
البنك الاستثماري	–	–
بنك المؤسسة العربية المصرفية	–	–
بنك الاتحاد	1	الفيزا الائتمانية
بنك سوسيته جنرال / الأردن	2	منتج كريستال للإفراد منتج دايموند للشركات
بنك المال الأردني	4	خدمة الرسائل القصيرة SMS Visa Electron Visa Revolving مشروع تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي
البنك العربي الإسلامي الدولي	5	خدمة الرسائل القصيرة SMS خدمة تمويل أجهزة الحاسوب خدمة البنك الناطق افتتاح فروع جديدة تركيب أجهزة صراف آلي جديدة
بنك HSBC	–	–
البنك العقاري المصري العربي	2	الانترنت بنك الرسائل البنكية القصيرة SMS
مصرف الرافدين	–	–
سيتي بنك	–	–
بنك ستاندرد تشارترد	2	الخدمات البنكية عن طريق الانترنت بطاقة ماستر كارد البلاتينية
بنك عودة	–	–
بنك الكويت الوطني	–	–
بنك لبنان والمهجر	2	مركز خدمة الزبائن Call Center صندوق بترا الاستثماري Petra Fund

الجزء الثاني عشر

الجهاز المصرفي الأردني في ظل الأزمة المالية العالمية

- الأزمة المالية في سطور
- الاقتصاد الأردني وارتباطه بالاقتصاد العالمي
- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني
- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على ميزانية البنك المركزي الأردني
- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على البنوك المرخصة

ثاني عشر: الجهاز المصرفي الأردني في ظل الأزمة المالية العالمية

- الأزمة المالية في سطور

في أيلول من عام ٢٠٠٨، شهد العالم انطلاق شرارة الأزمة المالية العالمية، والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة ١٩٢٩. وقد ابتدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي. وقد بلغ عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة ٢٨ بنكاً خلال العام ٢٠٠٨، بينما ارتفع العدد ليصل إلى ١٠٠ بنك تقريباً في عام ٢٠٠٩.

وتعود جذور الأزمة إلى شباط ٢٠٠٧ حينما انتشرت في الولايات المتحدة ظاهرة عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد، الأمر الذي سبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة. بعد ذلك وفي شهر آب ٢٠٠٧ بدأت البورصات بالتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، كما قام عدد من المصارف الكبرى في نهاية عام ٢٠٠٧ بالإعلان عن انخفاض قيم أسهمها بشكل كبير بسبب أزمة الرهن العقاري.

وعلى إثر ذلك قرر الاحتياطي الاتحادي الأمريكي في بداية عام ٢٠٠٨ تخفيض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى ٣,٥٠٪، ثم جرى التخفيض تدريجياً إلى ٢٪ بين شهري كانون الثاني ونهاية نيسان. كما قامت الحكومة البريطانية بتأميم بنك "نورذرن روك"، وأعلن "جي بي مورغان تشيز" عن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

وقد قامت وزارة الخزانة الأمريكية في أيلول ٢٠٠٨ بوضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة الهيكلة المالية، مع كفالة ديونهما حتى حدود ٢٠٠ مليار دولار.

ولعل أبرز علامات الأزمة إعلان مصرف ليمان براذرز إفلاسه في ٢٠٠٨/٩/١٥، نتيجة لصعوبات مالية عصفت به جراء أزمة العقار التي تعرضت إليها الولايات المتحدة. وقد

كان سقوط مصرف ليمان براذرز والذي كان يعد حتى وقت قريب رابع أكبر مصرف استثماري في الولايات المتحدة، بحجم أصول بلغت قيمتها نحو ٦٩١ مليار دولار وعدد موظفين تجاوز ٢٥ ألف موظف في شتى أنحاء العالم، بمثابة إنذار بتساقط وانهيار عدد آخر من البنوك والمؤسسات المالية في أمريكا وفي دول أخرى من العالم، وبالذات في ظل التأثيرات السلبية لعولمة الخدمات المالية والاستثمارية وانتشارها وتخطيها حدود البلد الأصل، هذا إضافة إلى أن إفلاس مصرف ليمان براذرز قد أحدث حالة من الزلزال المالي على مستوى العالم، باعتبار أن إفلاسه تصدر أكبر عشر عمليات إفلاس بتاريخ الولايات المتحدة، وتسبب في حدوث آثار مالية سلبية كبيرة للأسواق المالية العالمية، بما في ذلك العربية، والتي قد فقدت جزءاً كبيراً من مكاسبها و تراجعت مؤشراتها المالية.

- الاقتصاد الأردني وارتباطه بالاقتصاد العالمي

لما كان الاقتصاد الأردني جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، ويرتبط اقتصاده مع اقتصاديات الدول المختلفة من خلال المعاملات التجارية (من صادرات ومستوردات) ومعاملات رأسمالية واستثمارية وتحويلات على شكل مساعدات ومنح وحوالات مغتربين وسياحة، فإنه من الطبيعي، في ظل هذه التشابكات الاقتصادية مع العالم، أن يتأثر الاقتصاد الأردني سلباً وإيجاباً بما يحدث في الاقتصاد العالمي.

ولدى تحليل آثار الأزمة المالية العالمية على مختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن، تبين أن الآثار الأولية للأزمة المالية العالمية كانت قد ظهرت ابتداءً على السوق المالي (بورصة عمان) على الرغم من ضعف ارتباطها بالبورصات العالمية الغربية، وكان السبب في ذلك نفسياً أكثر منه لعوامل حقيقية. حيث تراجع الرقم القياسي لأسعار الأسهم المتداولة في البورصة بنسبة بلغت ٣٠٪ خلال الشهور الأولى التي تلت الأزمة، وكان ذلك التراجع هو الأقل بالمقارنة مع التراجعات التي حصلت في بقية البورصات في دول المنطقة.

شكل رقم (٥٥)

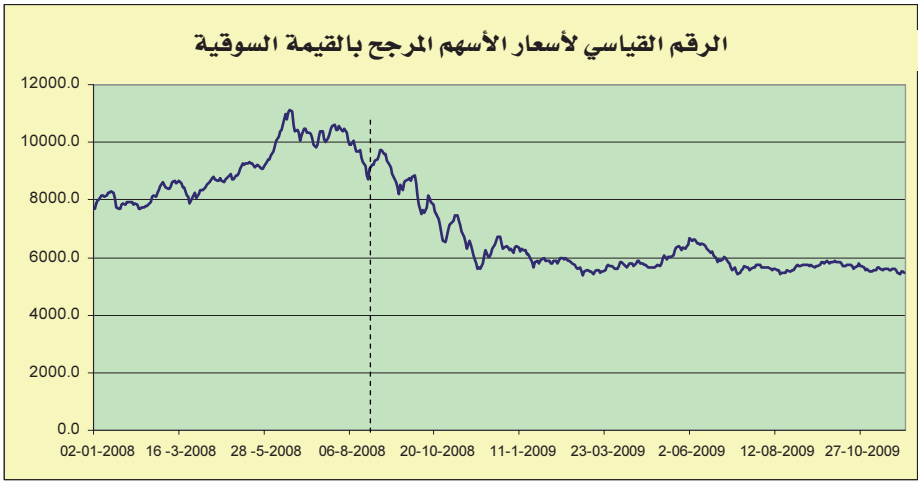

أما بالنسبة للآثار المباشرة والأولية على القطاع المصرفي الأردني، فيمكن القول بأنها جاءت محدودةً جداً في بداية الأزمة، وكان ذلك ناجما عن مجموعة من العوامل والتي من أبرزها؛ عدم تملك البنوك العاملة في المملكة لأي من الأوراق المالية المسمومة وذات المخاطر العالية والمرهونة بالعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت الشرارة الأولى المسئولة عن إشعال فتيل الأزمة المالية. حيث أن ابتعاد البنوك في الأردن عن التعامل بالاستثمارات التي تحمل مخاطر كبيرة، والتي تعرف بالمشتقات المالية، بالإضافة لممارسة البنوك في الأردن للعمل المصرفي التجاري أكثر من العمل المصرفي الاستثماري، كان له دور كبير في حماية الجهاز المصرفي الأردني من تداعيات الأزمة المالية.

كذلك كان لحزمة الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة الأردنية والبنك المركزي الأردني دوراً كبيراً في التقليل من التأثير السلبي لتداعيات وتبعات تلك الأزمة على القطاع المصرفي الأردني، وتوفير السيولة اللازمة له. علاوةً على ذلك، كان للإدارات الكفؤة للبنوك العاملة في الأردن دوراً واضحاً في احتواء الأزمة وتجنب آثارها السيئة وذلك من خلال إتباعها لمجموعة من التدابير الوقائية. ولا ننسى أن وجود نظام رقابي داخلي يتميز بالدقة والحصافة والمتانة، جنب بنوكنا التورط في عمليات التمويل المنخفضة الجودة وذات المخاطر المرتفعة.

ومع ذلك فقد سارعت الحكومة والبنك المركزي بتبني حزمة من الإجراءات الوقائية بهدف حماية الجهاز المصرفي والاقتصاد الأردني من التداعيات المحتملة للازمة المالية العالمية. وكان من أبرز تلك الإجراءات ما يلي:

- إعلان الحكومة عن ضمان عام لجميع الودائع وبدون سقف لدى البنوك في الأردن حتى نهاية ٢٠٠٩، وقد تم تمديد هذا الضمان مؤخراً لعام إضافي وذلك لنهاية ٢٠١٠.
- تخفيض سعر إعادة الخصم من ٦٪ إلى ٥,٤٪.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع من ١٠٪ إلى ٧٪.
- التوقف عن إصدار شهادات الإيداع اعتباراً من شهر تشرين الأول ٢٠٠٨.
- منح العديد من الإعفاءات الضريبية لعدد من القطاعات مثل قطاع السياحة، وإعفاء ٢٦٠ مدخل صناعي من التعريفات الجمركية.
- إعفاء الشقق السكنية من رسوم التسجيل حتى نهاية ٢٠٠٩.

كذلك اتخذ البنك المركزي حزمة من الإجراءات الوقائية والاحترازية خلال الستة أشهر الأولى من اندلاع الأزمة المالية العالمية للحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وتحفيز النمو الاقتصادي للمملكة في ظل تراجع الضغوط التضخمية. وقد تم تنفيذ حزمة الإجراءات على ثلاث مراحل زمنية، واشتملت الإجراءات على:

- تخفيف شروط تصنيف التسهيلات الائتمانية غير العاملة.
- تعديل التعليمات المتعلقة بالسيولة النقدية القانونية للبنوك لاسيما ما يتعلق بسوق ما بين البنوك حتى نهاية ٢٠٠٩.
- حث البنوك على تعزيز رؤوس أموالها من خلال رسملة جزء من أرباحها لعام ٢٠٠٨ بدلاً من توزيعها نقداً ..

- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني

بعد أن تحولت الأزمة المالية العالمية من أزمة ائتمان وأزمة سيولة، إلى أزمة مالية ثم إلى أزمة اقتصادية ظهرت آثارها على الاقتصاد الحقيقي في معظم دول العالم، بدأنا نشعر بآثارها على الاقتصاد الحقيقي في المملكة، وظهر ذلك على شكل تباطؤ في معدلات النمو الحقيقي. فقد أظهرت الإحصاءات الرسمية الأردنية تراجعاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة من ٨,٨٪ في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٠٪ في النصف الأول من العام ٢٠٠٩. وقد انعكست آثار التباطؤ الاقتصادي على معظم القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع المصرفي وبصورة متفاوتة.

فعلى صعيد المالية العامة، بلغ إجمالي الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩ حوالي ٣,٢٥ مليار دينار وبانخفاض مقداره ١٧,٣٪ عن نفس الفترة من العام السابق ٢٠٠٨. وعلى الرغم من الثبات النسبي للإيرادات المحلية لغاية شهر أيلول ٢٠٠٩، والتي حافظت على مستوى قريب من مستواها لنفس الفترة من العام السابق، إلا أن المساعدات الخارجية شهدت تراجعاً غير مسبوق، إذا تراجعت قيمتها إلى ١٠٣ مليون دينار بالمقارنة مع ٤٨١ مليون دينار في نفس الفترة من العام السابق وبنسبة انخفاض ٧٨,٦٪.

وعلى العكس من إجمالي الإيرادات، فقد شهد إجمالي الإنفاق خلال التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٠٩ نمواً ملحوظاً ليصل إلى ٤،١٢ مليار دينار وبارتفاع نسبته ١٨,٦٪ عن نفس الفترة من العام السابق. وتُعزى هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة ٥٧,٨٪ عن العام السابق وذلك لأن الموازنة المالية أُقرت في وقت مبكر حيث بدء الصرف على المشروعات في شهر كانون الثاني بدلاً من شهر آذار مع بداية العام. وفي ظل تراجع الإيرادات وتنامي الإنفاق، انعكس الأثر في المحصلة النهائية على تفاقم العجز في الموازنة (بعد المساعدات) ليبلغ ٨٦٥ مليون دينار، وبارتفاع نسبته ٦٨٧,٣٪ عن نفس الفترة من العام السابق.

وعلى صعيد صافي الدين العام الداخلي والخارجي، فقد بلغ الرصيد القائم له ٩ر٥ مليار دينار أردني، وبلغت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٦ر٥٨٪، علماً بان السقف المسموح به حسب قانون الدين العام هو٦٠٪.

وأظهرت أرقام المديونية الخارجية في نهاية أيلول ٢٠٠٩ ارتفاعاً طفيفاً بمقدار ١٤١ مليون دينار وبنسبة ٣,٩٪ عن مستواها في نهاية آب ٢٠٠٨. وفيما تراجعت القروض الثنائية طويلة الأجل الممنوحة للأردن من قبل الولايات المتحدة بنسبة ٢,٥٪ ومن قبل ألمانيا بنسبة ٧,٣٪، بالمقابل ارتفعت قروض فرنسا بنسبة ٤٧,٨٪. وتجدر الإشارة إلى أن القروض طويلة الأجل الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي قد انخفضت بنسبة ٣,٧٥٪، كما انخفضت قروض البنك الدولي بنسبة ٨,٤٪.

أما المديونية الداخلية، فقد حققت ارتفاعاً حاداً من ١٣,٥ مليار دينار في نهاية آب ٢٠٠٨ إلى ٦,٨٣ مليار دينار في نهاية أيلول ٢٠٠٩ وبنسبة نمو بلغت ٣٣,٢٪. وقد نجم هذا الارتفاع في المديونية الداخلية عن ارتفاع مديونية الحكومية المركزية (ضمن الموازنة) بنسبة ٣٢,٨٪، وارتفاع مديونية المؤسسات الحكومية بموازنات مستقلة بنسبة ٤٠,٥٪.

وبالنسبة للقطاع الخارجي، فقد انخفضت صادرات المملكة خلال الثمانية شهور الأولى من عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٩,١٪ عن قيمتها خلال نفس الفترة من العام ٢٠٠٨. كما انخفض حجم المستوردات بنسبة ٢١,٥٪. وقد كان لمحصلة الانخفاض في الصادرات والواردات أن انخفض العجز في الميزان التجاري خلال الثمانية شهور الأولى من عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٣,٥٪ بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الانخفاض في عجز الميزان التجاري لا يعني بالضرورة تحسن الوضع لأن الحجم الكلي للتجارة الخارجية قد انخفض بحدود ٢١٪ حتى آب ٢٠٠٩ بالمقارنة مع الرصيد في آب ٢٠٠٨.

وفيما يتعلق بتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، فقد انخفضت خلال الثمانية شهور الأولى من عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥,٨٪ على الرغم من عدم عودة أعداد كبيرة من الأردنيين العاملين في الخارج. وقد يكون السبب في انخفاض التحويلات هو عدم زيادة رواتبهم أو

عدم حصولهم على مكافآت من الدول العاملين فيها وبخاصة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي امتد تأثيرها إلى أسواق واقتصاديات معظم دول العالم بما فيها الدول الخليجية والتي تأثرت شركاتها بشكل واضح.

وبالنسبة للدخل السياحي فقد شهد القطاع زيادة طفيفة تعادل حوالي نصف بالمئة عن العام الماضي. في حين شهد الاستثمار الأجنبي الوارد إلى المملكة صافي تدفق بقيمة ٣١٠ مليون دينار تقريباً خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٨٩٤ مليون دينار خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ وبنسبة تراجع بلغت ٣, ٦٥٪.

وعلى صعيد الأرقام القياسية للأسعار، فقد أظهرت الأرقام ارتفاع قيمة مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ١,٦٪ خلال الشهور الثمانية الأولى من العام الحالي مقارنة بنسبة ارتفاع ١٣,٥٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.

ومن خلال جميع المؤشرات السابقة، يمكن الاستدلال على وجود تراجع أو تباطؤ في معظم القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الأردنية من معدلات نمو وصادرات وحوالات مغتربين ودخل سياحة، كما أنها طالت أرباح البنوك، وانعكست في النهاية على إيرادات الخزينة العامة.

- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على ميزانية البنك المركزي الأردني

على الرغم من التباطؤ الاقتصادي الذي شهده الأردن، فقد أظهرت ميزانية البنك المركزي تطورات كبيرة خلال التسعة شهور الأولى من العام الحالي لعل أبرزها ارتفاع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية بنهاية شهر أيلول ٢٠٠٩ بحوالي ١,٧ مليار دينار مسجلاً بذلك نمواً غير مسبوق بلغت نسبته حوالي ٣١,١٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٨. وقد أدى ارتفاع الاحتياطيات هذا إلى ارتفاع الموجودات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي لتصل إلى ٨,٨ مليار دينار تقريباً في نهاية شهر أيلول ٢٠٠٩ وبنسبة ارتفاع مقدارها ٢٤٪ عن عام ٢٠٠٨.

شكل رقم (٥٦)

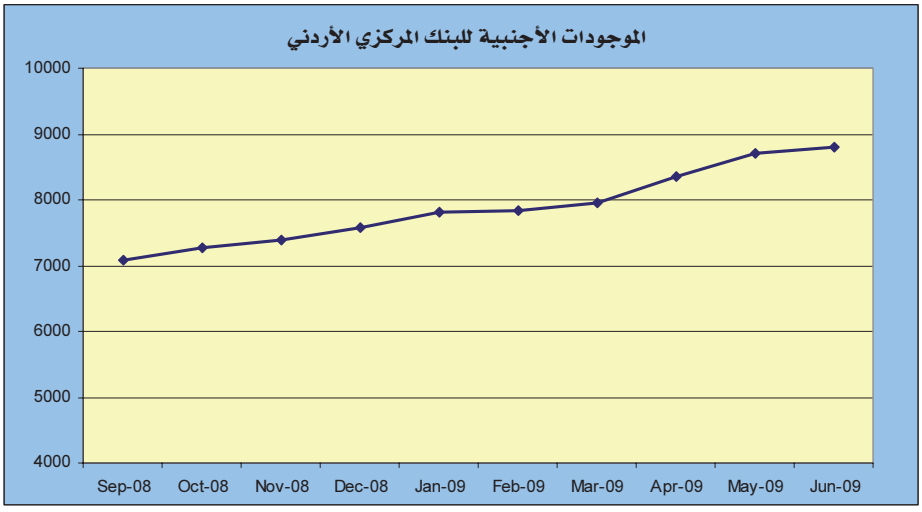

أما الموجودات المحلية للبنك المركزي فقد انخفضت بقيمة ٧٨ مليون دينار تقريباً لتصل إلى ١,٧ مليار دينار تقريباً وبمعدل انخفاض ٤,٤٪ عن عام ٢٠٠٨ وذلك بسبب انخفاض الديون على القطاع العام بمقدار ٥٩ مليون دينار تقريباً مع نهاية شهر أيلول ٢٠٠٩، بالإضافة لانخفاض رصيد الديون على المؤسسات المالية بنسبة ١٩,٨٪ تقريباً.

شكل رقم (٥٧)

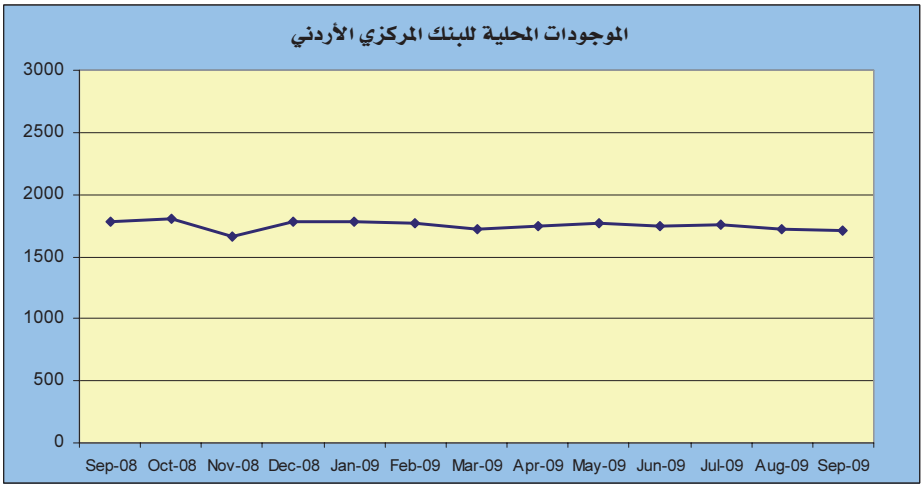

ولم تشهد الديون التي على البنوك المرخصة للبنك المركزي أي زيادة تذكر بما فيها من تسهيلات إعادة الخصم أو تسهيلات للبنوك المتعثرة، بل على العكس من ذلك انخفضت الديون بنسبة بسيطة تعادل ٢,٨٪ لتصل إلى ٣٧٤ مليون دينار في أيلول ٢٠٠٩. وفي هذا إشارة واضحة لاستقرار الأوضاع المالية للبنوك المرخصة.

شكل رقم (٥٨)

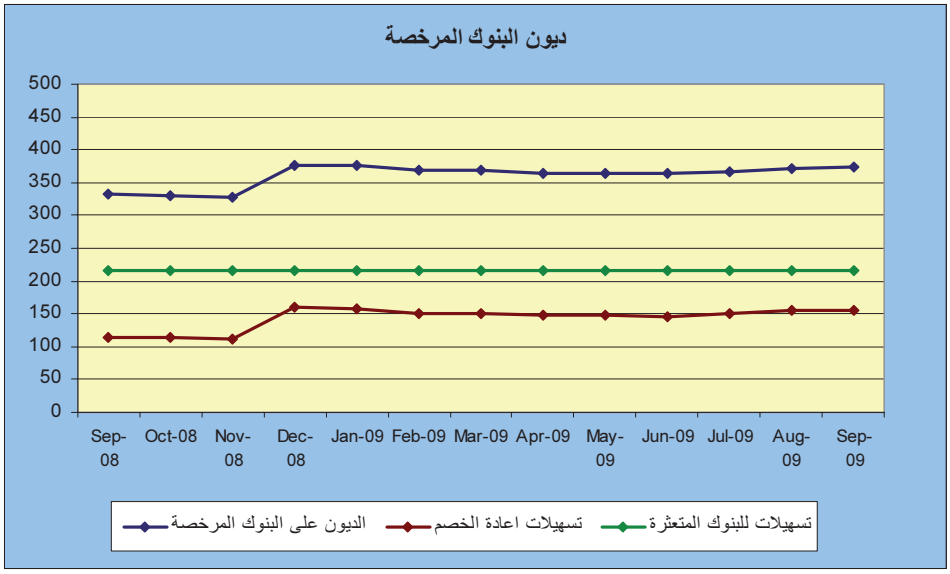

وعلى صعيد ودائع البنوك المرخصة لدى البنك المركزي، فقد حققت نمواً كبيراً مقداره ١,٤ مليار دينار منذ نهاية ٢٠٠٨ لتصل إلى ٥,٨ مليار دينار تقريباً في نهاية أيلول ٢٠٠٩ وبنسبة نمو ٣١٪ تقريباً. ولعل أهم أسباب هذه الزيادة تعود لرفع البنوك المرخصة لرصيد الودائع بفوائد لدى البنك المركزي من ١ مليار تقريباً إلى ٣,٧ مليار وبنسبة ارتفاع مقدارها ٢٥١٪، وذلك على خلفية توقف البنك المركزي عن إصدار شهادات الإيداع.

شكل رقم (٥٩)

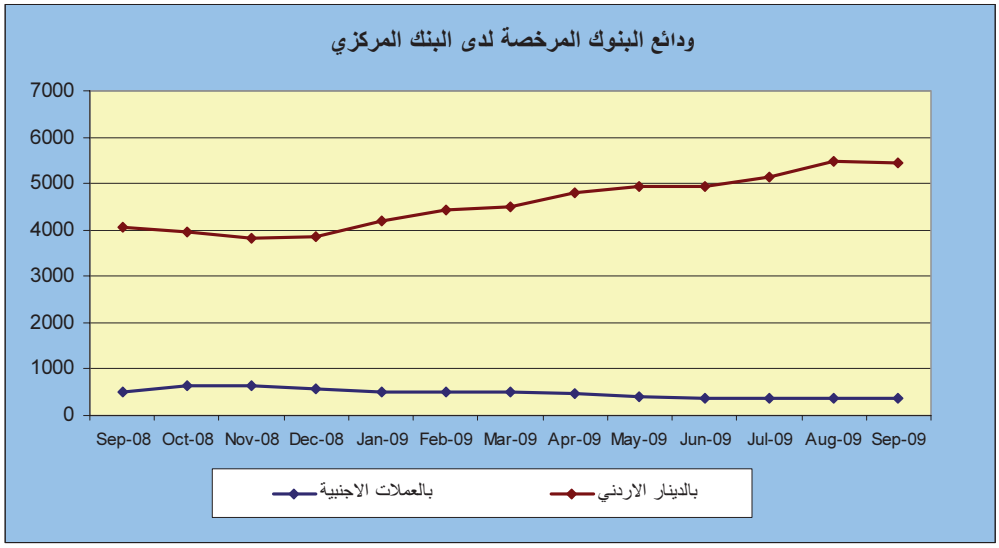

شكل رقم (٦٠)

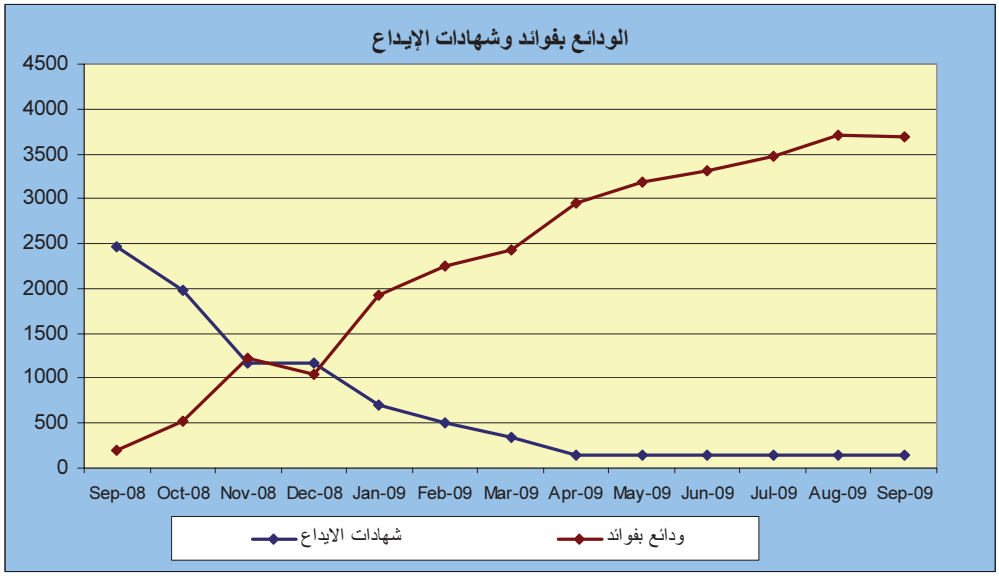

جدول رقم (٣٥)

ميزانية البنك المركزي الأردني بشكل ربعي من أيلول ٢٠٠٨ إلى أيلول ٢٠٠٩

مليون دينار

الموجودات / المطلوبات	2008		2009		
	أيلول	كانون الأول	آذار	حزيران	أيلول
الموجودات الأجنبية	7000.9	7090	7567.1	7942.2	8797.3
الذهب	254.4	252.8	267.4	274.2	289.9
حقوق السحب الخاصة	3.1	2.6	2.4	2.3	164.5
نقد وأرصدة وودائع جاهزة	3472.6	1994	2519.4	1959.4	2427.8
سندات و أذونات	2503.9	4073.7	4011.0	4939.4	5148.2
موجودات أجنبية أخرى	766.9	766.9	766.9	766.9	766.9
الموجودات المحلية	1779.4	1781.9	1722.4	1747.6	1703.8
الديون على القطاع العام	1256.8	1243.3	1203.3	1227.4	1184.7
الديون على البنوك المرخصة	332.2	376.3	368.0	363.8	373.5
تسهيلات إعادة الخصم	115.2	159.2	150.9	146.8	156.5
تسهيلات للبنوك المتعثرة	217	217.1	217.1	217.0	217.0
الديون على المؤسسات المالية	92.3	89	87.7	85.8	71.4
الديون على القطاع الخاص	18.7	19	18.8	19.0	19.0
موجودات أخرى	79.4	54.3	44.6	51.6	55.2
الموجودات = المطلوبات	8780.3	8871.9	9289.5	9689.8	10501.1
النقد المصدر	2924.8	2871.5	2778.7	2804.9	2948.8
ودائع البنوك المرخصة	4563.6	4433.2	4976.0	5321.8	5809.2
بالدينار الأردني	4049.6	3855.9	4484.5	4936.2	5432.0
شهادات الإيداع	2467	1166	345.0	150.0	150.0
الاحتياطي الإلزامي	1155.6	1296.7	1247.1	1020.0	1050.6
الاحتياطي الفائض	221	344.7	463.9	446.2	548.9
ودائع بفوائد	206	1048.5	2428.5	3320.0	3682.5
بالعملات الأجنبية	514	577.3	491.5	385.6	377.2
ودائع تحت الطلب	67.379	205.3	188.4	167.4	94.2
ودائع التوفير ولأجل	19.5	9.7	5.6	0.7	11.2
المطلوبات الأجنبية	251.8	257.2	255.0	283.3	266.4
ودائع الحكومة المركزية	230	281.7	352.1	266.8	333.3
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	184.3	297.4	247.3	297.4	339.9
المطلوبات الأخرى	538.9	516	486.4	547.5	698.1

المصدر: البنك المركزي الأردني

- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على البنوك المرخصة

لم تلجأ البنوك العاملة في المملكة للبنك المركزي أو للحكومة للحصول على أي نوع من أنواع الدعم المادي وهذا ناجم عن حقيقة سلامة وصلابة أوضاعها المالية.

فقد ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة في الأردن من حوالي ٢٩,٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٣١,٢ مليار دينار في نهاية أيلول ٢٠٠٩ وبنسبة نمو ٤,٨٪.

شكل رقم (٦١)

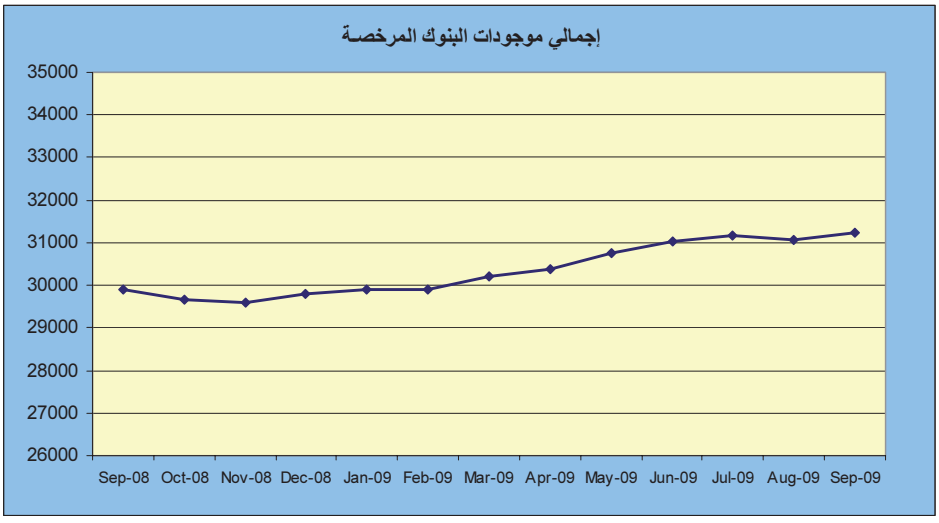

كذلك شهدت الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة تراجعاً ملحوظاً لتنخفض في نهاية أيلول ٢٠٠٩ بحوالي ٤١٠ مليون دينار أو بنسبة انخفاض ٧,١٪ عن قيمتها في نهاية عام ٢٠٠٨. ويعود السبب الأساسي في انخفاض الموجودات الأجنبية إلى تراجع حجم نشاط القطاع الخارجي في الأردن بما فيه من صادرات وواردات، الأمر الذي انعكس على الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة والتي كانت تساهم بشكل كبير في تمويل هذا القطاع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أرصدة البنوك المرخصة لدى بنوك خارج الأردن قد تراجعت من ٤,٥ مليار دينار في نهاية ٢٠٠٨ إلى ٣,٦ مليار دينار مع نهاية تشرين الأول ٢٠٠٩ وبمعدل انخفاض ٢٠٪ تقريباً.

أما الموجودات المحلية للبنوك المرخصة فقد ارتفعت من ٢٤ مليار دينار تقريباً في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٦ مليار دينار تقريباً في نهاية أيلول ٢٠٠٩ وبنسبة نمو ٧,٧٪. ويعود هذا الارتفاع إلى ازدياد الديون على القطاع العام بحوالي ١٧,٧٪، وارتفاع احتياطيات البنوك المرخصة بحوالي ٤١٪.

شكل رقم (٦٢)

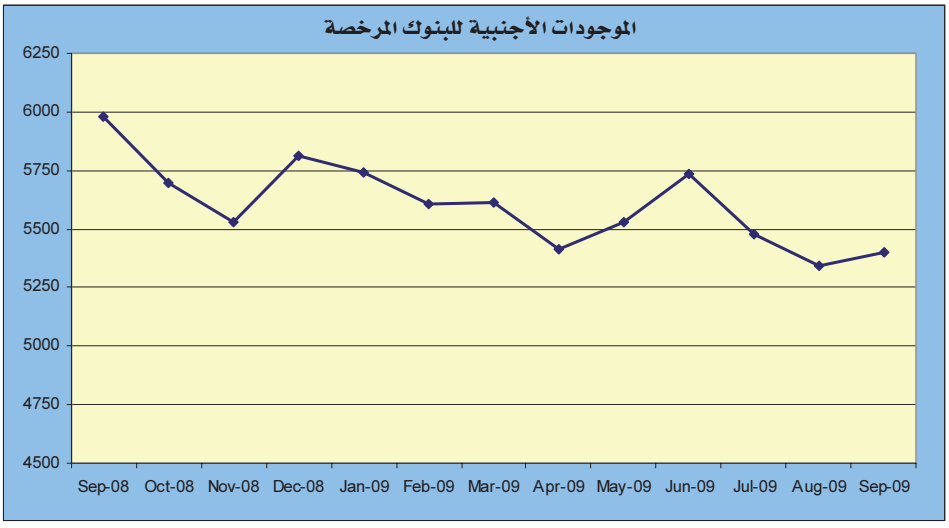

شكل رقم (٦٣)

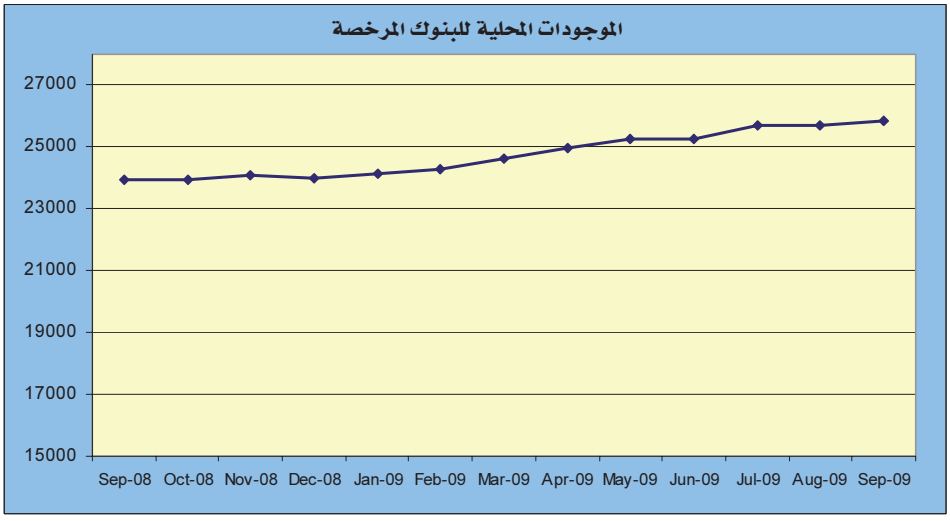

وقد شهد رصيد الائتمان المحلي الكلي الممنوح من البنوك المرخصة ارتفاعاً طفيفاً من ١٦,٦ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ١٧,١ مليار دينار في نهاية أيلول ٢٠٠٩ وبنسبة نمو ٣,٥٪. في حين كان هناك انخفاض طفيفاً في حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من البنوك المرخصة إلى القطاع الخاص والتي انخفضت بحوالي ١٩٦ مليون دينار تقريباً وبنسبة ١,٦٥٪ تقريباً عن عام ٢٠٠٨. ويعتبر تراجع أو تباطؤ التسهيلات الائتمانية نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها حالة التباطؤ في معدلات النمو التي تمر بها مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة؛ وتراجع الأسعار والطلب المحلي والخارجي؛ وتراجع التوسع في النشاطات التي كانت غير مدروسة بعناية من جهة، ومن جهة أخرى جاءت انعكاساً لسياسة التشدد في منح الائتمان التي اتبعتها البنوك بعد أن أعادت دراسة سياساتها الائتمانية والتمويلية لمختلف المشروعات والقطاعات الاقتصادية، انطلاقاً من حرصها على إجراء مراجعات دورية لسياسات تقييم المخاطر، ومن احترامها لتعليمات البنك المركزي والتزامها بها.

شكل رقم (٦٤)

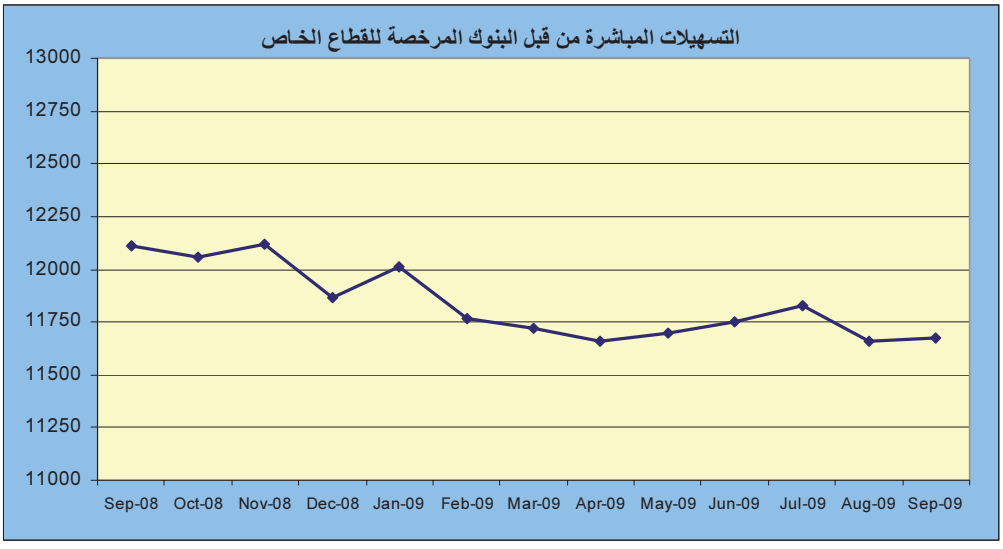

وعلى صعيد المطلوبات، فقد شهد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة ارتفاعاً ملفتاً خاصة في ظل الأزمة المالية وفقدان الثقة في أكبر المصارف العالمية، حيث ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن من ١٨,١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ١٩,٧ مليار دينار في نهاية شهر أيلول ٢٠٠٩ وبنسبة نمو في مقدارها ٨,٦٪. وهذا يؤكد على ارتفاع مقدار الثقة في البنوك المرخصة وعلى ازدياد جاذبيتها للمدخرين. ولعل أحد أسباب ارتفاع الثقة هو قيام الحكومة الأردنية بضمان الودائع لدى البنوك المرخصة وبدون سقف حتى نهاية عام ٢٠٠٩، ومن ثم تمديد هذا الضمان لنهاية عام ٢٠١٠.

شكل رقم (٦٥)

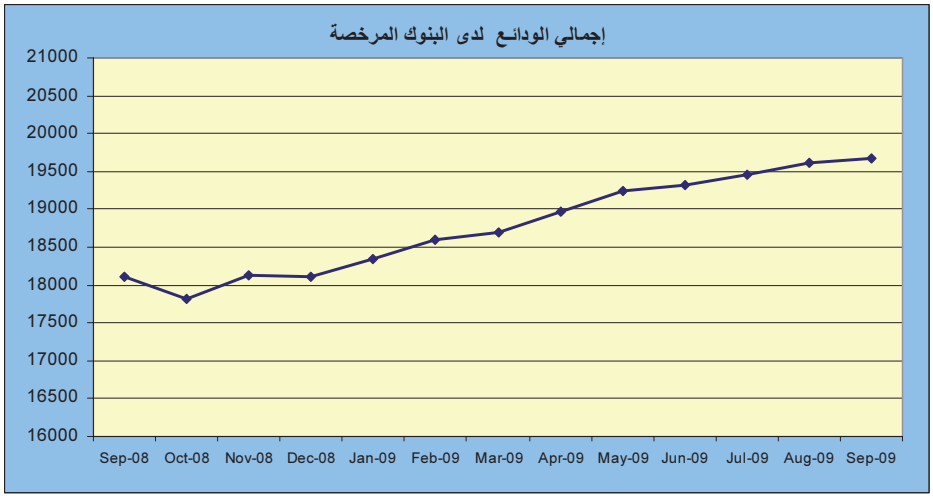

ولعل أحد أبرز المؤشرات على ارتفاع ملاءة البنوك المرخصة في الأردن هو ارتفاع رأس المال والاحتياطيات والمخصصات التي تملكها هذه البنوك لتصل إلى ٤,٣٥ مليار دينار تقريباً في نهاية أيلول ٢٠٠٩ وبنسبة نمو ١٤,٢٪ عن عام ٢٠٠٨.

ويعتبر زيادة وتعزيز حقوق الملكية بما فيها من رأس مال واحتياطيات ومخصصات من المؤشرات الجيدة على صحة الوضع المالي للبنوك، خاصةً في ظل الأزمة المالية الحالية. كذلك تكمن أهمية خاصة لزيادة المخصصات التي يحتفظ بها البنك لأنها تمثل خط دفاع

إضافي قبل الاحتياطيات ورأس المال، الأمر الذي يعطي حصانة أكبر للمساهمين ويعطي البنك قدرة أكبر على مواجهة أية خسائر قد يتعرض لها البنك وخاصةً نتيجة الاستثمار في الأصول عالية المخاطر.

شكل رقم (٦٦)

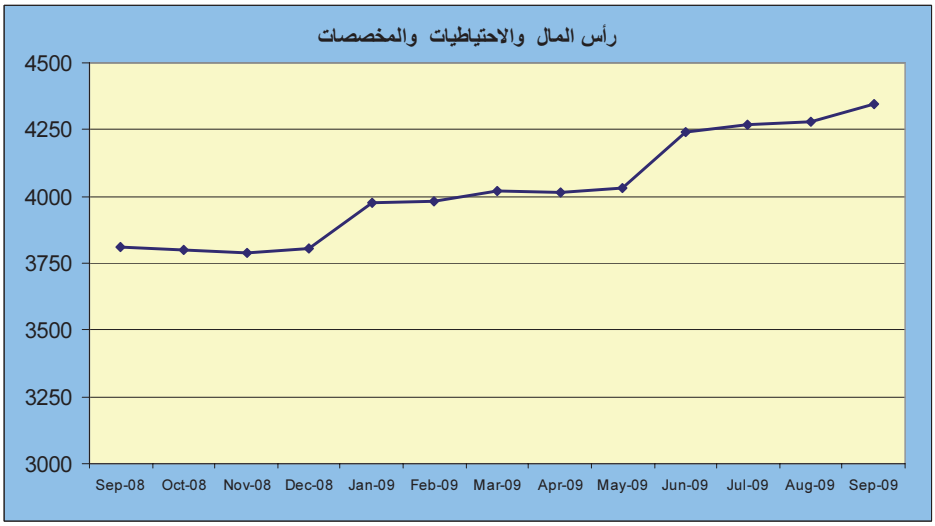

جدول رقم (٣٦)
الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة بشكل ربعي من أيلول ٢٠٠٨ إلى أيلول ٢٠٠٩

مليون دينار

الموجودات / المطلوبات	2008		2009		
	أيلول	كانون الأول	آذار	حزيران	أيلول
الموجودات الأجنبية	5982.7	5810.3	5610	5733	5400
نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)	101.3	125.7	140	133	124
أرصدة لدى بنوك في الخارج	4571.3	4531.6	4142	4054	3626
محفظة الأوراق المالية (غير مقيم)	349.5	333.5	417	508	550
التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير مقيم)	659.3	536.4	644	766	833
موجودات أجنبية أخرى	301.3	283.1	266	271	267
الموجودات المحلية	23931.4	23986.3	24607	25285	25833
الديون على القطاع العام	3641	4353.1	4550	4726	5123
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	12805.3	12514.5	12540	12537	12533
الديون على المؤسسات المالية	232.8	246.1	206	192	190
الاحتياطيات	4254.1	4013.4	4617	5093	5643
النقد في الصندوق	231.9	206.7	196	200	233
أرصدة لدى البنك المركزي (بالدينار)	4022.2	3806.7	4422	4893	5411
أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية)	509.1	573	478	382	368
موجودات أخرى	2489.1	2286.2	2216	2355	1977
الموجودات = المطلوبات	29914.1	29796.6	30217	31018	31234
ودائع تحت الطلب	4039.2	3785.1	3768	4081	4246
مؤسسات عامة غير مالية	113.8	69.6	97	81	106
البلديات والمجالس القروية	8	16.4	14	13	9
المؤسسات الماليـــة	29.1	51.1	20	14	36
مؤسسة الضمان الاجتماعي	42.1	48.3	65	55	61
القطاع الخاص (مقيم)	3846.2	3599.7	3572	3920	4034
ودائع التوفير ولأجل	11273.3	11639.3	12141	12290	12487
مؤسسات عامة غير مالية	570.8	595.4	593	590	647
البلديات والمجالس القروية	5	3.4	4	4	4
المؤسسات الماليـــة	94.7	85.3	93	117	108
مؤسسة الضمان الاجتماعي	98.3	262.8	312	278	235
القطاع الخاص (مقيم)	10504.5	10692.4	11140	11302	11493
المطلوبات الأجنبية	5373.7	5522.2	5559	5569	5590
ودائع الحكومة المركزية	649.9	561.1	658	707	710
الاقتراض من البنك المركزي	411.3	373.1	373	372	372
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	3809.4	3803.5	4021	4241	4345
المطلوبات الأخرى	4357.3	4112.3	3697	3758	3483

المصدر: البنك المركزي الأردني